وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــــــوان:

دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

دراسة تجربة المناطق الحرة في مصر والجزائر(2004-2014)

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص " مالية و بنوك "

إعداد الطالب (ة):
- جميلة حديسي

إشراف الأستاذ(ة):
- سعاد بوبحة

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
نوال بيراز	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	رئيسا
سارة بوسعيود	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مناقشا
سعاد بوبحة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

"وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمُ وَرَسُولَهُ وَالمُؤمِنُونَ"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك... ولا يطيب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك...ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين ...سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار...إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار...والدي العزيز" جهيد"

إلى ملاكي في الحياة...إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني...إلى بسمة الحياة وسر الوجود ...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي...إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة "مليكة".

إلى كل العائلة والأصدقاء.

إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى كل أساتذة المركز الجامعي ميلة الكرام.

جميلة

الشكر

أشكر الله عز وجل الذي وفقني وأعانني على انجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد وله الشكر أولا وآخرا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة سعاد بوبحة على ما قدمته لي من مساعدات وتوجيهات في سبيل اتمام هذه المذكرة.

الشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع.

كل الشكر والتقدير لمن ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو بعيد.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	–
الشكر	–
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	X
المقدمة	أ– ح
تمهيد	ب
أولا: إشكالية الدراسة	ج
ثانيا: فرضيات الدراسة	ج
ثالثا: أهداف الدراسة	ج
رابعا: أهمية الدراسة	د
خامسا: أسباب اختيار الموضوع	د
سادسا: صعوبات الدراسة	د
سابعا: حدود الدراسة	د
ثامنا: المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة	د
تاسعا: الدراسات السابقة	هـ
عاشرا: خطة الدراسة	ح
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي للمناطق الحرة	1– 32
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المناطق الحرة	3
المطلب الأول: نشأة وتطور المناطق الحرة	3
المطلب الثاني: مفهوم المناطق الحرة	8
المطلب الثالث: فوائد وسلبيات المناطق الحرة	12
المبحث الثاني: أهمية وأنواع المناطق الحرة والأنظمة المشابهة لها	14

المطلب الأول: أهمية المناطق الحرة	14
المطلب الثاني: أنواع المناطق الحرة	14
المطلب الثالث: الأنظمة المشابهة للمناطق الحرة	20
المبحث الثالث: أهداف المناطق الحرة وادارتها ودورة حياتها	24
المطلب الأول: أهداف المناطق الحرة	24
المطلب الثاني: ادارة المناطق الحرة	25
المطلب الثالث: دورة حياة المناطق الحرة	29
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: أهمية المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	33- 76
تمهيد	34
المبحث الأول: محددات نجاح المناطق الحرة	35
المطلب الأول: مقومات انشاء المناطق الحرة	35
المطلب الثاني: عوامل نجاح المناطق الحرة	37
المطلب الثالث: معوقات نجاح المناطق الحرة	41
المبحث الثاني: الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	45
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر	45
المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر	56
المطلب الثالث: أشكال دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	63
المبحث الثالث: أهمية الامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	69
المطلب الأول: دور التحفيزات الجبائية والجمركية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	69
المطلب الثاني: دور التحفيزات المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	73

المطلب الثالث: دور الضمانات والجوانب القانونية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر	73
خلاصة الفصل	76
الفصل الثالث: تجارب المناطق الحرة في مصر والجزائر	77- 135
تمهيد	78
المبحث الأول: تجربة المناطق الحرة في مصر	79
المطلب الأول: واقع المناطق الحرة في مصر	79
المطلب الثاني: أهم المناطق الحرة العامة في مصر	92
المطلب الثالث: دور المناطق الحرة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر	101
المبحث الثاني: تجربة المناطق الحرة في الجزائر	110
المطلب الأول: واقع المناطق الحرة في الجزائر	110
المطلب الثاني: المنطقة الحرة "بلارة"	116
المطلب الثالث: دور المنطقة الحرة "بلارة" في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة	119
المبحث الثالث: تقييم تجربة المناطق الحرة في كل من مصر و الجزائر	123
المطلب الأول: تقييم تجربة المناطق الحرة في مصر	123
المطلب الثاني: تقييم تجربة المناطق الحرة في الجزائر	126
المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية لتطوير العمل بنظام المناطق الحرة والدروس التي ينبغي على الجزائر الاستفادة منها	128
خلاصة الفصل	135
الخاتمة	136- 141
أولا: اختبار الفرضيات	137
ثانيا: نتائج الدراسة	139
ثالثا: التوصيات	140

رابعا: آفاق الدراسة	141
قائمة المراجع	153-142
ملخص الدراسة	154

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا.	5
(02)	توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية.	6
(03)	توزيع المناطق الحرة في افريقيا.	7
(04)	توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا.	7
(05)	توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم سنة2004.	8
(06)	المصطلحات المرادفة لمعنى المناطق الحرة.	9
(07)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة خلال الفترة 2012-2014.	51
(08)	العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية.	62
(09)	توزيع المتحصلات من الرسوم المستحقة.	91
(10)	الاستثمارات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد حتى سنة 2014.	94
(11)	عدد العمال داخل المنطقة الحرة ببورسعيد.	95
(12)	صادرات المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد.	95
(13)	مؤشرات المنطقة الحرة بالإسكندرية.	96
(14)	مؤشرات المنطقة الحرة بالسويس.	97
(15)	مؤشرات المنطقة الحرة بمدينة نصر.	98
(16)	مؤشرات المناطق الحرة المصرية.	100
(17)	التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2006/2005 إلى 2013/2012.	102
(18)	الاستثمار بالمناطق الحرة خلال الفترة 2005/2004 إلى الربع الأول من العام المالي 2014/2013.	105
(19)	رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة حسب نوع المساهمات خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من 2014/2013.	108
(20)	مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 إلى غاية الربع الأول من 2014/2013.	109

(21)	النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة.	117
(22)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2004-2014.	120

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	أنواع المناطق الحرة.	19
(02)	أهم المؤشرات الكمية والوصفية للحكم على الفعالية التنظيمية لإدارة المنطقة الحرة.	28
(03)	مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة.	38
(04)	مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.	50
(05)	دورة حياة المنتج الدولي.	60
(06)	أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر.	67
(07)	تطور فرص العمل في مشروعات المناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2005/2004 إلى غاية 2014/2013.	82
(08)	تطور نشاط وصادرات مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة 2005/2004 إلى 2010/2009.	83
(09)	حجم الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2005/2004 إلى الربع الأول من 2014/2013.	84
(10)	تطور الصادرات السلعية الاجمالية * لمشروعات المناطق الحرة وتوزيعها إلى خارجي ومحلي خلال السنتين الماليتين2009/2008 ، 2010/2009.	85
(11)	تطور نسب مساهمة المناطق الحرة في نمو الصادرات الخارجية لمصر خلال الفترة 2005/2004 إلى 2010/2009.	86
(12)	توزيع المتحصلات من الرسوم المربوطة والمستحقة خلال العام المالي 2010/2009 بحسب نوع الرسم.	92
(13)	الاستثمارات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد حتى سنة 2014.	94
(14)	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من 2004/2003إلى 2014/2013	101
(15)	التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006/2005 إلى 2013/2012.	103
(16)	توزيع المساحات المتاحة للمشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا لطبيعة الأنشطة	104

(17)	تطور عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2014/2013.	106
(18)	تطور رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من العام المالي 2014/2013.	107
(19)	رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة حسب نوع المساهمات خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من 2014/2013.	108
(20)	مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 إلى غاية الربع الأول من 2014/2013.	109
(21)	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2004-2014.	120

المقدمة

تمهيد:

بالرغم من الجدال الدائر حول دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر والاختلاف حول الأطراف المستفيدة منه فلا أحد يمكنه إنكار أهميته سواء بالنسبة للدول المضيفة أو الشركات المستثمرة. والملاحظ أن الشركات متعددة الجنسيات تتجه إلى الاستثمار في الخارج لتدعيم مركزها التنافسي وتعظيم أرباحها في السوق الدولية، أو تجاوز القيود المفروضة على المبادلات الدولية، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون إحدى القنوات الهامة لحصول الدول النامية على رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات الإدارية والتنظيمية والتقليل من نسبة البطالة ودعم قدراتها التصديرية وربطها بشبكات الإنتاج والتوزيع الدولية وبالتالي تحسين كفاءتها الاقتصادية.

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ونموه المذهل خاصة خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، فقد احتدم التنافس بين دول العالم لاستقطابه والاستفادة من مزاياه، وطالما أن هذا الاستثمار يتدفق مع وجود الفرص الجذابة والمناخ المشجع له، وأمام تعدد البدائل أمام المستثمرين الأجانب، تسعى الدول المضيفة إلى توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والتنظيمية الكفيلة بالتأثير على القرار الاستثماري للشركات الأجنبية.

من هنا برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي، فهي تقوم على تحرير الاقتصاد من القيود ولا تعترف بالحدود السياسية وتوفر امتيازات مغرية تجذب المستثمرين، مما جعل الدول تسعى لإنشائها وتوفير العوامل المساعدة على نجاحها، بغرض توجيهها لخدمة الاقتصاد الكلي ودعم نموه بتحقيق جملة من الأهداف، كزيادة النشاط التجاري الدولي، التغلب على عقبة ضيق السوق وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأجل التصدير باعتبار أن الاستثمار أحد أهم العوامل المولدة للنمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل.

لذلك تسعى معظم الدول لإنشاء مناطق حرة على أراضيها بهدف خلق قنوات استثمارية جديدة قادرة على تحفيز اقتصادياتها، كما وأن الدور الملقى على عاتق هذه المناطق في الوقت الحاضر أصبح كبيرًا ويتمثل في مساهمة تلك المناطق في حل المشكلات الاقتصادية التي تعترض مسيرة النمو في تلك الدول، بل وأصبحت تشكل احدى الأدوات الهامة لتنفيذ استراتيجيات اقتصادية معينة في الدول المختلفة، كما أنه لهذه المناطق أهمية فائقة في نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة وتأهيل الكوادر المحلية بهذا المجال وتشغيل اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في تغذية ورفد خزينة الدولة بالعملات الأجنبية الناتجة عن الخدمات المقدمة لمستثمريها.

أولا/ اشكالية الدراسة:

تسعى معظم دول العالم إلى جلب الاستثمارات باعتبارها محركا ديناميكيا لاقتصادياتها فقيام المناطق الحرة يعد عاملا مهما تلجأ إليها الدول وخاصة النامية لجذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية الهاربة وذلك من خلال تقديم تسهيلات وامتيازات كالحوافز الضريبية والجمركية وغيرها، لكن يبدو أن هذه الأخيرة وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار وبمكوناته المختلفة، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل للمناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ولمعالجة هذه الاشكالية سنقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل للإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة في المناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

2- هل للضمانات الممنوحة في المناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

3- ماهي العوامل الأخرى التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للمناطق الحرة ؟

4- هل استطاعت المناطق الحرة الجزائرية والمصرية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

ثانيا/ فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة فقد تم صياغة الفرضيات التالية:

1- للإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة في المناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2- للضمانات الممنوحة في المناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- يعتبر المناخ الاستثماري المناسب والاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمناطق الحرة.

4- قامت المناطق الحرة الجزائرية والمصرية بجذب واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة للاستثمار داخلها.

ثالثا/ أهداف الدراسة:

نطمح من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- التعرف على العوامل المتحكمة في نجاح أو فشل المناطق الحرة.

2- تنمية الوعي بأهمية المناطق الحرة كأحد منافذ الاستثمار في الدول خاصة الدول النامية.

3- معرفة مدى قدرة المناطق الحرة في كل من مصر والجزائر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعا/ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعالج أحد أهم المواضيع الاقتصادية ألا وهي المناطق الحرة وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر محرك مهم لعملية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال توفير بيئة اقتصادية آمنة ومناسبة لاستقرار رأس المال الأجنبي، كما تكمن أهمية هذه الدراسة في ابراز الدور الهام الذي تلعبه المناطق الحرة داخل اقتصاديات البلدان النامية إذا ما أحسن استغلالها.

خامسا/ أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع فيما يلي:

1- انتشار المناطق الحرة في العالم وسعي معظم الدول لإنشائها.

2- رغبتنا في التعرف على دور المناطق الحرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

3- فضولنا لمعرفة أسباب عدم نجاح تجربة المناطق الحرة في الجزائر رغم ما تمتلكه من امكانيات مقارنة بدول نجحت تجربتها.

سادسا/ صعوبات الدراسة:

إن اعداد هذا البحث لم يكن بالأمر الهين نظرًا للصعوبات التي واجهتنا وعلى رأسها عدم توفر البيانات والمعلومات وعدم دقتها وأحيانا انعدامها خاصة حول المنطقة الحرة بلارة.

سابعا/ حدود الدراسة:

ركزنا في هذه الدراسة على مدى قدرة المناطق الحرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولمعرفة ذلك فقد قمنا بتطبيق الدراسة على كل من جمهورية مصر العربية والجزائر خلال الفترة من سنة 2004 إلى غاية سنة 2014.

ثامنا/ المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

بالنظر لطبيعة الدراسة فقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التاريخي لعرض نشأة وتطور المناطق الحرة، ثم اتبعنا المنهج الوصفي لتكوين القاعدة النظرية للبحث المستقاة من مختلف المراجع، ثم استعنا بالمنهج التحليلي في الجانب التطبيقي للتعرف على واقع المناطق الحرة وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من مصر والجزائر.

أمّا فيما يخص أدوات البحث والدراسة فقد اعتمدنا في الجزء النظري من هذا البحث على المسح المكتبي لمختلف المراجع باللغة العربية والفرنسية والانجليزية تنوعت ما بين الكتب والمقالات، رسائل وأطروحات، ملتقيات ومراسيم تنفيذية وتشريعية. أمّا عن أدوات الدراسة التطبيقية فتمثلت في البيانات والمعلومات الموجودة في تقارير الهيئات المسؤولة عن المناطق الحرة في مصر والجزائر.

تاسعا/ الدراسات السابقة:

فيما يلي عرض للدراسات العلمية التي تناولت موضوع المناطق الحرة والتي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه حيث سيتم عرضها من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

1- زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير مع دراسة تجربتي تونس وجزيرة موريس وآفاق انشائها في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996: تهدف هذه الدراسة للتعرف على آثار المناطق الحرة الصناعية للتصدير في كل من تونس وجزيرة موريس والكشف عن الشروط المناسبة والضرورية لنجاح هذه المناطق بالجزائر، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن البلدان النامية محل الدراسة تتحمل تكاليف كبيرة نتيجة المغالاة في تقديم جملة من الحوافز لجلب المستثمرين، اضافة للهياكل الأساسية التي تتطلب توفر أموال طائلة، وفي المقابل تحصل على مزايا ضئيلة مقارنة بالنتائج المرغوبة، إذ لا تساهم إلا في حل بسيط لبعض المشاكل كالتشغيل، كما توصلت الدراسة إلى أن التناقض بين استراتيجية المؤسسات واستراتيجية البلدان المستقبلة لا يُمكّن المنطقة الحرة للتصدير من اكتساب صفة تحريك التنمية ودفعها للأمام خاصة بالنسبة للدول النامية، وبالتالي فهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في كونها تتناول متغير المناطق الحرة إلا أنها تختلف عنها في كونها اهتمت بنوع محدد من المناطق الحرة ألا وهو المناطق الحرة الصناعية للتصدير وقامت بدراسة تأثيرها على التنمية.

2- منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية(دراسة نظرية)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة- الجزائر، 2005/2004: تهدف هذه الدراسة لدراسة أهم التغيرات والتحولات الاقتصادية المعاصرة في العالم، ومحاولة الكشف عن مستقبل المناطق الحرة كمناطق للاستثمار في اطار الاتجاهات العالمية فيما يخص المناطق الحرة، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على كل من مصر، الامارات، المكسيك، كما تم عرض تجربة المناطق الحرة في الجزائر، وقد وصلت هذه الدراسة إلى أن مجمل التحولات والتغيرات الاقتصادية المعاصرة تصب في مجموعها إلى تحرير التجارة

الدولية على نطاق كبير، كما توصلت الدراسة إلى أنه من خلال ربط ما تحمله التحولات الاقتصادية العالمية ومفهوم المناطق الحرة بأنواعها وأهدافها يتضح أن مستقبل المناطق الحرة في العالم يدل على أن التوسع في انشاء المناطق الحرة على اختلاف صورها وأشكالها أحد السمات المميزة للاقتصاديات التي ستنمو في ظل عصر تحرير التجارة الدولية، وبالتالي فهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا في كونها تعالج موضوع المناطق الحرة، إلا أن هذه الدراسة كانت دراسة تحليلية لواقع ومستقبل المناطق الحرة في الدول النامية محل الدراسة في ظل التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، من انفتاح اقتصادي وتحرير التجارة الدولية، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تهدف لمعرفة مدى قدرة المناطق الحرة على استقطاب وجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة للاستثمار داخلها.

3- بلعزوز بن علي وأحمد مداني: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006: تهدف هذه الدراسة لإبراز دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد قامت هذه الدراسة بعرض جوانب نظرية للمناطق الحرة، كما تم عرض التجربة الوحيدة للمناطق الحرة في الجزائر "مشروع بلارة"، وقد وصلت هذه الدراسة إلى أن تمتع المناطق الحرة بخصوصية نظامها التشريعي القائم على منح الاعفاءات الضريبية والجمركية وتخفيفها، بالإضافة إلى تحفيزات هيكلية وادارية يُمكنها من تحفيز جلب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي فهذه الدراسة تتشابه مع دراستنا بشكل كبير، حيث أن كلا الدراستين تهدف لإبراز دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن كون هذه الدراسة عبارة عن ورقة مقدمة لملتقى جعل الباحثين يتناولون الموضوع بشكل مختصر، كما تم عرض تجربة المنطقة الحرة بلارة فقط، وبالتالي فهي تختلف عن دراستنا التي تناولت الموضوع بنوع من الاسهاب، كما تم التطبيق على كل من مصر والجزائر، واعتمدت على بيانات وأرقام بينت عكس ما توصل إليه الباحثين فصحيح أن المناطق الحرة قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لكن إذا كانت تتوفر على مقومات النجاح وتوفُرها على مناخ استثمار ملائم.

4- فطيمة لبعل: **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية دراسة حالة المنطقة الحرة المشتركة الأردنية السورية(2000-2010)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012/2011: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التجارة العربية البينية، كما تهدف لإبراز دور المناطق الحرة المشتركة في تنمية التجارة العربية البينية، وقد خلصت الدراسة إلى أن المناطق الحرة المشتركة أحد الآليات التي يمكن الاستعانة بها لتعزيز التجارة البينية العربية والتكامل الاقتصادي العربي، فهي وسيلة فعالة لكسر القيود التجارية وتتيح الفرصة للتشارك في العملية الانتاجية بين الدول المشتركة في انشاء المنطقة الحرة، وبالتالي فهذه الدراسة تخدم دراستنا في كونها تتشابه معه في كونهما تناولا نفس المتغير ألا وهو المناطق الحرة، إلا أنها تختلف عن دراستنا في كونها حصرت دراستها في نوع محدد من المناطق الحرة "المناطق الحرة المشتركة"، كما اقتصرت هذه الدراسة على المناطق الحرة العربية فقط.

5- كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية دراسة مقارنة بين الامارات العربية المتحدة ومصر والجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011: تهدف هذه الدراسة إلى اظهار أهمية المناطق الحرة على اقتصاديات البلدان العربية، فضلا على تحليل وتقويم الفائدة والتكلفة للمناطق الحرة من أجل التوصل إلى العوائد التي تجنيها الاقتصاديات المحلية المضيفة لذلك النوع من الاستثمارات، كما تهدف لتبيين دور المناطق الحرة ومدى قدرتها على تنشيط التجارة الخارجية في البلدان محل الدراسة، وقد خلصت الدراسة إلى أنه رغم الخصوصيات الجغرافية وكذا مقومات الانشاء وايضا عوامل النجاح التي تَوَفَرت في المناطق الحرة الثلاثة " المنطقة الحرة ببورسعيد وجبل علي وبلارة" إلا أن المنطقة الحرة بجبل علي تفوقت على نظيرتيها بحكم عاملين مهمين هما الموقع الاستراتيجي المتميز، وأيضا الاهتمام المنقطع النظير من طرف حكومة دبي بتطوير هذه المنطقة، كما كشفت دراسة المقارنة عن وجود فرق شاسع وكبير بين الأداء التجاري في كل من المنطقة الحرة بجبل علي وبورسعيد، حيث تفوقت منطقة جبل علي في جميع النواحي، وبالتالي فهذه الدراسة تشبه دراستنا من حيث أنها تناولت نفس المتغير، كما تم التطبيق على مصر والجزائر في كلا الدراستين، إلا أنها تختلف عن دراستنا في كونها تسعى لإبراز دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية على عكس دراستنا التي تهدف لإبراز دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذه

الدراسة قامت بدراسة مقارنة لمناطق محددة في كل دولة من الدول محل الدراسة على عكس دراستي التي اهتمت بالمناطق الحرة في كل دولة بصفة عامة.

عاشرًا/ هيكل الدراسة:

لمعالجة اشكالية البحث المطروحة، ارتأينا أن يشمل مخطط بحثنا جانبين أحدهما نظري ممثل بفصلين والآخر تطبيقي ممثل بفصل واحد سبقتهم مقدمة وتلتهم خاتمة.

حيث سنتناول في الفصل الأول الجانب النظري للمناطق الحرة من خلال ثلاث مباحث، حيث سنتطرق في المبحث الأول لماهية المناطق الحرة، أمّا المبحث الثاني فسنستعرض فيه أهمية وأنواع المناطق الحرة ومختلف الأنظمة المشابهة لها، أمّا المبحث الثالث فسنقوم بالتطرق فيه لأهداف المناطق الحرة وادارتها ودورة حياتها.

أمّا الفصل الثاني أهمية المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر فسنتناوله من خلال ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول سنتطرق إلى محددات نجاح المناطق الحرة، أمّا المبحث الثاني فسنعرض فيه الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الجوانب المتعلقة به، وأخيرا المبحث الثالث سنقوم فيه بعرض أهمية الامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

وأخيرا في الفصل الثالث سنقوم بدراسة تطبيقية على كل من مصر والجزائر من خلال ثلاث مباحث، ففي المبحث الأول سنقوم بعرض تجربة المناطق الحرة في مصر، أمّا المبحث الثاني فسنقوم بعرض تجربة المناطق الحرة في الجزائر، أمّا المبحث الثالث فسنخصصه لتقييم التجربتين.

لنصل في النهاية إلى خاتمة البحث التي ستتضمن أهم نتائج الفصول مع التأكد من صحة الفرضيات متبوعة بجملة من التوصيات والاقتراحات وأخيرا آفاق البحث.

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي للمناطق الحرة

تمهيد:

إن فكرة المناطق الحرة فكرة قديمة، تمثلت في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، وقد ادت هذه التسهيلات إلى ازدهار عمليات التبادل التجاري وزيادة العمالة، بالإضافة إلى نمو الدخل القومي، وهذا ما دفع الدول والحكومات لإنشاء هذه المناطق، فسنت القوانين والتشريعات التي تحكم عمل المناطق الحرة، وأعطت المزيد من الحوافز والامتيازات لتجعلها بؤرة لاستقطاب استثمارات خارجية ومحلية. من خلال ما تقدم سنحاول في هذا الفصل عرض مختلف الجوانب المتعلقة بالمناطق الحرة من تعريف وأهمية وأنواع وأهداف، فضلا على مختلف الأنظمة المشابهة لها ولمن تُوكل مهمة ادارتها مرورا بدورة حياتها.

وهذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** ماهية المناطق الحرة ؛
- **المبحث الثاني:** أهمية وأنواع المناطق الحرة والأنظمة المشابهة لها؛
- **المبحث الثالث:** أهداف المناطق الحرة وادارتها ودورة حياتها.

المبحث الأول/ ماهية المناطق الحرة

خلال السنوات الماضية من القرن العشرين ظهرت ونمت المناطق الحرة، وتزايدت اعدادها وتنوعت أشكالها وانماطها وتصاعد دورها التنموي، وأصبحت تشغل حيزا آخذا في الاتساع من اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين، حتى غدت تحتل صدارة أساليب جذب وتوطين الاستثمارات وواحدة من أولويات السياسة الاقتصادية فيها، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة المناطق الحرة وتعريفها و أبرز الخصائص التي تميزها.

المطلب الأول/ نشأة وتطور المناطق الحرة

ظهرت فكرة المناطق الحرة منذ زمن بعيد وتطورت من مجرد اماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم العديد من الخدمات في مجالي التجارة والصناعة، كما تطورت من حيث المكان والمساحة، فبعد أن كانت تقام في مراكز خطوط التجارة الدولية وبمساحة صغيرة أصبحت تقام في أي مكان ومنها الأماكن النائية بغرض اعمارها وتطويرها، كما أصبحت تقام على مساحات واسعة، وزادت الامتيازات الممنوحة لهذه المناطق لغرض جذب أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال[1].

إن فكرة المناطق الحرة يعود أصلها إلى الإمبراطورية الرومانية والتي برزت في شكل موانئ حرة مورست فيها عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه تم انشاء أول منطقة تجارة حرة في العالم سنة 166 قبل الميلاد في جزيرة يونانية صغيرة تسمى "**ديلوس**" في بحر ايجا بهدف وضع حد لهيمنة جزيرة "**رودوس**" على التجارة في البحر الأبيض المتوسط، حيث تميزت هذه الجزيرة بنظام تجاري خاص يتمثل في خفض الرسوم والضرائب التي كانت تُفرض على التجار والسفن العابرة من أراضيها إلى مناطق أخرى من الإمبراطورية الرومانية أو غيرها من الدول، وبذلك أصبحت مركزا تجاريا مشهورا في تلك الحقبة[2].

وفي عام 1189، تم انشاء أحد أقدم الموانئ الحرة، وذلك في مدينة "**هامبورج**" الذي اعفى فيه التجار من الرسوم الجمركية والضرائب، وتطورت الفكرة بعد ذلك في القرون الوسطى عندما قامت بعض الدول الأوروبية بمنح الامتيازات والتسهيلات التجارية بهدف تنشيط التجارة في بعض الموانئ والمدن الساحلية، وقد اعتمدت الدول الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط على النشاط التجاري مستخدمة نظام المناطق الحرة في العصور الوسطى، ومع ظهور المستعمرات قامت الدول الأوروبية

---

[1] حسين أحمد المرابط: **نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)** ،الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ،27-31 مارس 2005، ص:2.

[2] مريم فضال: **المناطق الحرة ودورها في التنمية**، مذكرة ماستر في الادارة والمالية العامة، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة- المغرب، 2008/2007، ص- ص: 8-9.

بإنشاء مناطق حرة صغيرة لها في المدن ذات الموانئ لتسهيل انتقال التجارة بينها وبين مستعمراتها[1]. فأقامت انجلترا منطقة حرة في ميناء **جبل طارق** بالمغرب سنة 1704، وفي **مالطا** و**الزنجي بار** سنة1832، وأخرى في **هونغ كونغ** سنة1841، وقيام فرنسا بإنشاء منطقتين حرتين في **الصين** سنة 1898 و**بجنوب الجزائر** ابان عهد الاستعمار 1830–1962، وخلال القرن 19 استمر انشاء المناطق الحرة في أوروبا بحيث احدثت السلطات الألمانية و الايطالية و الدنماركية وغيرها مناطق حرة في الموانئ البحرية لها منها **هامبورغ** سنة 1888، **تريستا** و**نابولي** سنة 1896[2] .

وفي القرن العشرين وبفقدان الدول الاستعمارية معظم مصالحها باستقلال الدول التي كانت تحت احتلالها والتي كانت تشكل مصادر رئيسية لها من المواد الخام الأولية وفي نفس الوقت كانت تمثل اسواقا رائجة لمنتجاتها المختلفة، ونظرا لدخول عدد من الدول المستقلة في نزاعات واتجاهات ايديولوجية سياسية واقتصادية كان لها انعكاسات سلبية على مجتمعها واقتصادها، يضاف لذلك افتقاد معظم هذه الدول لقاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة، كل هذا دفع بالدول المتقدمة والنامية على السواء للسعي لجذب رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في مجالات متعددة تتحقق معها أهداف مختلفة تسهم في دعم اقتصادها والدفع بعجلة التنمية فيها، ومن هنا تطورت فكرة المناطق الحرة إلى مناطق حرة تهدف إلى تصدير منتجات يتم تخزينها تصنيعها فيها[3]. فكانت منطقة "**شانون**" بإيرلندا أول منطقة صناعية حرة للتصدير حيث كانت في الأصل تجارية ثم اضيف لها نشاطات تحسينية فعّالة للبضائع واثراء المنتوجات المستوردة مما سهل لها عملية الانتقال إلى النمط الصناعي[4].

وخلال الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين بدأت عدة دول في تنفيذ فكرة انشاء مناطق تصدير صناعية بغية قيام قطاع تصديري متقدم بها، ومن امثلة المناطق الحرة التي قامت في هذه الفترة، "**باتان**" في الفلبين، "**ماسان**" و "**بايان ليباس**" في ماليزيا، كما قامت بعض الدول بإنشاء مناطق حرة لتخدم الهدفين في نفس الوقت لتكون مناطق حرة تجارية وصناعية مثل المناطق الحرة المصرية، فالمناطق الحرة تطورت عبر الزمن وتطورت طبيعة عملها، فالمناطق الحرة للتصدير تمثل في الوقت الراهن النمط السائد للمناطق الحرة[5].

---

[1] كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص– ص: 12– 13.

[2] فطيمة لبعل: **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2012/2011، ص:50.

[3] مريم فضال:مرجع سبق ذكره، ص:10.

[4] زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996، ص:6.

[5] منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد2، 2003، ص:40.

وللتدليل على التوسع الكبير في انشاء المناطق الحرة في عدد من الدول، سنقوم بعرض مجموعة جداول تحتوي على عدد المناطق الحرة في دول مختلفة من العالم.

والجدول التالي يمثل توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا:

الجدول رقم (01): توزيع المناطق الحرة في قارة آسيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
سنغافورة	22	1819
هونغ كونغ	02	1842
تايوان	03	1965
سريلانكا	01	1971
ماليزيا	14	1971
كوريا الجنوبية	03	1971
الفلبين	05	1972
الصين الشعبية	18	1979
بنغلاديش	01	1981
تايلاندا	01	1981

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص: 15.

من خلال الجدول نلاحظ أن سنغافورة تحوز على أكبر عدد من المناطق الحرة، تليها الصين ثم ماليزيا، لتليها باقي البلدان، كما نلاحظ أن ماليزيا كانت من الدول السبّاقة لإنشاء المناطق الحرة، وهذا ما انعكس ايجابا على اقتصادها، كما نلاحظ أن أغلب المناطق الحرة متمركزة في شرق قارة آسيا.

والجدول الموالي يوضح توزيع المناطق الحرة في امريكا اللاتينية.

الجدول رقم (02): توزيع المناطق الحرة في أمريكا اللاتينية

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
باهاماس	02	1960
باناما	02	1960
المكسيك	17	1965
باربادس	10	1965
جمهورية الدومينيك	01	1967
هايتي	04	1969
جامايكا	02	1970
كوستاريكا	02	1972
السلفادور	02	1974
الشيلي	01	1978

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص: 16.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن دول أمريكا اللاتينية أيضا قامت بإنشاء مناطق حرة وهذا للمزايا الكثيرة التي تحققها، ونظرا لدورها الكبير في دفع عجلة التنمية فيها، حيث نلاحظ أن المكسيك انشأت ما لا يقل عن 17 منطقة حرة.

الجدول الموالي يمثل توزيع المناطق الحرة في افريقيا.

الجدول رقم (03): توزيع المناطق الحرة في افريقيا

البلد	عدد المناطق	تاريخ بدء النشاط
انغولا	01	1961
تانزانيا	04	1967
جزيرة موريس	01	1971
السنغال	01	1974
ليبيريا	01	1975
الطوغو	01	1977
الموزمبيق	02	1980

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص:16.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن الدول الافريقية أيضا تحوز على مناطق حرة حيث قامت الدول المستعمرة لها بإنشائها للاستفادة منها، خاصة الاستفادة من توفر المواد الأولية واليد العاملة الرخيصة. والجدول التالي يبين توزيع المناطق الحرة في أوروبا.

الجدول رقم(04): توزيع أهم المناطق الحرة في أوروبا

البلد	عدد المناطق الحرة
المملكة المتحدة	32
فرنسا	17
ألمانيا	03
بلجيكا	06
ايرلندا	01
ايطاليا	02
اسبانيا	01

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص: 17.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن المملكة المتحدة يوجد فيها عدد كبير من المناطق الحرة حيث قدر عدد المناطق الحرة بها 32 منطقة حرة، تليها فرنسا ب17 منطقة حرة، وهذا الاعتماد على المناطق الحرة ساهم بشكل واضح في النهضة الصناعية التي عرفتها هذه الدول.

وأخيرا سنقوم باستعراض توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم سنة 2004:

الجدول رقم(05): توزيع المناطق الحرة في مناطق مختلفة من العالم سنة2004

المنطقة الجغرافية	عدد المناطق الحرة
آسيا	749
أمريكا الوسطى و المكسيك	3300
أمريكا الشمالية	713
أمريكا الجنوبية	39
الشرق الأوسط	37
شمال افريقيا	23
افريقيا جنوب الصحراء	64
دول الاقتصاد المتحول	90
دول الكاريبي	87
دول المحيط الهندي	03
أوروبا	55
دول المحيط الهادي	14
المجموع	**5174**

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011، ص: 18.

من خلال الجدول نلاحظ أن أمريكا الوسطى والمكسيك احتلت المرتبة الأولى من حيث عدد المناطق الحرة وهذا راجع لسعي هذه الدول لإنشاء المناطق الحرة من أجل استغلال الثروات التي تمتلكها لدعم وتنمية اقتصادها فضلا عن توفير مناصب شغل للأيدي العاملة، كما أنها تعتبر مناطق محفزة للاستثمار باعتبارها دول غنية وتزخر بالثروات الطبيعية، فضلا على انخفاض تكلفة اليد العاملة فيها.

المطلب الثاني/ مفهوم المناطق الحرة

المناطق الحرة اليوم تعكس واقع اقتصادي مرتبط بقوة مع الاقتصاد العالمي، ففي الواقع هي تعتبر الخيارات الحاسمة في التنمية الاقتصادية للدول النامية، فقد أصبحت أداة أساسية للسياسة الاقتصادية للحكومات لجذب الاستثمار الأجنبي من خلال تقديم الحوافز والامتيازات[1].

[1] Walid Ayadi : **Les Zones Franches En Afrique Du Nord Dans Le Secteur Du Textile : Impacts Commerciaux Juridique**: thèse magister en droit international, Université du Québec à Montréal, 2009,P :6.

أولا/ تعريف المناطق الحرة

تختلف الأسماء التي تطلق على المناطق الحرة من بلد إلى آخر، فقد عرف العالم على مر العصور أشكالا مختلفة من المناطق الحرة وتعددت مسمياتها وفقا للأهداف التي يرجى تحقيقها من انشاء المناطق الحرة، والجدول التالي يتضمن المصطلحات المرادفة لمعنى المناطق الحرة.

الجدول رقم(06): المصطلحات المرادفة لمعنى المناطق الحرة

Free zone	المناطق الحرة
Customs zones	المنطقة الجمركية
Customs free zones	المنطقة الحرة الجمركية
Duty free export-processing zone	منطقة الأسواق الحرة
Export free zone	المنطقة الحرة للتصدير
Export processing free zones	المناطق الحرة لمعالجة التصدير
Foreign trade zone	منطقة التجارة الأجنبية
Free economic zone	المنطقة الاقتصادية الحرة
Free production zone	منطقة الانتاج الحرة
Free trade zone	منطقة التجارة الحرة
Industrial export-processing zone	منطقة الصادرات الصناعية
Industrial free zone	المنطقة الحرة الصناعية
Investment promotion zone	منطقة ترويج الاستثمار
Joint enterprise zone	منطقة المشاريع المشتركة
Privileged export zone	منطقة تصدير الامتيازات
Special economic zone	المنطقة الاقتصادية الخاصة
Tax free trade zone	منطقة التجارة بدون ضرائب
Tax free zone	المنطقة المعفاة من الضرائب

المصدر: وصفي الكساسبة: **تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011،ص:162.

ان المناطق الحرة ليست مفهوما جديدا بل قديم تطور مع مرور الزمن، وهي تمثل مفهوم واسع سنحاول التعرف عليه من خلال التعاريف التالية:

1- يمكن تعريف المناطق الحرة بأنها " جزء من أراضي الدولة محددة ومسيّجة بحاجز، حيث توضع البضائع لأغراض التخزين والتصنيع، وبموجبه يتم تعليق جميع الضرائب والرسوم المستحقة، كما لو كانت السلع من خارج الدولة "[1].

يبين هذا التعريف أن المناطق الحرة جزء من الدولة تكون معفية من الضرائب والرسوم، ويتم معاملة سلعها كأنها سلع من خارج الدولة.

2- المنطقة الحرة هي "جزء محدد ومسوّر من الأرض الوطنية، يكون مفصولا جمركيا ولا تسري عليه قوانين وأحكام التجارة الخارجية النافذة في البلد الأم (أو المضيف) ما عدا الأنظمة والقوانين المتعلقة بالأمن والآداب والصحة العامة وقمع التهريب "[2].

هذا التعريف بين أن المنطقة الحرة جزء من الدولة، إلا أنه لا تطبق فيها نفس القوانين المفروضة في الدولة التي توجد فيها.

3- كما تعرف على أنها " نطاق محدد اداريا وجغرافيا تخضع لنظام جمركي يسمح بحرية استيراد المستلزمات والمواد اللازمة لإنتاج سلع موجهة للتصدير، ويرافق هذا النظام عادة حوافز ضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي "[3].

هذا التعريف بيّن أن المنطقة الحرة هي منطقة تكون معروفة من الناحية الادارية والجغرافية، والمستلزمات الواردة اليها من أجل تصنيع سلع موجهة للتصدير تكون معفية جمركيا ولا تطبق عليها ضرائب وهذا من اجل تشجيع الاستثمار الاجنبي فيها.

4- وتعرّف أيضا على أنها "عبارة عن جزء من أراضي الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا، وتخضع لسلطتها اداريا، ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا، بحيث لا تطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات إليها وزيادة التبادل التجاري"[4].

---

[1] Hani al-dmour and Ban. A.Alawi **: Factors Affecting Investment Climate In Jordanian Free Zones**, Journal of Dirasat, Administrative Sciences, Volume :35,no :2,2008,P :493.

[2] فضيلة عابد: **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية دراسة تحليلية تطبيقية– مقارنة الوضع الراهن والمقترحات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد30، العدد3، 2008، ص:11.

[3] Belkacem Boudra Et Abdelmadjid Gamouh : **La Notion De Zone Franche Industrielle En Droit Algérien,** Revue Sciences Humaines, n°16,dècembre 2001,P 70.

[4] نبيل الجداوي : **دور الناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية–حالة مصر**، الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة حول **أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**، القاهرة، 14-18 ماي 2006، ص:3.

هذا التعريف بيّن أن المنطقة الحرة جزء من أراضي الدولة، تكون تابعة لها سياسيا وخاضعة لها اداريا، لكن يتم معاملتها من الناحية الجمركية بصفة خاصة.

5- وتعرف المناطق الحرة بأنها "تلك المساحات في الدولة التي لا تخضع للقيود الاستيرادية والتصديرية والنقدية فيما يتعلق بالنشاط التجاري والصناعي والمالي مع العالم الخارجي، حيث تزاول هذه الأنشطة بحرية بما يسمح للمال الاجنبي بالاستثمار فيها متمتعا بمزايا وضمانات عديدة"[1].

هذا التعريف بيّن أنواع القيود التي لا تخضع لها المناطق الحرة كما بيّن أنواع الأنشطة التي تمارس داخلها والتي تتمثل في النشاط التجاري والصناعي والمالي.

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقدم تعريفا شاملا للمناطق الحرة على أنها : "عبارة عن جزء من الدولة تكون داخل حدودها وخاضعة لسلطتها وعادة تكون على منافذها البحرية أو البرية أو الجوية أو بالقرب منها، تمارس داخلها أنشطة تجارية وصناعية ومالية دون أن تخضع للرسوم الجمركية أو قيود تحويل العملة الأجنبية، حيث يتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والنقدية والضريبية لتكون مناطق جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية".

ثانيا/ خصائص المناطق الحرة: تشترك المناطق الحرة بجميع أنماطها في خصائص مشتركة يمكن تلخيصها كالتالي:

1- **اللاءات الثلاث:** وتتمثل في[2]:

- **اللاجبائية:** تكمن الخاصية الأساسية للمنطقة الحرة في الامتيازات والتحفيزات الخاصة التي يتمتع بها المتعاملون الاقتصاديون والعمليات الممارسة بالمنطقة، وهذه الامتيازات ماهي إلا وسيلة لجذب المتعاملين الأجانب لاستثمار أموالهم داخل المنطقة الحرة؛

- **اللاتنظيم:** أي غياب قانون تنظيمي عام، حيث لا تخضع المناطق الحرة للقواعد والقيود المطبقة عادة خارج حدود المنطقة؛

- **اللابيروقراطية:** العمليات التي تتم داخل المنطقة الحرة لا تخضع إلى عراقيل ادارية في التسيير حيث أن الإجراءات داخل هذه المناطق تتصف بسرعتها وبساطتها.

هذا بالإضافة إلى[3]:

---

[1] وصفي الكساسبة: **تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011، ص:16.

[2] بلعزوز بن علي واحمد مداني: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 13-14 نوفمبر 2006، ص:9.

[3] كريم العزيري: **التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ظل قانون الاستثمار المقارن**، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص:12.

2- **العالمية:** موضوع الاستثمار داخل المنطقة الحرة يخص جميع المستثمرين، وطنيين كانوا أم أجانب، مؤسسات عمومية أو خاصة؛

3- **المساواة:** المعاملة داخل المناطق الحرة فيما يخص المساعدات، الخدمات ومنح المزايا والتشجيعات، تتم على قدم المساواة دون تفرقة جنسية أو عرقية.

المطلب الثالث/ فوائد وسلبيات المناطق الحرة

تحقق المناطق الحرة مجموعة من الفوائد والمزايا للدولة أو للمشروعات والمستثمرين لكن ينجم عنها بعض السلبيات والانعكاسات وخاصة في بداية عملها.

أولا/ فوائد المناطق الحرة: ان المناطق الحرة تحقق العديد من المزايا والفوائد لكل من الدولة نفسها والمستثمرين والمشروعات الوطنية والأجنبية وتتمثل فيما يلي:

1- **فوائد المناطق الحرة على الدولة:** نوجزها فيما يلي:[1]

- تخفيف القيود الجمركية على حركة التجارة، وتقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية؛
- انشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج، وتتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة؛
- توفير فرص عمل للعمالة المحلية وتخفيف حدة البطالة؛
- زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي؛
- زيادة صادرات الدولة إلى الخارج، وتخفيف الخلل في ميزان المدفوعات؛
- استخدام تكنولوجيا متطورة، وتدريب العمالة الوطنية عليها، والاستفادة منها في تطوير الصناعة المحلية؛
- العمل على زيادة استفادة الدولة من مواردها الاقتصادية أو موقعها الاستراتيجي، والتي لا تُمكنها إمكانياتها المالية والتكنولوجية من الاستفادة منها؛
- العمل على تنمية المناطق النائية أو الأقل تقدما، والتي لا يقبل رجال الأعمال الاستثمار فيها.

2- **فوائد المناطق الحرة على المستثمرين والمشروعات:** يمكن ايجازها فيما يلي[2]:

- الاعفاءات الجمركية والضريبية؛
- تسويق انتاج المشروعات في اسواق الدول المجاورة؛

---

[1] أحمد باشي: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، الندوة العلمية الدولية حول **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، سطيف -الجزائر، 8-9 ماي 2004، ص-ص:2-3.

[2] بلعزوز بن علي وأحمد مداني: مرجع سبق ذكره، ص:9.

- الاستفادة من الأيدي العاملة ومستلزمات الانتاج الرخيصة، بما يحقق خفض لتكاليف وأسعار المنتجات ويرفع من القدرة التنافسية لهذه المشروعات؛
- الاستفادة من البنية الأساسية التي تقوم الدولة بتوفيرها لهذه المشروعات بما يساعد على تقليل تكاليف الانتاج وزيادة الأرباح؛
- زيادة الأرباح الاجمالية للمشروعات من خلال توسيع نشاطها في الصناعات المغذية والمتكاملة مع نشاطها الأساسي في تلك المناطق.

ثانيا/ سلبيات المناطق الحرة: إن المناطق الحرة لا تخلو من السلبيات والتي تختلف من دولة إلى أخرى حسب مرونة أو صرامة نظم مراقبة العمل ودقة الاجراءات التي تحكم عزل هذه المناطق عن الاقتصاد القومي وتتلخص هذه السلبيات فيما يلي[1]:

- قد تتحول بعض المناطق من التصدير إلى خارج الدولة إلى تهريب السلع إلى داخل الدولة، مما يضرّ بالإنتاج المحلي المماثل؛
- تركيز الاستثمارات الأجنبية داخل هذه المناطق بسبب المزايا التي تقدمها، مما يحرم الاقتصاد القومي من تدفق بعض هذه الاستثمارات إلى داخله؛
- امكانية استخدام هذه المناطق كمعبر لتهريب رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، بسبب وجود حرية تامة لخروج رؤوس الأموال وتحويلات الأرباح إلى الخارج في هذه المناطق .

أما الدكتور منوّر أوسرير فقد لخص سلبيات المناطق الحرة في أربع سلبيات نوجزها فيما يلي[2]:

- الربح الضائع للخزينة العمومية من المداخيل الجبائية؛
- عدم استقرار المؤسسات الأجنبية المستثمرة بسبب المزايا والحوافز المتوفرة في بلدان أحسن وفي ظل منافسة قوية؛
- اختلاف الأجور والامتيازات بين العمّال ومن نفس الكفاءات والمهارات يؤدي إلى عدم استقرار العمّال وكذا الاستغلال المنتشر داخل المناطق الحرة بسبب غياب قوانين العمل والنقابات يؤدي إلى انعكاسات سلبية على العمالة؛
- التأثير على البيئة والمحيط.

---

[1] أحمد باشي: مرجع سبق ذكره، ص:3.

[2] منوّر أوسرير: **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية** ، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة– الجزائر، 22–23 أفريل 2003، ص:8.

المبحث الثاني/ أهمية وأنواع المناطق الحرة والأنظمة المشابهة لها

تتجه دول العالم في اطار التحول إلى استراتيجية الانتاج من أجل التصدير، إلى زيادة المناطق الحرة بكل أنواعها وأشكالها، لذلك سنقوم في هذا المبحث بإبراز أهمية هذه المناطق وعرض أشكالها المختلفة، بالإضافة إلى الأنظمة المشابهة لها.

المطلب الأول/ أهمية المناطق الحرة

إن أول ما يشهد بأهمية المناطق الحرة على المستويين الوطني والدولي هو نجاح المناطق الحرة المقامة في بعض الدول سواء منها المتطورة أو النامية، وإن هذه المناطق الناجحة تلعب في هذه الدول دورا كبيرا وهاما سعت إلى تحقيقه بواسطتها، وإن هذا الدور والأهمية يختلف من وجهة نظر كل دولة على حدى بحسب الأهداف التي دعت إلى انشاء هذه المناطق الحرة، حيث تلعب دورا هاما في تنشيط الحركة الاقتصادية بشقيها التجارية والصناعية، ففي مجال التجارة الخارجية تعتبر المناطق الحرة أحد أهم منافذها الرئيسية، وزادت اهميتها عندما سمحت بممارسة عملية التصنيع فيها[1].

كما أوضحت الدراسات القياسية أن هذه المناطق ترتب عليها زيادة ملموسة في انتاجية عناصر الانتاج وحجم الاستثمار والتجارة البينية فضلا عن تنوع النشاط الاقتصادي وزيادة معدل نمو الدخل القومي[2].

ومن وحي فلسفة المناطق الحرة المتمثلة في زيادة الانفتاح الاقتصادي وتنشيط حركة التجارة وانتقال رؤوس الأموال بين الدول، فإن انشاء المناطق الحرة يؤدي إلى تحقيق منافع اقتصادية وسياسية للدول التي تنشئ المناطق الحرة حيث تعتبر وسيلة فعّالة لتحرير التجارة من القيود الكمية والحوافز الجمركية تمهيدا للدخول في اتفاقيات التجارة العالمية[3].

المطلب الثاني/أنواع المناطق الحرة

لقد اقتصر مفهوم المناطق الحرة في السابق على المفهوم التقليدي، الذي يقوم على تخزين البضائع، ثم اعادة تصديرها، ومع مرور الوقت فقد تطور هذا المفهوم ليشمل انشطة أوسع، كما أن مسميات المناطق الحرة تختلف باختلاف البلد، ويمكن تحديد الأنواع التالية من المناطق الحرة:

---

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:24.

[2] فوزية هبايش: **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2012/2011، ص:56.

[3] سمير شرف ومعن ديوب: **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد27، العدد4، 2005، ص:184.

أولا/ من حيث طبيعة المنطقة الحرة: وتشمل ما يلي:

1- المنطقة الحرة العامة: [1] المنطقة الحرة العامة تتسم بصفة اساسية بحرية النشاط الاقتصادي لجميع التجار والمستثمرين والشركات والمؤسسات والهيئات الاقتصادية التي يُسمح لها بممارسة نشاطها سواء التجاري أو المالي أو الصناعي وتضم أكثر من مشروع وتشمل:

- المناطق الحرة التي تقام داخل الدوائر الجمركية في الموانئ البحرية والجوية والمنافذ البرية؛
- المناطق الحرة ذات الموانئ الخاصة بها؛
- المناطق الحرة التي تنشأ داخل البلاد.

2- المناطق الحرة الخاصة: هي تلك المناطق التي تنشأ داخل الدوائر الجمركية أو داخل البلاد، تهدف إلى اقامة مشروع واحد لأغراض صناعية، التخزين أو لأي عملية أخرى، ويتم تحديد القوانين الخاصة لهذا المشروع[2].

ويشترط لإنشائها أي يتوفر بالمشروع شروط محددة كأن تكون المساحة اللازمة لإقامة المشروع من الكبر بحيث لا يمكن توفيرها داخل أحد المناطق الحرة العامة أو أن ينجر عن المشروع تلوث للبيئة المحيطة مما يستدعي اقامته في منطقة خاصة، وتقع المناطق الحرة الخاصة تحت الاشراف الاداري لأقرب منطقة حرة عامة[3].

ثانيا/ من حيث عدد الدول الأعضاء المشاركة بها: وتنقسم لقسمين هما[4]:

1- **المناطق الحرة الوطنية:** وهي تخص دولة واحدة حيث تنشأ في حدود اقليمها السياسي؛

2- **المناطق الحرة الدولية(المشتركة):** وهذا النوع ينظر له كأحد أدوات العمل الاقتصادي المشترك على الصعيدين الاقليمي والعالمي، حيث تقام بين دولتين أو أكثر من قبل القطاع العام أو القطاع الخاص وتعمل ضمن مفهوم وفلسفة المناطق الحرة، وتحدد التشريعات الناظمة لأعمالها ولإدارتها اضافة لرسم السياسة العامة لها والحوافز والاعفاءات التي يمكن أن تمنح للمستثمرين فيها، وتقام إما في المناطق الحدودية أو أي جزء من أراضي الدول المشاركة فيها.

---

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004، ص:117.

[2] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص:55.

[3] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:117.

[4] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص:59.

ثالثا/ من حيث الطبيعة التخصصية: وتشمل ما يلي:

1- المناطق الحرة التجارية: يقوم نشاط المنطقة الحرة التجارية على استيراد سلع من خارج البلد، أو من داخله، بغرض تصنيعها وبيعها في الوقت المناسب أي قد تجري عليها-أي البضائع- بعض العمليات البسيطة التي يرخص بها عادة في المستودعات، والتي تتناول شكل البضاعة، دون المساس بجوهرها، كالفرز والتعبئة والتغليف، أو المزج والخلط، إلى غير ذلك من الأعمال التي من شأنها المحافظة على طبيعة البضاعة نفسها[1] .

وتتعدد أشكال المناطق الحرة التجارية، حيث يمكن حصرها في ثلاث أشكال هي:

أ- الميناء الحرّ: هو منطقة حرة تجارية بحيث تتكون من ميناء ما من خلال مساحة أرضية أو بحرية أو منهما معا، حيث تستثنى من الاقليم الجمركي على نحو يمكن للبضائع الأجنبية أن تدخله دون أن تخضع لأية رقابة آنية أو لاحقة[2].

والموانئ الحرة كثيرة في العالم (حوالي800) مثل ميناء لويس في موريشيوس، وتلك الموجودة في بريمن، بريمرهافن، ديقندورف، دويسبورغ، كيل وهامبورغ في ألمانيا، كوبنهاغن في الدنمارك ، ميناء هانغو في فلندا، وتلك الموجودة في تريستي و البندقية في ايطاليا...[3].

ب- المحلات الحرة: هي المناطق اقتصادية حرة تجارية متخصصة في عمليات البيع بالتجزئة، دون أداء جمركي، نجدها في الموانئ والمطارات ، تقترح على المسافرين عدد معين من المواد، غالبا ما تكون عليها رسوم ثقيلة داخل الاقليم الجمركي، مثل التبغ، الكحول، العطور...[4].

ت- مناطق التجارة الخارجية: وهي مناطق يمارس فيها النشاط الصناعي والتجاري في آن واحد ويعود نشأة هذه المناطق لسنة 1934، حيث صدر قانون مناطق التجارة الخارجية، و تتميز عن سابقاتها بأنه يمكن اجراء العمليات التالية: معاينة و تجريب واستعمال البضائع، معالجة وتغيير العلامات التجارية للبضائع، اضافة إلى عملياتها التقليدية المتمثلة في التخزين والبيع، ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشجيع اقامة المصنعين لإقناع واضعي السياسات الاقتصادية بالآثار الاقتصادية الايجابية لها، ممثلة في خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة في امريكا[5] .

2- المناطق الحرة الصناعية: تكون المنطقة الحرة الصناعية عادة خارج أي معوقات جمركية، وتفضلها المؤسسات الاستثمارية، فيما يخص المستوردات من السلع الوسيطة، واعفاءات

---

[1] محمد قاسم خصاونة: **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، عمان- الأردن، ط 1، 2010، ص:22.

[2] مراد محمودي: **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط 1، 2002، ص: 49 .

[3] Azzedine Mekioui **: La Zone Franche De Bellara Diagnostics Perspectives Et Echec**, Thèse Magister En Sciences De La Terre, Université Mentouri, 2005,P :19.

[4] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص-ص:50-51.

[5] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:31.

ضرائب الشركات، بالإضافة إلى البنية التحتية، وعدم خضوعها لأية قيود، ومحددات صناعية قد تكون موجودة داخل البلد[1].

وتتميز هذه المناطق بمجموعة من الخصائص، نلخصها فيما يلي[2]:

- أنها مناطق محصورة ، مسوّرة، تقع خارج الاقليم الجمركي للبلد المضيف لها؛
- أن منطلقها صناعي، تسعى لتحقيق احدي الغايتين الآتيتين، أو هما معا: الدخول في الأسواق العالمية بمنتوجات تنافسية، من خلال عمليات التصدير، كما هو حال المناطق الحرة الصناعية للتصدير، أو بعث وانعاش الاقتصاد الوطني الذي قد يكون يعاني من أزمة اقتصادية –نقص في عمليات الاستثمار، البطالة...إلخ؛
- أنها تتمتع على اختلاف أشكالها بنظام الاعفاء.

يجمع الباحثون على أن للمنطقة الحرة الصناعية شكلين اساسيين هما:

أ- المناطق الحرة للصناعات التصديرية: تعرف على أنها مجال محصور اداريا وأحيانا جغرافيا، خاضع لنظام جمركي يسمح بحرية استيراد التجهيزات وغيرها من المواد، قصد الانتاج الموجه للتصدير، هذا النظام غالبا ما يكون متبوعا بإجراءات تشريعية، تحفيزية خصوصا في مجال الضريبة، مثل الاعفاء من الضريبة لمدة معينة، الاعفاء الضريبي للتجهيزات المستوردة والموجهة للصناعات، حرية تحويل الأرباح إلى حد معين، وغيرها من التسهيلات، اضافة إلى الايجارات المعقولة، وتجهيز مباني المصانع بكل الخدمات[3].

ب- المناطق الحرة للمؤسسات أو الشغل:[4] إذا كنا نجد المناطق الحرة للصناعات التصديرية تتواجد أساسا بالبلدان النامية، وذلك انطلاقا من كون الحكومات في هذه البلدان اعتبرتها ولفترات طويلة أداة تنموية فعّالة بحكم ما حققته من نتائج، فإن الشكل الثاني للمناطق الحرة الصناعية نجده يتواجد في البلدان الصناعية، وهي تشكل الاستعمال الأكثر حداثة لها، ولها ثلاث خصائص أساسية هي:

- أن انتاجها ليس موجه بالأساس نحو الخارج، وذلك لكونها ترتكز على قدرات السوق المحلي؛
- أنها يمكن أن تتواجد بأرض محصورة، كما يمكن أن تكون موزعة على كامل الاقليم الوطني، وهو ما يضعنا أمام ما يسمى بالنقاط الحرة؛
- قانون اللاءات الثلاثة: المتمثل في تعطيل القانون، تعطيل الضريبة، تعطيل البيروقراطية، كل ذلك لبعث وانعاش الاقتصاد.

---

[1] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[2] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 54.

[3] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

[4] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 59-61.

3- المناطق الحرة للخدمات: وتأخذ الأشكال التالية:

أ- المناطق الحرة المالية: هذه المناطق الحرة بدورها تنقسم إلى قسمين، المناطق الحرة البنكية والمناطق الحرة للتأمين:

- **المناطق الحرة البنكية:** [1]هي مساحة محددة جغرافيا، أين البنوك بمختلف الجنسيات تمارس أنشطتها بحرية، شرط أن تتعامل مع غير المقيمين وبعملات غير عملة البلد المضيف، وتقدم هذه المناطق حرية التعامل على مستويين:
  - **المستوى الأول/ تنظيمي وقانوني:** العمل خارج النظام البنكي من ناحية القيود والقواعد، فتتمتع البنوك داخل المنطقة الحرة البنكية بامتيازات عديدة كالإعفاء من ضرورة توافر احتياطي معين من الأصول وغياب المراقبة التقليدية كتأطير القيود واحترام نسب التسيير؛
  - **المستوى الثاني/ ضريبي:** عدم فرض الضرائب غير المباشرة، وتخفيض الضرائب على الأرباح.
- **المناطق الحرة للتأمين:** إن المناطق الحرة للتأمين تتواجد أيضا بالأماكن المالية حيث تستفيد من عدم الخضوع لكل من القواعد التنظيمية للجباية لمجموع نشاطاتها، وهذه المناطق الحرة متخصصة في تغطية الأخطار الخاصة والكبرى وتتواجد بالمراكز المالية الكبرى مثل لندن ونيويورك، ويمكن تفسير هذا التمركز بسعي حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة إلى الاستفادة من الامتيازات التي تحققها لاقتصادهما كون مدينة لندن تعتبر أكبر مركز مالي، وكون الدولار عملة دولية واسعة التداول[2].

بالإضافة إلى المناطق الحرة المالية فقد استحدثت مناطق حرة متخصصة أخرى منها[3]:

ب- المناطق الحرة الاعلامية: وهي مناطق يتم بداخلها انتاج الأفلام والمسلسلات، وغيرها من البرامج، ومن بين البلدان السباقة في هذا المجال نجد كل من الأردن، مصر وسوريا؛

ت- المناطق الحرة التكنولوجية: وهي مناطق يتم بداخلها معالجة المعلومات، حيث تقوم هذه المناطق بتشجيع الأنشطة التكنولوجية بمختلف أنواعها، مثل تصميم برامج الحاسوب، معالجة البيانات، وتمنح هذه المناطق مزايا عديدة أهمها التقنية وتوفر المعدات الالكترونية المتطورة، كما تضمن للمستثمرين فيها حقوق التأليف وبراءة الاختراع، وتعد منطقة دبي أول منطقة حرة في العالم للأعمال الالكترونية؛

ث- المناطق الحرة المتعددة التخصصات: ويعد هذا النوع الأكثر تطورا من أنواع المناطق الحرة العامة في الوقت الحاضر، حيث تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد، حيث تقسم

---

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع راسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:113.

[2] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص:40.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، 34.

المنطقة الحرة إلى قطاعات، كل قطاع يخصص لنمط من الأنشطة مثال ذلك المنطقة الحرة في بودنج بمدينة شنغهاي في الصين حيث تقسم إلى مناطق حرة فرعية (قطاعات) تجارية، مالية، علمية، سياحية.

والشكل التالي يلخص أنواع المناطق الحرة:

الشكل رقم(01)/ أنواع المناطق الحرة

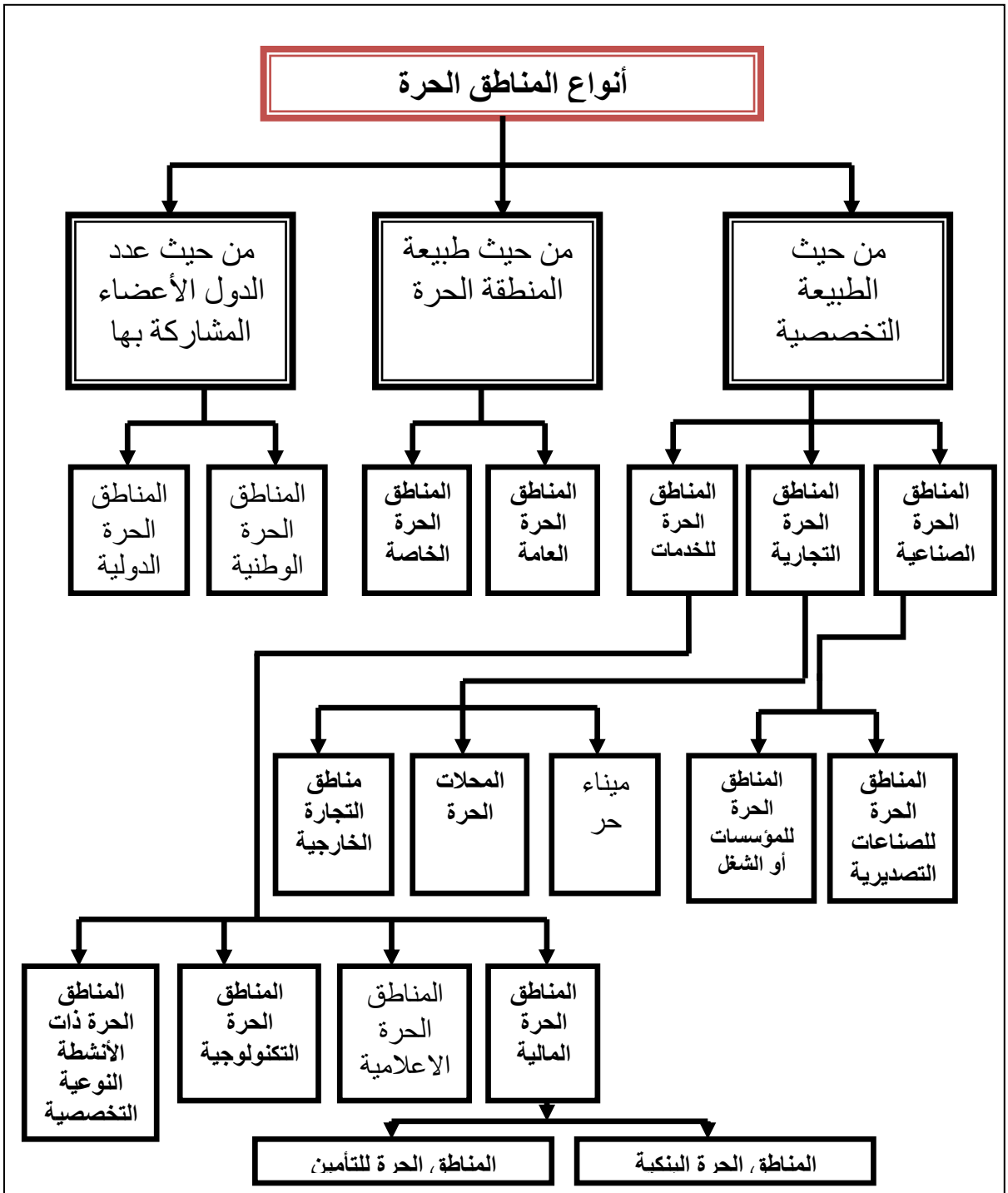

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع

المطلب الثالث/ الأنظمة المشابهة للمناطق الحرة

بعد استعراضنا لمختلف أشكال المناطق الحرة، هناك مفاهيم أخرى مشابهة لهذه الأخيرة، إلا أنها تختلف عنها في بعض النقاط التي تعتبر أساسية للتمييز بينها.

أولا/ مناطق التجارة الحرة:

تشكل منطقة التجارة الحرة المرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقليمي، ويشكل هذا الشكل أو المرحلة من مراحل التكامل أكثر الأشكال شيوعا على المستوى الدولي[1]. فهي عبارة عن تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة[2].

أي أن منطقة التجارة الحرة في المفهوم الاقتصادي هي التزام الدولة الداخلة في الاتفاقية التي تنظمها بإلغاء كافة الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة، مثل حصص الاستيراد، بالإضافة إلى احتفاظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة به ازاء العالم الخارجي، ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة بالضرورة حرية انتقال الاشخاص والأموال[3].

فإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر، ويتم ذلك على مستويين هما[4]:

- تخفيض أو الغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدولة؛
- تحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

ومن هنا تتضح لنا الفروقات بين المناطق الحرة ومنطقة التجارة الحرة والتي تتمثل فيما يلي[5]:

- المناطق الحرة تتمتع بنظام جمركي خاص، أما مناطق التجارة الحرة فهو نظام سياسي ذو أبعاد اقتصادية؛
- الحوافز والتسهيلات المقدمة في المناطق الحرة تمنح لجميع المستثمرين والتجار من جميع دول العالم في حين أنه في مناطق التجارة الحرة لا يتمتع بالامتيازات والحوافز سوى الأفراد الذين ينتمون إلى الدول الأعضاء فيها.

---

[1] أحمد الكواز: **مناطق التجارة الحرة**، دورية جسر التنمية، العدد 92، 2010، ص: 2.

[2] حسن عمر: **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2013، ص:29.

[3] سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 2009، ص: 226.

[4] عبد القادر السيد متولي: **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، 2011، ص: 85.

[5] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:40.

ثانيا/ الاتحاد الجمركي:

يتمثل الاتحاد الجمركي في إلغاء الحدود الجمركية بين الدول الأعضاء في الاتحاد، إذ لابد أن تسمح بإزالة الحقوق الجمركية بين أعضائه، واعادة توزيع مشترك للمداخيل الجمركية بين دول الأعضاء[1] .

وبذلك يتميز عن المناطق الحرة التي تبقى مفتوحة على دول العالم كافة، ناهيك عن كون بضائعها لا تخضع للتعريفات الجمركية أو غيرها[2].

ثالثا/ الضم الجمركي:

على خلاف الاتحاد الجمركي الذي يهدف إلى توحيد اثنين أو أكثر من دولة في اقليم جمركي واحد، فان الضم الجمركي يتعلق فقط بجزء من دولة التي تلحق بالإقليم الجمركي للدولة المجاورة لها، علما أن الضم الجمركي يتحقق إما بموجب اتفاقية دولية تعقد بين دولتين معنيتين وفي هذه الحالة نكون أمام ما يسمى بالضم الجمركي الاتفاقي، وإما بدون اتفاقية، وعندئذ نكون أمام ما يسمى بالضم الجمركي الفعلي[3].

رابعا/ نظام التجارة العابرة(الترانزيت):

وهو النظام الذي يسمح من خلاله بمرور بضاعة معينة، عبر حدود الدولة في طريقها إلى دولة أخرى "عبور"، لأن من الوظائف الاساسية من عمل دائرة الجمارك الاشراف ومراقبة دخول البضائع إلى داخل البلاد وخروجها منها حسب قانون الجمارك وغيره من القوانين المعمول بها[4]. أي تجتاز السلع الأجنبية الحدود الاقليمية لدولة أو دول أثناء انتقالها من الدولة المصدرة إلى الدولة المستوردة، دون أن تلتزم بدفع ضرائب على الواردات، بحيث يتم تصديرها دون أن يحدث تغير فيها[5].

وبالتالي فان القاسم المشترك والوحيد بين المناطق الاقتصادية الحرة، ونظام التجارة العابرة يتمثل في اعفاء السلع الأجنبية التي تجتاز حدود الدولة الاقليمية من دفع الضرائب على الواردات، أما الجوانب الأخرى فإنهما يختلفان، ذلك أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال أن نعتبر المناطق الحرة مجرد أماكن للعبور أو التخزين، بل هي اضافة لذلك تقوم وتجري فيها عمليات متعددة، ومتنوعة حسب نوع وشكل المنطقة ذاتها، كما تختلف المناطق الحرة عن نظام التجارة العابرة من حيث كون

---

[1] نادية حسان: **أسباب فشل الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار: مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007، ص:64.

[2] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 83.

[3] نفس المرجع، ص: 82.

[4] شريف علي صوص: **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2012، ص-ص: 152-153.

[5] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:38.

بضائع العبور لا تدخل السوق المحلي، بحيث لن تستهلك في الداخل، بينما بضائع المناطق الحرة ليست بالضرورة موجهة كليا للتصدير[1].

خامسا/ نظام الإدخال المؤقت:

ويقصد به النظام الذي يسمح بدخول بضائع أجنبية، يحددها القانون كمًا ونوعًا وضمن شروط معينة، مع تعليق دفع الرسوم الجمركية عنها لفترة زمنية معينة تكون عادة سنة قابلة للتجديد أو في نهاية فترة السماح اما أن يعاد اخراج هذه البضاعة من البلاد أو يتم استيفاء الرسوم الجمركية منها، وفي العادة تكون الغاية من الاستيراد بموجب هذا النظام لغايات التصنيع واعادة التصدير أو لغايات التشغيل لفترة زمنية معينة[2].

ويتميز نظام الاعفاء المؤقت بخصائص تميزه عن المنطقة الحرة تتمثل فيما يلي[3]:

- تشجع قيام صناعات التصدير داخل البلاد، وزيادة قدرتها التنافسية باستيراد مواد خام لا تقل جودة عن تلك التي تدخل في السلع الأجنبية المماثلة؛
- عدم الاضرار بالمنتجات المحلية، حيث أن المواد المستوردة لا تدخل في المنتجات المخصصة للاستهلاك المحلي، ومن ثم فإنها لا تزاحمها، بعكس منتجات المناطق الحرة؛
- الاعفاء الضريبي في هذا النظام مؤقت أي محدد بمدة، أما في المناطق الحرة فهو دائم.

سادسا/ نظام ردّ الضريبة (الدورباك):

يقتضي هذا النظام قيام مستورد سلعة معينة، خاصة المواد الأولية، بدفع الضريبة الجمركية المفروضة على هذه السلع على أن يكون من حقه أن يسترد قيمة هذه الضريبة إذا قام خلال فترة معينة يحددها القانون بإعادة تصديرها كماهي أو بعد تصنيعها، والغرض من هذا الاستثناء هو تشجيع حركة التصنيع والتجميع وتشغيل اليد العاملة والمهارات التقنية، كما أنها لا تنافس السلع الوطنية حيث يعاد تصنيعها وتصديرها إلى الخارج[4].

ومن خلال التعريف يتضح الفرق بين هذا النظام والمناطق الحرة فيما يلي[5].

- الاعفاء الضريبي في المناطق الحرة هو اعفاء مسبق ودائم، فيما يعد الاعفاء في نظام ردّ الضريبة يكون لاحقا ومشروطا؛
- السلع التي تدخل الدولة حسب نظام ردّ الضريبة يتطلب اعادة تصديرها بعد اعادة تصنيعها، بينما تعامل السلع الواردة إلى المناطق الحرة كأنها خارج الاقليم الجمركي للدولة.

---

[1] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص:79.

[2] محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، ط1، 2013، ص:158.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[4] محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2012، ص:232.

[5] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:39.

سابعا/ الملاذات (الجنات) الضريبية:

تعرف الملاذات الضريبية على أنها أقطار جزئية أو دول ذات تشريع ضريبي رخو، متسامح أو بدونه أصلا، احدى خصائصها المشتركة الاستقبال غير المحدود والمغفل لرؤوس الأموال، وفي هذا الاطار يمكن الحديث عن دول تتاجر بسيادتها بتوفير أنظمة تشريعية وضريبية ملائمة لمالكي رؤوس الأموال مهما كان مصدرها[1].

وتمتاز الجنات الضريبية بمجموعة من الخصائص والمزايا ليست فقط جبائية، نذكر منها[2]:

- غياب أو انخفاض مستوى الضريبة؛
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي؛
- الحفاظ على سرية المعلومات التجارية والبنكية؛
- تطور القطاع المالي مقارنة مع حجم البلد واقتصاده؛
- توفر البنية التحتية للاتصالات والنقل؛
- انخفاض القيود على عمليات صرف العملة.

وبالتالي فهي تختلف عن المناطق الحرة من حيث[3]:

- التسهيلات المقدمة هي امتيازات جبائية وليست تسهيلات جمركية؛
- خضوع في أغلب الأحيان الواردات للحقوق والرسوم الجمركية؛
- اقامة نشاط هذه الجنّات يكون من أجل كسب جنسية هذه الدولة وذلك للاستفادة من قانونها الخاص بالجباية.

ثامنا/ الأسواق الحرة:

الأسواق الحرة هي تلك الأماكن الواقعة في الموانئ البحرية أو المطارات الجوية والتي تعرض فيها السلع الاستهلاكية الأجنبية تامة الصنع غير الخاضعة للضريبة والرسوم الجمركية، بغرض بيعها للأفراد العابرين للمطارات والموانئ البحرية وذلك لسد احتياجات هؤلاء الأفراد من هذه السلع، وتعتبر هذه الأماكن دوائر جمركية، وتقع تحت الاشراف الجمركي الكامل، وقد يتم عرض بعض السلع الوطنية غير خالصة الضريبية في تلك الأسواق بغرض فتح أسواق لها والحصول على قدر مناسب من العملات الأجنبية[4].

---

[1] عبد المجيد قدي: **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، ط1، 2011، ص: 205.

[2] ايمان بوقرورة: **كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في اطار الاتفاقيات الجبائية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2010/2009، ص–ص: 29– 30.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره: ص:37.

[4] نفس المرجع، ص:36.

تختلف الأسواق الحرة عن المناطق الحرة في النقاط التالية[1]:

- عرض السلع الأجنبية والوطنية دون السماح بإجراء أي عمليات عليها؛
- إنها أماكن يسمح فيها بالبيع في حدود الاستهلاك الشخصي فقط؛
- توجد في صالات الركاب العابرين بالمطارات أو الموانئ البحرية أو المنافذ البرية فقط؛
- تنشأ هذه الأسواق بغرض امتصاص العملات الأجنبية لدى العابرين، وتنشيط السياحة وتحقيق أرباح تجارية وقد تمتد أنشطة هذه الأسواق لبيع بعض السلع المعمرة.

المبحث الثالث/ أهداف المناطق الحرة وادارتها ودورة حياتها

تسعى معظم دول العالم إلى انشاء مناطق حرة، لكن تختلف أهداف واسباب انشائها من دولة إلى أخرى حسب الظروف المحلية للدولة، فتحديد الأهداف بدقة يعتبر منطلقا جوهريا لنجاح المناطق الحرة، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى الأهداف المختلفة للمناطق الحرة فضلا عن ادارتها ودورة حياتها.

المطلب الأول/ أهداف المناطق الحرة

تهدف الدول من وراء انشاء المناطق الحرة إلى تحقيق هدف أو أكثر من الأهداف التالية[2]:

- زيادة موارد الدولة وتخفيف العجوزات؛
- تنشيط الحركة التجارية؛
- اقامة صناعات تصديرية؛
- تطوير وتدريب الموارد البشرية الوطنية؛
- تحقيق التكامل في المشروعات الوطنية.

هذا بالإضافة إلى[3]:

- استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية داخل البلاد وتوظيفها في الأنشطة الاستثمارية المختلفة؛
- دعم الاقتصاد الوطني ودعم ميزان المدفوعات؛
- توفير فرص عمل للقوى العاملة وزيادة مهاراتهم؛
- ادخال التكنولوجيا وتقنية المعلومات والمهارات الفنية الأخرى للبلاد.

بالإضافة إلى هذه الأهداف يضيف الدكتور منوّر أوسرير أهداف أخرى نوجزها فيما يلي[4]:

---

[1] عادل عبد الجواد الكردوسي: **المناطق الحرة في الدول العربية**، مجلة الأمن والحياة، العدد364، 2013، ص:63.

[2] فاطمة تواتي بن علي: **واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 2007/2006، ص:176.

[3] مبارك عبده صالح واحمد محمد عبد الرحمان: **تجربة الشركة السودانية للمناطق الحرة والأسواق الحرة المحدودة** ، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة–الامارات العربية المتحدة،27–31 مارس 2005، ص:11.

[4] منوّر أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق ذكره، ص:42.

- قيام المشروعات الانتاجية التي تعمل على سد احتياجات الاستهلاك المحلي بدلا من الواردات لكل من السلع الاستهلاكية والانتاجية؛
- الحد من مشكلة الضغط السكاني عن بعض المدن الكبيرة؛
- تعمير وتنمية بعض الجهات والأقاليم أو زيادة النمو الحضري لبعض الجهات المتخلفة نسبيا من أجل ايجاد نوع من التوازن الاجتماعي والاقتصادي بينها وبين الأقاليم الأخرى؛
- ايجاد معارف جديدة تتصهر في مهارة المؤسسات الوطنية أي أساليب التسيير والتقنيات المالية والتسويق، كل هذا من أجل تحسين الكيان الاقتصادي؛

وبصفة عامة تهدف الدولة من اقامة المناطق الحرة إلى التنمية الاقتصادية ويعتمد تحقيق هذه الأهداف على قدرة المناطق الحرة على جلب المؤسسات إليها على نوعية المؤسسات المستقطبة وطبيعة الأنشطة التي تمارسها وهذا بدوره يتوقف على الضمانات والتسهيلات والحوافز التي تقدمها المناطق.

المطلب الثاني/ ادارة المناطق الحرة

إن المنطقة الحرة كأي شخصية قانونية بحاجة إلى أجهزة تتولى مهمة تسييرها، غير أن الملفت للنظر حقيقة أن الأجهزة القائمة على التسيير تختلف من منطقة إلى أخرى، ومهما يكن فإن الجهاز المسير للمنطقة الحرة لا يخرج في الغالب عن الجهاز الاداري أو الجهاز الجمركي[1].

أولا/ أجهزة تسيير المناطق الحرة:

1- الجهاز الاداري للمناطق الحرة :

في الواقع انه لم يوجد حتى الآن تنظيم اداري تشترك فيه كافة المناطق الحرة في العالم ولكن هناك اتفاق على ضرورة وجود جهاز اداري يقوم بالمهام الادارية والإشرافية على المناطق الحرة، ولقد قامت جامعة الدول العربية بتحديد أهم العناصر التي يجب أن تتوفر في هذا الجهاز الاداري[2].

- **سلطات الاشراف على المناطق الحرة:** [3] يدير المناطق الحرة مجالس ادارات حكومية أو شبه حكومية، أو قد تكون شركة عامة تمثل فيها الحكومة، علما أن القاعدة العامة في جميع الأحوال هي أن مجالس ادارة المناطق الحرة تمثل فيها الأجهزة المعنية التي لها علاقة بأنشطة المنطقة الحرة مثل:
  - وحدات الحكم المحلي المعنية؛
  - أجهزة الموانئ؛

[1] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص:91.

[2] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:160.

[3] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص:92.

- أجهزة الجمارك؛
- وزارات التجارة والاقتصاد والمالية والصناعة؛
- غرفة التجارة والصناعة؛
- الاتحادات العمالية؛
- ممثلون من رجال الأعمال؛
- ممثلون عن الأجهزة الأخرى التي قد يكون لها علاقات بنشاطات المناطق الحرة.

وتخضع المناطق الحرة عادة لجهة اشرافية حكومية وذلك حسب قانون تأسيسها وقد تكون الجهة هي: وزارة مالية، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، وزارة الاقتصاد، أو هيئة الميناء، ادارة الجمارك، والهدف من ذلك يكون اشراف من جانب الدولة بغرض الرقابة والتأكد من السير في اطار السياسة العامة للدولة، ومن الأمثلة وزارة المالية في اسبانيا، وزارة التجارة في مصر، وزارة التجارة والصناعة في ايرلندا، وهيئة الميناء في سنغافورة، ادارة الجمارك في الولايات المتحدة الأمريكية [1].

- **التنظيم الاداري للمنطقة الحرة:**

تتمتع المنطقة الحرة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل اداري مستقل، وليس هناك ثمة تماثل في الهياكل التنظيمية للمناطق الحرة، أو نمط موحد لتنظيمها، إلا أنها تتفق جميعا في ضرورة وجود الجهاز الاداري اللازم للاشراف وادارة وتسيير النشاط بها على رأس الهيكل التنظيمي للمنطقة الذي تتبعه الوحدات الادارية التنظيمية التي تشرف وتسير قطاعات النشاطات المختلفة والمتمثلة بالأساس في القطاعات التالية: الشؤون الادارية والمالية، الشؤون القانونية، الشؤون الفنية، الشؤون الهندسية، البحوث الفنية والاحصاء، العلاقات العامة[2].

2- الجهاز الجمركي للمناطق الحرة:

ان استثناء المناطق الحرة من النظام الجمركي العام الجاري به العمل لا يعني بتاتا انهاء كلي لمكانة ودور الجمارك فيها، إذ يبقى للجهاز دور أساسي سواء أثناء انشاء المنطقة أو بمناسبة تشغيلها، ذلك أنه عند انشاء المنطقة الاقتصادية الحرة، تتدخل الجمارك لتحديد عدد معين من المستلزمات تتعلق بالبناء، وتجهيز الموقع، وذلك حتى تتمكن من تأدية دورها الرقابي في مختلف نقاط العبور في الدخول والخروج على حد السواء، وعلى العموم فإن دور الجهاز الجمركي ينحصر في الرقابة الجمركية، ومهما يكن فإن دور الجهاز الجمركي يجب أن يكون دورًا تكميليًا مع الجهاز الاداري، تفاديا لتداخل المهام وتضاربها وضمانا للسير الطبيعي والحسن للنشاط داخل المنطقة[3].

---

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:160.

[2] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص:92.

[3] نفس المرجع، ص: 93.

ثانيا/احتياجات ادارة المناطق الحرة: تتطلب ما يلي[1]:

- رسم سياسات واستراتيجيات تتسم بوضوحها تتواصل بكفاءة مع ادارة ومؤسسات الدولة كي لا تصبح المنطقة الحرة منطقة منعزلة؛
- العمل على ايجاد ادارة حازمة وفاعلة تستند إلى مؤسسات تختص بالإشراف والمراقبة تجنبا لوقوع بعض السلبيات خاصة المتعلقة منها بمخالفة القوانين مثل تهريب البضائع وما إلى ذلك.

بالإضافة إلى[2]:

- ضرورة وجود جهاز إداري كفء يعمل على انسياب الأعمال المختلفة بسهولة حيث يكون تحديد للسلطات والمسؤوليات للإدارات واللجان المختلفة لتتمكن من اتخاذ القرارات العاجلة بالكفاءة والسرعة المطلوبة؛
- السرعة والكفاءة في انهاء الاجراءات الادارية المختلفة واللازمة لإجراء بعض العمليات المختلفة؛
- وضوح التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في المناطق الحرة.

ثالثا/ النظام الفعّال للمنطقة الحرة:

هو ذلك النظام القادر على اختيار البدائل القادرة على استغلال الموارد المتاحة في البيئة لتحقيق أهدافه والمحافظة على بقاء واستمرار نموه، فدراسة فعالية نظام المنطقة الحرة ترتبط بالأبعاد التنظيمية الرئيسية الثلاث[3]:

1- **مدخلات النظام:** وتتكون من:

- **الجانب البشري:** ويضم الرؤساء والمرؤوسين ومدى تدريبهم و تأهيلهم؛
- **الجانب المادي:** ويشمل الموارد المالية و الامكانيات المختلفة من المباني و التجهيزات الفنية؛
- **الجانب الاداري:** ويحتوي على الأنظمة واللوائح والاجراءات ووحدات التنظيم والاتصال والهياكل.

2- **عمليات النظام:** وتتمثل في:

- **العملية المالية؛**
- **العلاقات:** وتشمل التنسيق بين الادارات و الأقسام؛
- **استجابة النظام:** للمستجدات والمتغيرات في العلوم والأساليب الادارية؛
- **نظام المعلومات**

---

[1] عائشة سالم الحاجي: **المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة– الامارات العربية المتحدة، 27–31 مارس 2005، ص:4.

[2] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:162.

[3] نفس المرجع، ص: 163.

3- **مخرجات النظام:** وتشمل على:

- عمليات التقويم لمخرجات النظام وكفاءته الداخلية؛
- الخدمات من حيث النوعية وبما يتناسب مع الأهداف.

4- **التغذية العكسية:** لمدى رضا منظمات البيئة الخارجية عن مخرجات النظام.

رابعا/ مؤشرات الحكم على الفعالية التنظيمية لإدارة المنطقة الحرة:

ويمكن توضيح هذا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (02)/ أهم المؤشرات الكمية والوصفية للحكم على الفعالية التنظيمية لإدارة المنطقة الحرة

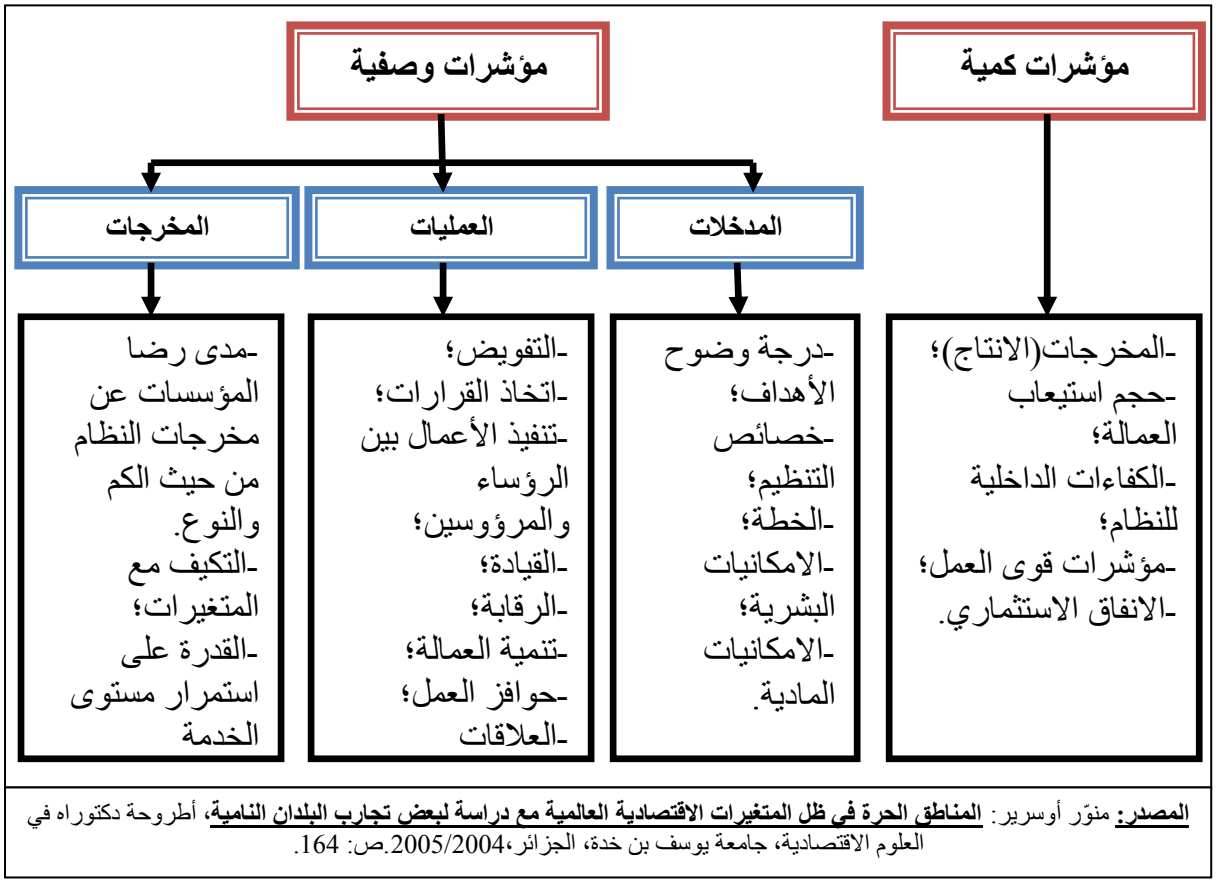

المصدر: منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر،2005/2004.ص: 164.

يمكن توضيح الشكل السابق من خلال ما يلي[1]:

1- **المقاييس الكمية:** تتعلق بالجوانب والمتغيرات الكمية للفعالية التنظيمية وهي ثلاث أنواع:

- **مقاييس الانتاج:** كمية الانتاج الاجمالية، الانتاج المعدوم الذي يتم التخلص منه نهائيا...؛
- **مقاييس العمالة:** لها انعكاس مباشر على عملية الانتاج، وعلى تكلفته من خلال معرفة معدل الأفراد الذين انظموا للعمل أو تركوه، معدل الحضور والغياب، التسيب، الاختلاس...؛

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية في دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 165.

- **المقاييس المالية:** تعتمد على تحليل عناصر التكلفة والايرادات المباشرة وغير المباشرة، وتكمن أهميتها في كونها دقيقة وتستعمل التحليل المالي مثل قياس انتاجية رأس المال وانتاجية العامل في المتوسط...
- **المقاييس الوصفية:** وهي المقاييس التي تتناول قياس فعالية المنظمة في النواحي التي يصعب التعبير عنها بشكل كمي مثل: الأهداف، خصائص التنظيم، الخطط، الحوافز، الرقابة والاشراف، علاقة المنظمة بالبيئة... .

المطلب الثالث/ دورة حياة المناطق الحرة

من السهل على البلد الذي يعرف الاستقرار السياسي والاجتماعي ويعمل ضمن مفهوم اقتصادي ليبيرالي، وله وضعية جغرافية استراتيجية... الخ، أن ينشأ منطقة حرة دون أن تكون هناك مشاكل داخلية، فالبلد الذي تتوفر فيه مختلف هذه المعايير يجب عليه أولا تأسيس مجموعة من القواعد القانونية الخاصة بالموضوع وذلك من خلال قانون الاستثمارات والقوانين الخاصة بإنشاء المناطق الحرة، وبعد تحديد الاطار التنظيمي للمناطق الحرة يهتم البلد المعني بعد ذلك بتحديد طرق تسيير المنطقة حيث يعلن عن برنامج الدعاية-الاشهار- بهدف اعلام الراغبين في الاستثمار بالمنطقة وذلك بعد البدء بالتهيئة للمنطقة[1].

أولا/ الانشاء القانوني والمادي للمناطق الحرة:

إن انشاء المناطق الحرة يتم عبر مرحلتين هما الانشاء القانوني والمادي كما يلي:

1- الانشاء القانوني: إن انشاء المناطق الحرة يتطلب تدخل المشرع، حيث يقوم هذا الأخير، بسن جملة من النصوص التشريعية ليتم اصدارها ومن ثم ادراجها ضمن تقنين الجمارك، الأمر الذي يجعل منها في نظر الفقهاء نظاما جمركيا على غرار بقية الأنظمة الجمركية الأخرى، وإن بقي نظاما جمركيا قائما بذاته متميزا عنها[2].

2- الانشاء المادي: وهو تحويل المنطقة من مجرد لوائح وتشريعات(حبر على ورق)، إلى واقع مادي ملموس، الذي يتحقق من خلال انهاء الدراسة التقنية للمشروع، واختيار الموقع والمباني، والهياكل، وكافة التجهيزات الضرورية اللازمة لتمكين المنطقة من الانطلاق وتحقيق الأهداف المرجوة من ورائها[3]. ويكون وفق ثلاث مراحل هي:

أ- مرحلة التطور: تتحقق عندما تقرر الدولة انشاء منطقة حرة، بحيث تقوم بتحديد سياستها وبيان اجراءات العمل داخلها، كما يشير إلى أن الهدف الأساسي الذي تسعى الدولة إلى

[1] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص: 72.
[2] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 88.
[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 46.

تحقيقه من خلال هذه المرحلة الأولى يكمن في جلب المستثمرين الأجانب، وأن النتيجة الأولى التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك تتمثل في خلق أكبر عدد ممكن من مناصب العمل[1]؛

ب- مرحلة النضوج: في هذه المرحلة يتم التوجه إلى الطلب على الصناعات التي تتطلب رأس مال كبير، والتي تولي أهمية أكبر بنوعية الوظائف المستحدثة أكثر من حجمها، وبالتالي البحث عن الصناعات الالكترونية والكيمياوية التي تساهم في نقل المعرفة الفنية، ولهذا السبب يتركز اهتمام البلدان المضيفة على الصناعات التي يمكن أن تقدم المزيد من التكنولوجيا المتقدمة، وفي هذه المرحلة يتم انشاء الروابط الفعلية مع الاقتصاد المحلي[2]؛

ت- مرحلة الاندماج: إن هذه المرحلة لا تختلف كثيرا عن المرحلة السابقة، وأن الفرق الوحيد بينهما يكمن في تطور العلاقة ما بين اقتصاد المنطقة الحرة، والاقتصاد المحلي للدولة المضيفة لها، ذلك أنها وبعد أن كانت عبارة عن فضاءات محصورة وأن الحرية الوحيدة المخولة لها تتعلق بعلاقاتها مع الدول الأخرى، نجدها قد غيرت من اهدافها في اتجاه حرية أكبر ومرونة متزايدة نحو الاقتصاد المحلي حتى اصبحت أقل انغلاقا، إن الأمثلة الحية على ذلك تتمثل أساسا في ايرلندا وتايوان... [3].

ثانيا/ الانهاء القانوني والمادي للمناطق الحرة:

إن المنطقة الحرة تستفيد من نظام اشهار متميز لانطلاقة جيدة، وهذا قد لا يسمح أحيانا للمناطق الحرة بالوصول وضمان مرحلة النضج، وهذا يرجع لعدة أسباب نذكر منها[4]:

5- تبني سيئ للهياكل القاعدية، هذا ما يؤدي إلى عدم وجود شروط طبيعية مهمة للانطلاق ولتطور النشاطات داخل المنطقة، مما يؤدي إلى هروب المستثمرين الأجانب والبحث عن مناطق أخرى ذات جاذبية؛

6- خلال مرحلة النضج، المنطقة الحرة قد تعرف مخاطر على الاستثمار، وهذا لوجود مشاكل سياسية داخلية وخارجية تهدد الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي للبلد المستقبل مما يؤدي إلى رحيل هذه المؤسسات إلى أماكن أكثر استقرار؛

7- المنافسة بين المناطق الحرة عبر العالم يمكن أن تؤدي إلى غلق المنطقة.

وكما في مرحلة الانشاء فإن مرحلة انهاء المنطقة الحرة يتم وفق مرحلتين، انهاء قانوني ومادي[5]:

---

[1] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[2] Belkacem Douah : **Les Zones Franches En Algérie : Conclusion D'une Expérience** : Revue Des économies Nord Africaines, N ° 6, p :76-77.

[3] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[4] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[5] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 90.

1- **الانهاء القانوني:** بمثل ما تحتاج المناطق الحرة لنصوص قانونية تشريعية تبعثها للوجود، فإن انهاءها يتطلب سن واصدار نص تشريعي يضع حدا لحياتها القانونية وذلك امتثالا لقواعد وأصول العمل التشريعي القاضية بأن النص التشريعي لا يعدّله ولا يلغيه إلا نص تشريعي يعلوه أو يساويه في الدرجة، وعندئذ تعود المنطقة الحرة للعمل وفق النظام الجمركي العام الجاري، ومن ثم للإقليم الجمركي العام القائم في الدولة؛

2- **الانهاء المادي:** وقد يتم ذلك بإزالة كافة المباني والهياكل بما تحتويه من تجهيزات ومن ثم تحويل المنطقة إلى أرض فضاء ريثما يقام عليها مشروع آخر، أو بالإبقاء عليها لاستغلالها في مهام أخرى.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق له في هذا الفصل يتضح لنا أن فكرة المناطق الحرة تعود أصولها إلى الامبراطورية الرومانية والتي برزت في شكل موانئ حرة مورست فيها عمليات نقل وتخزين وتصدير البضائع، ومن ثم تطورت هذه المناطق من حيث نوعية النشاط والغرض والموقع والمساحة.

كما رأينا أن للمناطق الحرة أنواعا متعددة حسب الأنشطة المقامة فيها أو موقعها أو الهدف الذي أقيمت لأجله، بالإضافة إلى هذه الأنواع رأينا أن هناك أنظمة مشابهة للمناطق الحرة مثل الاسواق الحرة، الملاذات الضريبية ومناطق التجارة الحرة وغيرها، إلا أنها تختلف عنها في جوهرها.

أيضا اتضح لنا أنه من بين أهم الأهداف التي تسعى الدول المضيفة تحقيقها من انشاء المناطق الحرة تتمثل في خلق مناصب الشغل وزيادة النقد الأجنبي وتنمية صادراتها، وكأي شخصية قانونية فالمنطقة الحرة بحاجة إلى أجهزة تتولى مهمة تسيرها لا تخرج في الغالب عن الجهاز الاداري أو الجهاز الجمركي. كما أن انشاء والغاء أي منطقة حرة يمر بمرحلتين الأولى قانونية والثانية مادية.

وبما أن نجاح المنطقة الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بمجموعة من العوامل والمقومات وتوفر مزايا وحوافز مختلفة، سنقوم باستعراضها في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: أهمية المناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

تعتبر المناطق الحرة وسيلة تستخدمها الدول بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية، وهذا من خلال الامتيازات الكثيرة الممنوحة لها من طرف الدول المضيفة التي تعتبر مغرية جدا وحافزا كبيرا للاستثمار في هذه المناطق، لذلك فبعدما تطرقنا في الفصل الأول للجانب النظري للمناطق الحرة، سنقوم في هذا الفصل بعرض مقومات وعوامل نجاح المناطق الحرة التي تحولها من مجرد أفكار ونصوص تشريعية إلى حقيقة مادية مجسدة على أرض الواقع، إذ أن نجاح المناطق الحرة يرجع إلى مدى توفر مقومات الانشاء ومدى قدرة الدولة على تخصيص امكانياتها لخلق عوامل النجاح لها، وبما أن هناك عوامل نجاح فأكيد سنتطرق للمعوقات التي تحد وتحول دون نجاح هذه المناطق وقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يبحث دائما عن الاستثمار في الدول التي توفر أكبر قدر من الامتيازات والتسهيلات سنحاول معرفة أهمية هذه الأخيرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لذلك فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** محددات نجاح المناطق الحرة؛
- **المبحث الثاني:** الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر؛
- **المبحث الثالث:** أهمية الامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول/ محددات نجاح المناطق الحرة

على الرغم من قدرة أي دولة على تخصيص منطقة ما من أراضيها وتسييجها وعزلها عن باقي أجزاء الدولة وتوفير التسهيلات والمزايا الضريبية وغير الضريبية فيها واعلانها منطقة حرة غير خاضعة للقوانين وضوابط الاستثمار في الدولة، إلا أنه ليس بإمكان جميع الدول توفير شروط النجاح لها، إذ أن نجاحها يعود إلى مدى توفر مقومات الانشاء والاشهار من جانب، ومدى قدرة الدولة على حشد امكانياتها لخلق عوامل النجاح من جانب آخر، وهذا ما سنتطرق له في هذا المبحث.

المطلب الأول/ مقومات انشاء المناطق الحرة

تمثل المقومات مجموعة من العوامل التي تساعد وتسهل عملية انشاء المناطق الحرة ونجاحها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا/ المقومات السياسية والأمنية:

لا ريب أن استحداث منطقة حرة في بلد ما، هو قرار سياسي قبل أن يكون اقتصادي، أو قرار تشريعي، يتطلب التوافق في المصالح والسياسات أو على الأقل عدم التعارض بين استراتيجيات البلد المضيف والشركات دولية النشاط المدعوة للاستثمار في المنطقة الحرة المزعم انشاؤها[1]، فمن غير الممكن أن تقوم هذه الشركات بالاستثمار بهذه المناطق مالم يكون هناك تعظيم لأرباحها وزيادة مقدرتها التنافسية وبأقل التكاليف والمخاطر، وانعدام الاستقرار السياسي يزيد من المخاطر وعدم اليقين التي يتعرض لها رأس المال المستثمر في البلد المضيف الأمر الذي يعد معرقلا أساسيا للاستثمار، إلى جانب الاستقرار السياسي فإن البيئة الملائمة للاستثمار تتطلب سيادة الديمقراطية-حرية الصحافة، استقلال القضاء، الشفافية...- باعتبارها اطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية[2].

كما أن الاستقرار في المجال الأمني في أي بلد يعتبر عنصرا أساسيا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فمن الطبيعي أن أي مستثمر لن يجازف بأمواله ليستثمرها في بلد تكثر فيه الاختلالات الأمنية والحروب، فرأس المال كما يقال "جبان"، فالمستثمر يأخذ الجانب الأمني بعين الاعتبار عند اتخاذه لقراراته الاستثمارية، فالأمن بالنسبة للمستثمر يعتبر عنصر جذب يفوق الكثير من الحوافز والاعفاءات المختلفة التي تقدمها الدولة المضيفة للمستثمرين[3].

ثانيا/ المقومات الاقتصادية:

وتشمل توفر بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية الشديدة واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فاعل يتسم بحسن التنظيم، وتوافر اشراف وضوابط على عمل

[1] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص: 76.

[2] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 62-63.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 52-53.

البنوك، وأسواق المال والمؤسسات المالية الأخرى، والالتزام بنظم المراجعة والتدقيق وفقا للمعايير الدولية، ويمتلك مزايا نسبية أو تنافسية في مجال الخامات أو الطاقة الرخيصة والسوق الواسعة، إذ أن الشركات الأجنبية تفضل الاستيطان في المناطق الحرة التي تنتمي إلى بلدان ذات أسواق كبيرة كالصين والهند واندونيسيا ومصر ونيجيريا والبرازيل، أو أنها تنتمي إلى أسواق اقليمية ذات قدرات شرائية عالية(أسواق ديناميكية) كأسواق الخليج العربي[1]، وأن تكون الدولة قادرة على توفير التخصصات المالية الكافية لإنشاء البنية الأساسية الضرورية لإشهار المنطقة الحرة من جانب، ومن جانب آخر ينبغي أن تكون هناك رؤية استراتيجية مستقبلية واضحة وتمثل هذه الرؤية الفلسفة والاهداف الكلية للاقتصاد والمجتمع والمسار التنموي الذي يسلكه، وان تحدد ما هو الهدف البعيد المدى الذي تسعى السياسات الاقتصادية لتحقيقه وأي القطاعات والأنشطة ستعطى الأولوية ومن هم اللاعبون الأساسيون في عملية التنمية(القطاع العام، القطاع الخاص، دور آليات السوق، دور رأس المال الأجنبي) وماهي أدوار كل منهم[2].

ثالثا/ المقومات البشرية:

ضرورة توفر الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة للعمل في الشركات والمشروعات الاستثمارية التي تقام في المنطقة الحرة الرخيصة نسبيا، وثمة عاملان متكاملان لهما أهمية كبيرة في تقويم قوة العمل من وجهة نظر الشركات الدولية النشاط وهما المهارات والمرونة، الأولى تشكل موردا رئيسيا في عصر المعلوماتية بينما تعني الثانية (المرونة) سرعة التحرك وحرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة[3].

رابعا/ المقومات التشريعية:

وتتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المناطق الحرة واداراتها والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين، بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بتقديم ضمانات قانونية مختلفة، بما يطمئن المستثمرين المحليين والأجانب على استثماراتهم بعدم تعرضها للمصادرة، التأميم، التقاضي، التحكيم والتعامل مع الاستثمارات الأجنبية وتسجيل الشركات وتحديد أنظمة العمل وأنظمة البنوك وشركات التأمين، وكذلك نظم قضائية مستقلة وكفؤة تحمي سلطة القانون بما في ذلك حقوق الملكية الخاصة وقدسية العقود[4].

---

[1] أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 28-31 مارس 2005، ص:3.

[2] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[3] أسعد حمود سلطان السعدون: مرجع سبق ذكره، ص:4.

[4] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 54.

خامسا/ المقومات الجغرافية والبيئية:

والتي تتمثل بقرب الموقع المراد اشهاره كمنطقة حرة من خطوط التجارة الدولية، لذا تركزت أغلب المناطق الحرة في العالم في الموانئ البحرية أو بالقرب منها أو بالقرب من المطارات أو على الحدود قريبا من الأسواق الاقليمية أو الدولية وذلك بهدف خفض تكاليف النقل وهو أحد العوامل الهامة التي تدفع الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في البلدان النامية[1].

أما فيما يتعلق بأهمية المقومات البيئية للمنطقة الحرة فإن ذلك يأتي من رغبة وحرص العديد من الشركات الأجنبية على التوطن في المناطق ذات البيئات والظروف المناخية المعتدلة نسبيا بما ييسر لها انجاز عملياتها الانتاجية وعرض سلعها أو خدماتها وتصديرها إلى أسواق الاستهلاك الرئيسية لها اقليميا أو عالميا[2].

المطلب الثاني/ عوامل نجاح المناطق الحرة

لا تعد المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة التي مرّ ذكرها شرط كفاية لضمان نجاح المناطق الحرة، إذ أن أغلب المناطق الحرة التي لم يكتب لها النجاح كانت تمتلك أغلب تلك المقومات وإنما لابد من توفر جملة من العوامل المترابطة والمتفاعلة مع بعضها والنجاح هو محصلة لذلك التفاعل، وفيما يلي أبرزها:

أولا/ موقع المنطقة الحرة:

يعتبر من عوامل نجاح المناطق الحرة، حيث لابد أن يكون موقع المنطقة الحرة مركزا للإشعاع التجاري، وذا موقع جغرافي يهيئ له سهولة الاتصال بالعديد من الدول، أي تكون مجالا للطرق التجارية، حيث أن بعض المناطق الحرة حققت نجاحا ملحوظا وأخرى لم تحقق الغرض الذي أنشأت من أجله ويرجع ذلك إلى سوء الموقع[3].

ولدراسة الموقع المقترح أهمية كبيرة تتأتى من[4]:

- أثر موقع المنطقة الحرة على تكاليف الانشاء للمنطقة الحرة من جانب وعلى تكاليف انشاء المشروعات الاستثمارية داخلها من جانب آخر، وانعكاس ذلك على العوائد المتوقعة؛
- يؤثر موقع المنطقة على مجمل التكاليف التشغيلية(الانتاج، الأجور، مصادر الطاقة، التسويق) للمشروعات الاستثمارية التي تقام فيها؛

---

[1] ايمان لويشي: **دور التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص:52.

[2] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص:80.

[3] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:148.

[4] اسعد حمود سلطان السعدون: مرجع سبق ذكره، ص:5.

- إن الفشل في اختيار الموقع الملائم للمنطقة الحرة فشل قاتل يصعب تصحيحه، إذ أن كثير من المناطق الحرة في العالم كان سبب فشلها وضياع تكاليف بنيتها الأساسية هدرا يعود إلى سوء اختيار موقعها.

والشكل التالي يبين المراحل التي يمرّ بها اختيار موقع المنطقة الحرة.

الشكل رقم(03)/ مراحل اختيار موقع المنطقة الحرة

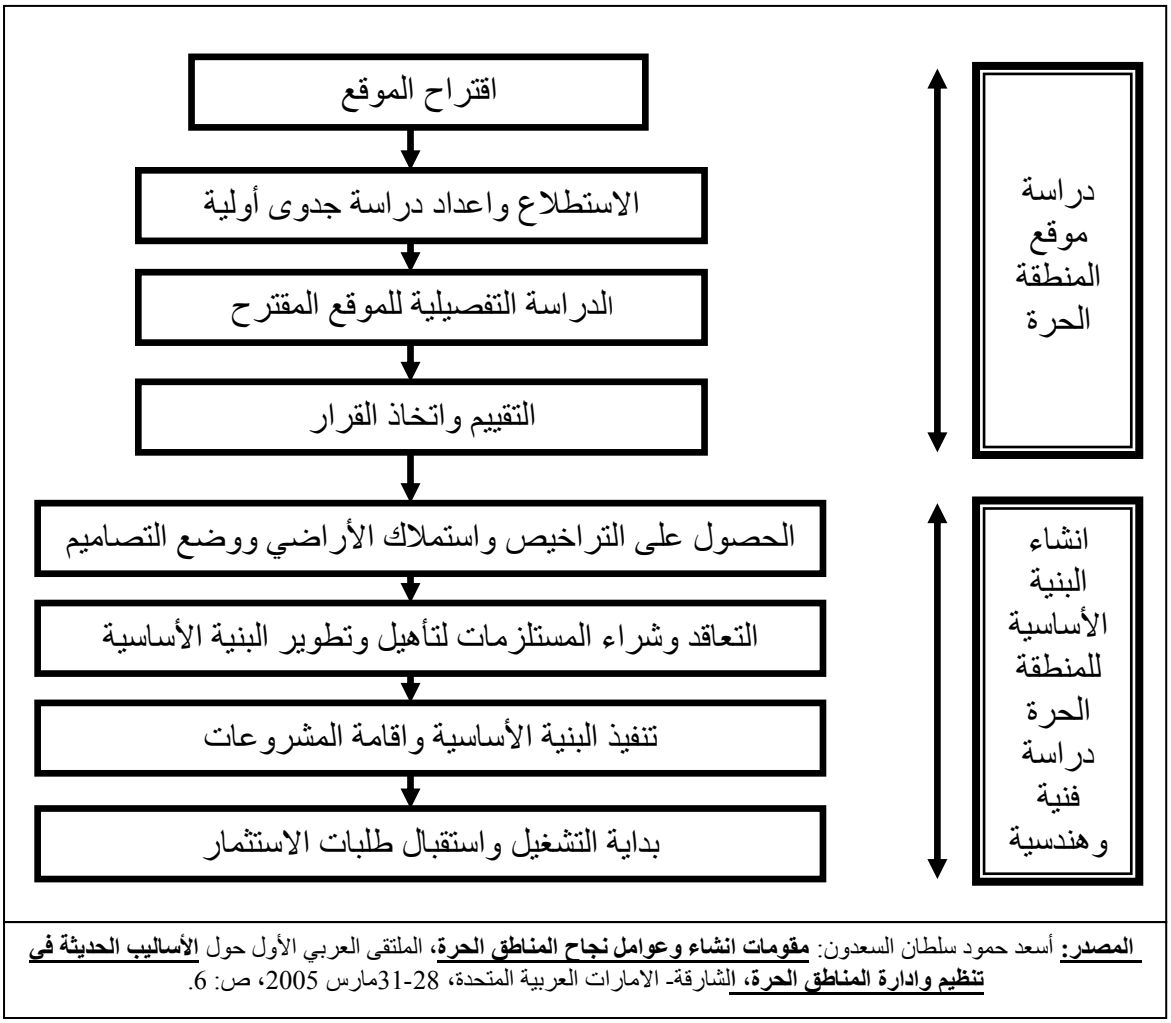

المصدر: أسعد حمود سلطان السعدون: **مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 28-31مارس 2005، ص: 6.

يمر اختيار موقع المنطقة الحرة بعدة مراحل كما هو مبين في الشكل أعلاه، حيث تتشكل لجنة متكاملة (فنية، ادارية، اقتصادية) من أجل اقتراح موقع معين من بين مجموعة من المواقع التي تتناسب مع الاهداف المطلوب تحقيقها من المناطق الحرة ثم يتم اعداد دراسة جدوى أولية ثم دراسة تفصيلية للموقع المقترح ثم يصدر قرار اختيار موقع معين، بعدها يتم البدء في تحضير ووضع التصاميم وشراء المستلزمات لتأهيل وتطوير البنية الأساسية، وبعد الانتهاء من تنفيذ البنية الأساسية واقامة المشروعات، يتم بدء التشغيل واستقبال طلبات الاستثمار.

ويتوقف اختيار الموقع المناسب على الآتي[1]:

- وجود مناطق جمركية قريبة(موانئ، مطارات، منافذ برية) بل ومن الأفضل أن تقع المناطق الحرة داخل الموانئ البحرية أو المطارات او مجاورة لها وذلك لأن معظم الخامات اللازمة للإنتاج يتم استيرادها من الخارج وفي حالة عدم وفرة الأماكن داخل الموانئ البحرية والمطارات يفضل أن تكون أقرب ما يكون لتلك الموانئ والمطارات، وفي هذه الحالة يجب أن تقع المناطق الحرة على شبكة طرق ذات كفاءة عالية من الخدمة لتستوعب حركة النقل الواردة لها والصادرة منها؛
- وجود وسائل اتصال مباشر بالعالم الخارجي(سفن، طائرات)؛
- توافر المرافق العامة(مياه، كهرباء...) وتوافر الخدمات، بالإضافة إلى توفر الخامات الرئيسية اللازمة إذا كانت محلية ولمدة كافية للتصنيع؛
- مراعاة احتمالات التوسع في المنطقة مستقبلا.

ثانيا/ تحديد الهدف من المنطقة الحرة:

لابد من تحديد الهدف من اقامة المنطقة الحرة وبدقة، ووضع الخطط والآليات للوصول إلى هذا الهدف الذي ينبغي أن يكون متناسبا مع امكانيات الدولة المضيفة وسياساتها الاقتصادية وجزء لا يتجزأ من استراتيجيتها الشاملة، وفي حالة تعدد المناطق الحرة في الدولة الواحدة، ضرورة توخي الانسجام في تحديد أهداف كل منطقة حرة، وحصر فرص التنافس فيما بينها إلى أدنى حدّ ممكن، والعمل على خلق تكامل وتشابك بين أهدافها، مع الاشارة إلى أن تحديد أهداف المناطق الحرة عملية ديناميكية قابلة للتغيير والتطور وفقا للتطورات السياسية والاقتصادية في الدولة واستجابة للتطورات الاقتصادية والتقنية والعلمية في العالم[2].

ثالثا/الاعفاءات والحوافز في المناطق الحرة:[3]

تقوم المناطق الحرة بتقديم بعض الاعفاءات والحوافز بنوعيها للمستثمرين، من خلال اعفاء السلع الواردة من المناطق الحرة من الرسوم الجمركية والجبائية، واعفاء السلع والمواد المصدرة إلى خارج البلد من الرسوم الجمركية، وكذلك اعفاء أرباح الشركات والمشاريع من الضريبة، بالإضافة إلى الحوافز التالية:

- اكمال مستلزمات البنية الأساسية الذكية؛
- توفير الخدمات المالية والمصرفية المتطورة؛
- توفير البيانات والمعلومات؛
- الحصول على شهادة الجودة الشاملة الايزو (9002).

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 148.

[2] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص: 85.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 59.

رابعا/ وضوح وانسجام تشريعات المناطق الحرة:

ينبغي انسجام وتوافق القوانين المتعلقة بالاستثمار والتصدير والاستيراد والنقل البحري وادارة الموانئ مع تشريعات وأنظمة المناطق الحرة، وعالجت العديد من دول العالم ذلك من خلال حصر تنفيذ القوانين والتعليمات الأخرى(الجمارك، التجارة، النقل) داخل المنطقة الحرة تحت اشراف ادارة المنطقة الحرة المباشر منعا للتضارب والازدواجية، فيما ذهبت دول أخرى(كدولة الامارات العربية المتحدة) إلى وضع سلطات الجمارك والموانئ والمنطقة الحرة تحت سلطة واحدة هي سلطة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة، كما ينبغي أن يكون هناك تناسب وانسجام وتفاعل بين التشريعات المنظمة للاستثمار في المنطقة الحرة وتلك المعتمدة داخل الدولة المضيفة[1].

خامسا/ استقرار السياسات الاقتصادية:

على الرغم من ان المنطقة الحرة تعد منطقة جمركية واقتصادية قائمة بذاتها إلا أنها لا تعمل في فراغ، فهي جزء من فلسفة ادارة الاقتصاد القومي، وعنصرا مهما من مجموعة سياسات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المنفتحة والمتكاملة، تؤدي فيها العلاقات الاقتصادية الدولية دورا حاسما، وحيث أن هذه الأخيرة تؤثر وتتأثر بمجمل السياسات الاقتصادية للدولة[2]. حيث نجد أن كل من السياسات الاقتصادية تؤثر على أداء المناطق الحرة بالإيجاب أو بالسلب وذلك من خلال أدواتها المختلفة، فالمستثمرون الأجانب لا يقدمون على توطين مشروع ما في أي موقع ما لم يتأكدوا من أن ظروفه الانتاجية سوف تجعله ينتج بمستوى من التكاليف يمكنه من المنافسة الدولية واختراق الأسواق، ولهذا نجد أن استقرار السياسات الاقتصادية في البلد الأم يساهم في ارساء نمو وتطور المناطق الحرة[3].

سادسا/ كفاءة وشفافية ادارة المنطقة الحرة: [4]

تلعب الادارة دورا هاما في نجاح أو فشل المشروعات الاقتصادية، لكنها في المناطق الحرة تلعب الدور الأهم، لذلك لابد من اختيار الادارة الكفؤة ومنحها الصلاحيات الكافية لممارسة أعمالها وبالشكل الذي يجنبها الوقوع في الاجراءات الروتينية المعقدة ويساهم في سرعة انجاز المعاملات.

إن من أهم العوامل الطاردة للاستثمار تعدد مصادر القرار وتشعب الأجهزة الادارية التي ينبغي على المستثمر مراجعتها والحصول على موافقتها، الأمر الذي يتطلب التركيز في المناطق الحرة عمليا واعلاميا على شعار التعامل مع ادارة واحدة للمستثمرين الراغبين في الاستثمار وفي موقع واحد(نظام الشباك الواحد).

---

[1] اسعد حمود سلطان السعدون: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 9-10.

[2] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص: 89.

[3] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:59.

[4] أسعد حمود سلطان السعدون: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 10-11.

سابعا/ توفير البيانات والمعلومات:

إن قرار المستثمر الوطني أو الأجنبي في اختيار نوع معين من الاستثمارات الصناعية او التجارية او الخدمية وتوطينه في المنطقة الحرة يبنى في ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية والتسويقية التي يعدها لهذا الغرض، وأن متطلبات دراسة الجدوى متوقفة على سلامة ودقة البيانات والمعلومات ومصداقيتها، لذلك فإن توفير بيانات ومعلومات تفصيلية تعد ضرورة أولى لضمان اختيار البديل الأفضل من البدائل المتاحة أمام المستثمر[1].

ثامنا/ عوامل أخرى:

في دراسة لثلاثة عشر منطقة حرة في العالم أعدتها شركة اتحاد المهندسين العالمية(راثيون) لحساب الهيئة العامة في اليمن 1992، توصلت إلى تحديد جملة من العوامل للمناطق الحرة الناجحة هي[2]:

- الدعم الحكومي والمؤسسي والأهلي؛
- توفير البنى التحتية والخدمات الأساسية المناسبة؛
- تسهيل الاجراءات و تبسيطها وانسيابها وتطوير نظم المعلومات وتبادلها؛
- الاستغلال الأمثل والأقصى للموارد الطبيعية والبشرية والموقع الجغرافي؛
- اعداد الخطط المستقبلية لتنمية طويلة الأجل، مستمرة ومتواصلة؛
- المرونة في عملية التنمية والقدرة على التكيف لمواجهة التحديات وخلق أساليب ابداعية لحل كل المشاكل؛
- اختيار التخصصات المناسبة لنشاط المنطقة؛
- فهم الأسواق العالمية والمنظمات المانحة؛
- الاستعداد لتحمل المخاطر الأولية للتنمية والمخاطر المصاحبة لعملية النمو والتغير للمنطقة؛
- توفير المناخ الاجتماعي الايجابي والاستقرار السياسي.

المطلب الثالث/ معوقات نجاح المناطق الحرة

هناك العديد من العوامل تعيق نجاح وتطور المناطق الحرة وتؤثر عليها تأثيرا سلبيا، قد تكون متواجدة داخل الدولة المقيمة للمناطق الحرة أو خارجها.

أولا/ المعوقات الداخلية:

وتشمل كل من المعوقات الاقتصادية والمالية، التشريعية والقضائية، الادارية والمتعلقة باليد العاملة، والتي نوجزها فيما يلي:

[1] محمد قاسم خصاونة: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 90-91.

[2] أسعد حمود سلطان السعدون: مرجع سبق ذكره، ص: 15.

1- المعوقات الاقتصادية والمالية: ويندرج ضمنها ما يلي[1]:

- عدم وضوح واستقرار سياسة واستراتيجية الدولة المضيفة في تعاملها مع المنطقة الحرة، الأمر الذي يؤدي بالمستثمرين فيها إلى الحذر بشكل دائم لمواجهة أي اجراءات مفاجئة قد تتخذها الدولة فيما يتعلق بتلك المناطق؛
- عدم استقرار أداء الاقتصاد الكلي في الدولة ويظهر هذا من خلال تحليل بعض المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل عجز الموازنة العامة للدولة، التضخم، سعر الصرف والسياسات الاقتصادية... .

هذا بالإضافة إلى[2]:

- عدم القدرة أو الامتناع عن تقديم قروض للمشروعات العاملة بالمناطق الحرة من طرف مؤسسات الدولة المضيفة أو ارتفاع سعر الفائدة عليها؛
- تقصير الجهات القائمة على المنطقة الحرة في سياستها التسويقية والترويجية في جذب الاستثمار، يضاف إلى ذلك تقصير في توفير المعلومات المختلفة المتعلقة بالاستثمار في المنطقة بلغات متعددة ووسائل مختلفة؛
- ارتفاع تكلفة تشغيل المشروعات العاملة في المناطق الحرة ووضع قيود أمام توسعاتها المستقبلية ما يجعل الاستثمار بها قصير الأجل؛
- الافتقار للبنية التحتية مثل الموانئ والطرق ما يؤدي لصعوبة التواصل مع الداخل والخارج، عدم توفر مراكز بحثية كافية وتدني مستوى التأهيل العلمي والفني، الأمر الذي يؤدي لعدم قدرتها على المنافسة والتطور ويعزز امكانيات فشل المنطقة الحرة.

2- المعوقات التشريعية والقضائية:

إن أهم العناصر ذات الصبغة القانونية المعوقة للاستثمار تتمثل في كثرة القوانين، وتضاربها والغموض فيها، وعدم وجود تشريعات لحماية راس المال المستثمر وعدم الالتزام بالاتفاقيات المعقودة مع المستثمر، والقيود الواردة على تملك الأراضي والعقارات، وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح، وفرض التسعيرة الجبرية على المستثمر، والزامه بالمشاركة المحلية وعدم استقرار قوانين الاستثمار وعدم وضوح سياسات الاعفاء من الضرائب[3].

هذا بالإضافة إلى[4]:

---

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 61-62.

[2] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص: 64.

[3] مراد محمودي: مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[4] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص:65.

- صياغة التشريعات المنظمة للاستثمار في المناطق الحرة دون مراعاة الجوانب الاقتصادية المتعلقة بها ما يؤدي لنتائج سلبية على الاستثمار بهذه المناطق؛
- سلوك الدولة القانوني مثل تأميم أو أي اجراء مشابه له، الذي يؤثر على سيطرة وتحكم المستثمر بأمواله، وعدم احترام الدولة للنصوص والمبادئ الدولية ذات العلاقة بحماية الاستثمار الأجنبي، ما يجعل المستثمرين غير واثقين بها؛
- آلية تسوية منازعات الاستثمارات، مثل تطوير الفصل في القضايا، وتهاون في تنفيذ الأحكام، تفضيل الجانب المحلي على الأجنبي.

3- المعوقات الادارية: وتتمثل أهم هذه المعوقات فيما يلي[1]:

- تعدد الجهات المشرفة على المناطق الحرة وازدواجية الاختصاصات فيما بينها، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تعدد مراكز اتخاذ القرار التي تتعامل مع المستثمرين وإلى التضارب في القرارات الصادرة عنها؛
- البيروقراطية الحكومية المعقدة التي يتم التعامل بها مع المستثمرين سواء عند ترخيص مشروعه الاستثماري أو في باقي الاجراءات الأخرى، مما يؤدي إلى ضياع الكثير من الوقت والجهد؛
- الفساد الاداري واخلال العاملين في المؤسسات المشرفة على المناطق الحرة من خلال المجاملات والمحسوبية في تعيين القيادات الادارية والمراقبين وغيرها من الاجراءات الغير مدروسة التي تتسبب في اصدار قرارات غير عملية، تؤدي إلى تنفير المستثمرين.

4- المعوقات المتعلقة باليد العاملة: وتتمثل في[2]:

- التأثيرات السلبية لممارسات بعض النقابات العمالية(الاضرابات والمطالب المبالغ فيها) التي تشغل المستثمر عن تطوير الانتاج وعملياته؛
- عدم توفر يد عاملة رخيصة وماهرة كافية بالدول المضيفة؛
- تفضيل العمل في المؤسسات الحكومية للامتيازات المالية والوظيفية على العمل بالمناطق الحرة.

5- المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية:

ترتبط هذه المعوقات بافتقاد المناطق الحرة والدول المضيفة للبنية التحتية التي تلبي الحاجات المتزايدة للمشروعات الاستثمارية فعدم توفر واستقرار مصادر الطاقة (الكهرباء، الغاز)، وأيضا صعوبة الحصول على المياه النظيفة بكميات كافية، وكذا صعوبة التواصل مع الداخل والخارج بوسائل

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 65.

[2] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص: 66.

سلكية ولاسلكية متطورة وعصرية، بالإضافة لعدم قدرة الطرق داخل المناطق الحرة وخارجها على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار، وأيضا افتقار الموانئ والمطارات إلى التجهيزات والوسائل المطلوبة لنقل وتفريغ المنتجات والسلع على اختلاف احجامها، كل ما سبق وغيرها من عدم توفر أو عدم كفاءة البنية التحتية اللازمة في الدول المضيفة يلقي بضلاله على المنطقة الحرة في عدم قدرتها على المنافسة والتطور ويعزز امكانية فشلها وعدم تحقيقها لأهدافها[1].

ثانيا/ المعوقات الخارجية: وهي المعوقات التي تكون خارج نطاق الدولة المضيفة وأهمها[2]:

- دعم بعض الدول لصناعات معينة يؤثر على الصناعات المماثلة بالمناطق الحرة لغياب المنافسة العادلة؛
- ندرة المواد الأولية التي تدخل في تصنيع منتجات معينة أو التقلب المستمر وغير متوقع في أسعارها في الأسواق العالمية كارتفاع أسعار النفط؛
- وجود حالة كساد عالمي الذي يتسبب في خسائر للمشروعات العاملة في المناطق الحرة؛
- الأوضاع السياسية والاقليمية والنزاعات المسلحة التي ترفع من مستوى المخاطر التي قد تتعرض لها الاستثمارات، وتتسبب في رفع تكلفة التأمين عليها؛
- المقاطعات السياسية والاقتصادية كمقاطعة الدول العربية للمنتجات الاسرائيلية ومنتجات الشركات المتعاملة معها؛
- تقارب المناطق الحرة في الدول المختلفة المتقاربة جغرافيا، ما يؤثر على حجم الاستثمارات التي يتم جذبها لتلك المناطق خاصة في ظل تشابه مناخ الاستثمار والحوافز والتسهيلات والضمانات المقدمة في هذه المناطق؛
- التكتلات الاقتصادية وانعكاسات تعاملات بعض دولها على السلع التي يتم انتاجها في المناطق الحرة التي تستضيفها بعض دول هذه التكتلات، فالمناطق الحرة المقامة بالدول المنتمية لتكتلات اقتصادية تعاني من عدم اعتراف الدول الأعضاء الأخرى في نفس التكتلات بمنتجات المناطق الحرة للدولة المضيفة كبلد منشأ.

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص:64.

[2] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 66-67.

المبحث الثاني/ الاطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

زادت أهمية ودور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، بحيث اصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل تزايد حجم المديونية الخارجية، فقد تسببت أزمة المديونية الخارجية الدولية لسنة 1982، في انحصار حركة الاقراض الدولية بعد أن كانت قد لعبت دورا هاما في تمويل الاستثمارات بالدول النامية خلال فترة السبعينات، وهكذا أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية، لذلك سنستعرض في هذا المبحث الاستثمار الأجنبي المباشر ومختلف الجوانب المتعلقة به.

المطلب الأول/ ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

انطلق الاستثمار الأجنبي المباشر من كونه عملية استثمار بسيطة بمفهوم اقتصادي لظاهرة أو نشاط اقتصادي، إلى أن وصل مفهومه إلى مستوى العالمية ليصبح أداة تمويل دولي ذات أهمية كبيرة ومطلوبة عالميا، وعليه سنتعرف على هذا المسار الذي أخذته العملية الاستثمارية العادية لتصبح استثمارا أجنبيا (دوليا).

أولا/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد تعاريف الاستثمار تبعا لأنواعه ويختلف مفهومه باختلاف المجالات والميادين الموجه إليها.

1- تعريف الاستثمار:

يعرّف الاستثمار على أنه " التوظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى انتاج سلع أو خدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته"[1].

أي هو أي استثمار يهدف إلى زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع، بمعنى آخر هو كل استثمار يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي الاجمالي[2].

2- تعريف الاستثمار الأجنبي:

أ- لغة:

- **الاستثمار:** يقال ثمَر (بفتح الميم) الشجر ثمورًا، أي ظهر ثمره، وأثمر الشيء أي أتى نتيجته، وأثمر مالُه(بضم اللام) أي كثر، ويقال استثمر المال وتمَّره (بتشديد الميم) أي استخدمه في الانتاج[3].

---

[1] دريد كامل آل شبيب: **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، عمان- الأردن، ط1، 2009، ص: 17.

[2] موسى شقيري نوري وأسامة عزمي سلام: **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص: 16.

[3] قاسم نايف علوان: **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2012، ص: 29.

وعلى هذا يكون الاستثمار في اللغة طلب الثمر(النفع)، يقال استفعل بمعنى طلب الفعل، مثل قوله تعالى(وَإِذَا اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ) بمعنى طلب لهم السقيا من الله[1].

- **الأجنبي:** وفقا لمفهوم قوانين الجنسية، هو من لا يتمتع بجنسية البلد الذي يقيم فيه، أي أنه شخص سواء كان طبيعي أو معنوي ، يقيم أو له محل اقامة بدولة لا يتمتع بجنسيتها، أي دولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها، وغالبا ما يسمى وافدا[2].

ب- اصطلاحا: يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي بأنه " تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على ادارة المشروع أو عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشروعات بنسبة لا تسمح بالسيطرة والادارة أي بشكل غير مباشر[3].

ويشمل الاستثمار الأجنبي على عدة أنماط من التدفقات الاستثمارية، وتكمن أهمها(حسب معيار السيطرة والتحكم في الاستثمار) فيما يلي:

أ- الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة:

إن اعطاء تعريف محدد للاستثمار الأجنبي غير المباشر يعد أمرا صعبا نتيجة مواطن التداخل المتعددة بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن الأمر الملاحظ هو كون جميع التعاريف الواردة في حق الاستثمار الأجنبي غير المباشر تعالج جوانب مختلفة من الاستثمار وتدور كلها نحو مفهوم واحد وهو:

" ذلك الاستثمار الذي يتخذ شكل قروض مقدمة من طرف الأفراد أو الهيئات أو الشركات الأجنبية، أو يكون في شكل اكتتاب في الأسهم والسندات الصادرة من الدولة المستقطبة لرأس المال أو هيئاتها العامة أو الشركات التي تنشأ فيها على أن لا يكون للمستثمر الأجنبي من الأسهم ما يخوله حق ادارة الشركة والسيطرة عليها"[4].

وفي ظل هذا النوع من الاستثمارات لا يكون المستثمر الأجنبي مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وفي بعض أنواع هذه الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في ادارة وتنظيم المشروع ، وتتخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة الأشكال الآتية[5]:

---

[1] محمود حسين الوادي وآخرون: **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010، ص: 19.

[2] ساعد بوراوي: **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008/2007، ص: 8.

[3] ايمان ترفاس: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو البلدان الناشئة** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص: 3.

[4] نور الدين قدوري: **الاصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، 2010/2009، ص: 53.

[5] خالد راغب الخطيب: **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2012، ص: 133.

- عقود الترخيص؛
- عقود التسويق؛
- عقود التصنيع؛
- مشروعات (أو عمليات) تسليم المفتاح؛
- عقود الادارة؛
- عقود أو اتفاقيات الوكالة؛
- عقود تسليم المشروعات مع الانتاج.

ويختلف الاستثمار الأجنبي غير المباشر(الاستثمار المحفظي) عن الاستثمار الأجنبي المباشر بما يأتي[1]:

- بيئة نظامية مشجعة للاستثمار؛
- رقابة حكومية على الأوراق المالية وعمليات التداول؛
- امكانية التنويع الاستثماري؛
- كلفة منخفضة نسبيا؛
- وكذلك يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن المحفظي في ادارة أنشطة المستثمر فيها ونقل التكنولوجيا والمهارات والخبرات الادارية والفنية التي يعجز عن تقديمها الاستثمار المحفظي.

ب-الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

إن إعطاء تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، يعتبر من أصعب ما يواجه الباحثون في هذا الميدان، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى اختلاف نظرة كل من المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة له، لذلك سنحاول اظهار أهم التعريفات التي جاء بها الباحثون الاقتصاديون في هذا الصدد:

- يشار إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما على أنها " تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم بالاشتراك مع رأس المال الخاص، بما يكفل السيطرة على ادارة المشروع"[2].

من خلال هذا التعريف نرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مجموع المشروعات التي تعود ملكيتها للأجانب بشكل كامل أو جزئي، وهذا ما يتيح له ادارة هذا المشروع.

- كما يعرف على أنه " شراء وتملك أصول خارجية في شركات عاملة أو المساهم فيها أي امتلاك أو شراء شيء ملموس ومحدد وبذلك يصبح له تأثير بدرجة ما على مسار المنشأة أو

[1] سليمان عمر الهادي: **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص-ص: 24-25.

[2] عبد الكريم عيساوي: **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2015، ص: 61.

الشركة المساهم فيها"[1]. ويتحقق ذلك وفقا للاتفاقيات الدولية التي تصنف شراء أو امتلاك حصة 10% على الأقل من رأس مال الشركة الأجنبية ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة[2].

بمعنى أن شراء أو تملك أو المساهمة في مشروع قائم بنسبة تفوق 10% تتيح له السيطرة والتأثير على المشروع، فإنه يصنف ضمن الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- كما يشير الاستثمار الاجنبي المباشر إلى " نقل رأس المال والأصول الادارية والفنية للشركة من الوطن للبلد المضيف، وهو شكل من أشكال التمويل الدولي جنبا إلى جنب مع الاقتراض ومحفظة الاستثمارات"[3].

حسب هذا التعريف فأن نقل رأس المال والأصول الادارية والفنية من الدولة إلى دولة أجنبية أخرى يعبر عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر.

- يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه " ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يكتسب فيه كيان مقيم في اقتصاد معين(المستثمر المباشر) مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر(مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر)، ويتضمن هذا الاستثمار علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار المباشر، وقد يكون المستثمر فردا أو مؤسسة من القطاعين العام أو الخاص أو مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو حكومة أو وكالة حكومية"[4].

تعريف صندوق النقد الدولي بيّن أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار في مشروع في بلد أجنبي ويكون لمدة طويلة بحيث يتمتع المستثمر بحق الرقابة وادارة هذا المشروع، كما أن المستثمر يمكن أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، خاصا أو عاما.

- كما يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظمة الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)UNCTADعلى أنه" استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد والتي تعكس مصلحة وسيطرة دائمين لكيان في اقتصاد ما(المستثمر الأجنبي المباشر أو المؤسسة الأم) على مؤسسة قائمة في اقتصاد بلد آخر غير ذلك البلد الذي يحمل جنسيته(شركات الاستثمار الأجنبي المباشر أو مؤسسة

---

[1] عرفات ابراهيم فياض: **الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان–الأردن، ط1، 2013، ص: 40.

[2] حكيمة شرفة: **تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص: 23.

[3] Vladimir Sukhoruchenko : **Foreign Direct Investment In An Emerging Market : Implications For Policy-Making In Kazakhstan**, Doctoral dissertation in Economic, Law and Social Sciences(HSG), University of S.T.Gallen, 2007,P :11.

[4] جمال بلخباط: **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015/2014، ص:11.

تابعة له أو فروع الشركات الأجنبية)، أي أن المستثمر يمارس درجة كبيرة من التأثير على ادارة الكيان الموجود في الدولة المضيفة"[1].

أي حسب UNCTAD فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو كل استثمار يتيح لكيان ما السيطرة والتأثير على كيان آخر في بلد آخر، ويكون هذا الاستثمار عادة لمدة طويلة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو: " عبارة عن استثمار مستثمر أجنبي لرأسماله في مشروع داخل البلد المضيف بحيث يتمتع المستثمر بحق الرقابة وادارة هذا المشروع والسيطرة عليه، وعادة يكون هذا الاستثمار لمدة طويلة، ويمكن للمستثمر أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، عام أو خاص، وهو شكل من أشكال التمويل الدولي إلى جانب الاقراض ومحفظة الاستثمارات".

ويتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بخصائص أساسية تميزه عن الاستثمارات الأخرى مثل المدة الزمنية الطويلة التي يستغرقها الاستثمار، وخضوعه لاتفاقيات دولية، وعدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية[2]. كما تمنح للمستثمر الأجنبي امكانية الادارة والسيطرة المباشرة للأعمال، إذ يمتلك المستثمر في هذا النوع من الاستثمار 10% على أنها حدّ أدنى من القوة التصويتية[3].

والشكل الموالي يوضح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

[1] Tim .J.Rogmans : **the determinants of foreign direct investment in the middle east north Africa region**, doctoral dissertation, Nyerode Business university, 2011, P-P : 27-28.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان– الأردن، ط2، 2010، ص:224.

[3] محمد على ابراهيم العامدي: **ادارة محافظ الاستثمار**، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013، ص: 648.

الشكل رقم(04)/ مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

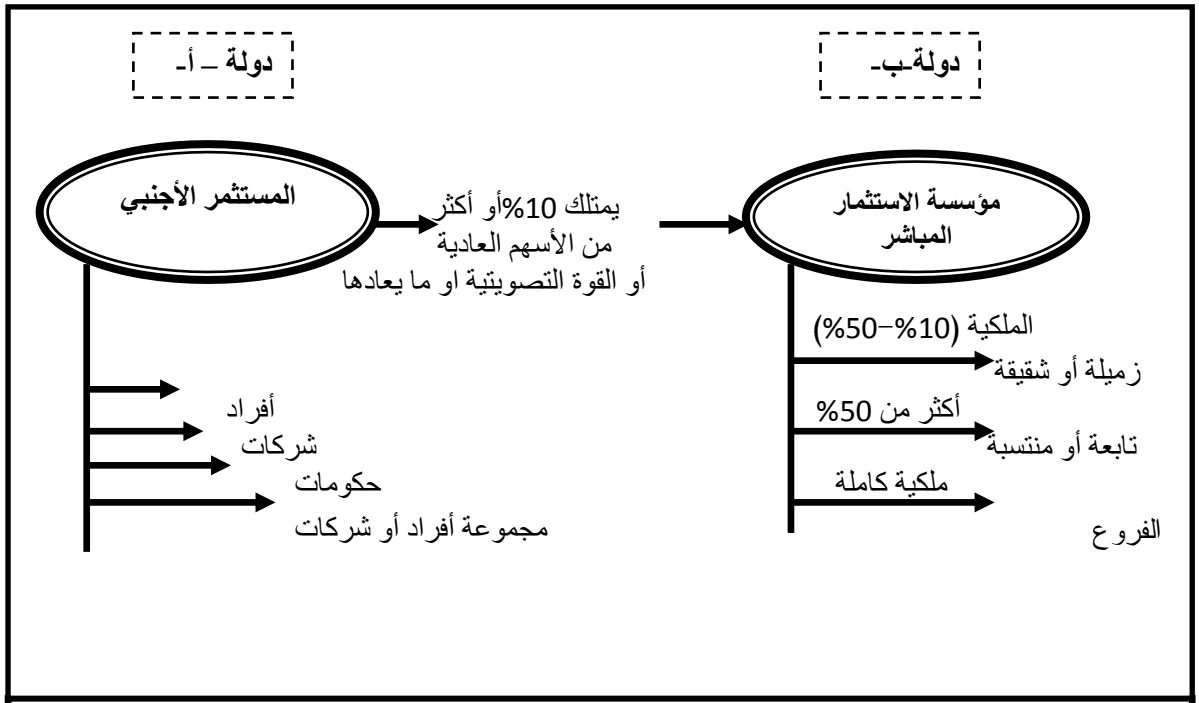

المصدر: حسن كريم حمزة: **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ، ط1، 2011، ص: 71.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الاستثمار الأجنبي يعتبر مباشرا إذا كان المستثمر الأجنبي يملك أكثر من 10% من الأسهم في المشروع، وهنا نميز بين ثلاث حالات:

- في حال كان المستثمر الأجنبي يملك من 10% إلى 50% من اسهم المشروع يسمى شركة زميلة أو شقيقة؛
- أما إذا كان يملك أكثر من 50% من رأس مال الشركة فهي تعتبر شركة تابعة أو منتسبة؛
- أما إذا كانت الملكية كاملة فهي تصبح عبارة عن فروع للشركة الأم.

والجدول الموالي يبيّن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لدول العالم من سنة 2012 حتى سنة 2014.

الجدول رقم(07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة خلال الفترة 2012-2014

الوحدة: مليار دولار

المنطقة	دخول الاستثمار الأجنبي المباشر			خروج الاستثمار الأجنبي المباشر		
	2012	2013	2014	2012	2013	2014
العالم	**1403**	**1467**	**1228**	**1284**	**1306**	**1354**
الاقتصاديات المتقدمة	**679**	**697**	**499**	**873**	**834**	**823**
- أوروبا	401	326	289	376	317	316
- أمريكا الشمالية	209	301	146	365	379	390
الاقتصاديات النامية	**639**	**671**	**681**	**357**	**381**	**468**
- افريقيا	56	54	54	12	16	13
- آسيا	401	428	465	299	335	432
*شرق وجنوب شرق آسيا	321	348	381	266	292	383
*جنوب آسيا	32	36	41	10	2	11
*غرب آسيا	48	45	43	23	41	38
- **أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي**	178	186	159	44	28	23
- أوقيانوسيا	4	3	3	2	1	0
الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية	**85**	**100**	**48**	**54**	**91**	**63**
الاقتصادات الضعيفة هيكليا والهشة والصغيرة	**58**	**51**	**52**	**10**	**13**	**10**
- البلدان الأقل تقدما	24	22	23	5	7	3
- البلدان النامية غير الساحلية	34	30	29	2	4	6
- الدول الجزرية الصغيرة النامية	7	6	7	2	1	1

Source : UNCTAD : Word Investment Report 2015, Reforming International Investment Governance, p:30.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية قد انخفضت سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 من 1467 مليار دولار إلى1228 مليار دولار أي بنسبة 16%، لكن رغم انخفاضها بصفة عامة في العالم إلاّ أن بعض المناطق أو الاقتصاديات قد شهدت ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، حيث ارتفعت الاستثمارات في اقتصاديات الدول النامية خلال سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 و2012 لتصل إلى 681 مليار دولار وهو ما يمثل 55.5% من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، وهذه الزيادة بسبب الارتفاع في تدفق الاستثمارات الواردة

لدول آسيا بنسبة تفوق 9% مقارنة بسنة 2013، مع تسجيل ثبات في تدفقات الاستثمارات الواردة لكل من افريقيا وأوقيانوسيا مع انخفاض في دول أمريكا اللاتينية ومنطقة بحر الكاريبي، وعلى عكس الاقتصاديات النامية فقد سجلت اقتصاديات الدول المتقدمة انخفاضا كبيرا في حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها حيث انخفضت من 697 مليار دولار إلى 499 مليار دولار مسجلة تراجع بنسبة 28% مقارنة بسنة 2013، وفي نفس الاتجاه شهدت الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية انخفاضا لأكثر من النصف سنة 2014 مقارنة بسنة2013.

ثانيا/ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر رئيسي من مصادر التمويل الخارجي لبعض الدول ذات الدخل المتوسط، حيث من المتوقع أن تحصل هذه الدول من خلاله على التقنية الحديثة والمهارات التنظيمية والادارية، كما أنه يعمل على زيادة استخدام الموارد المحلية وفرص العمل للمواطنين في الدول المضيفة، فضلا على أنه يساعد على عمليات التكييف الهيكلي، فهو بذلك يعمل على دعم موازين مدفوعاتها وبالتالي قدرتها على سداد ديونها الخارجية[1]. من خلال هذا فإنه يمكن ابراز أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المحرّك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40 مليون دولار، وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا[2].
- المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير، لاسيما أن الشركات متعددة الجنسيات لديها أفضل الامكانيات للنفاذ إلى أسواق التصدير بما تملكه من مهارات تسويقية عالية، هذا فضلا عن الاسهام في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير وتقليص الواردات وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية[3].
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم الحلول الناجعة لدى الدول النامية للتخفيف من حدة ارتفاع معدلات البطالة، ويؤدي كذلك إلى تحقيق وفرات اقتصادية للعمال تتمثل في ارتفاع أجورهم

[1] سارة محمد: **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010/2009، ص-ص: 11-12.

[2] فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب: **أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية**، المؤتمر العلمي الخامس حول **نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية**، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان-الأردن، 4-5 جويلية 2007، ص:3.

[3] حسان خضر: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد3، 2004، ص: 11.

الحقيقية، وزيادة قدراتهم الانتاجية، وهذا بتدريب القوى العاملة على الأساليب الفنية المتطورة ووسائل رفع الكفاءة الانتاجية[1].

- تدفق التكنولوجيا من الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة جيدة لتشجيع الابتكارات التكنولوجية المحلية، كما أنه يمكن أن يحسن التكنولوجيا في البلد المضيف من خلال عدة طرق كالمنافسة بين الشركات داخل نفس الصناعة وتدريب الموظفين، وتبادل المعلومات بين الادارة[2].

- استقدام الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة يعد علاجا لهذه الظواهر غير الصحية(هجرة الأدمغة ورؤوس الأموال) وهذا بإبقاء هذه العوامل الانتاجية من عمال ورؤوس أموال للعمل مع المستثمر الأجنبي في الداخل بدلا من أن تسعى إليه في الخارج[3].

- أهميته على مستوى النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، حيث يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عملية زيادة في المصادر المالية للدولة خاصة في ظل تقلص اعتماد الدول على المديونية الخارجية، وتقلص حجم المساعدات الخارجية إليها، وبالتالي المساهمة في سد فجوة الادخار، وبالشكل الذي يساهم في تنفيذ الاستثمارات المطلوبة[4].

- خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع داخل الدولة المستثمر فيها، حيث يؤدي الاستثمار الاجنبي إلى خلق فرص التنافس فيما بين المشاريع المقامة والمشاريع الوطنية، من خلال العمل على تطوير المشاريع الوطنية من قبل الدولة لغرض الدخول في المنافسة مع المشاريع التي يديرها الاستثمار الأجنبي الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الاستيراد وزيادة الصادرات الذي بدوره يحقق زيادة في المدخرات أو الادخار وتحقيق فوائض نقدية سواء محلية أو أجنبية تساهم في اعادة استثمارها في الاقتصاد الوطني وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية[5].

ثالثا/ منافع وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

مما لا شك فيه أن دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المضيف سيخلق مزايا كما أنه سيحصد عيوب وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

---

[1] عبد الحق طير: **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية،** رسالة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2012/2011، ص: 17.

[2] Ning Zhang : **Foreign Direct Investment In China : Determinants And Impacts** , Doctoral Dissertation In Management Studies, University Of Exeter, 2011,P :16.

[3] مصطفى معوان: **دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد،** 22-23 أفريل 2003، ص:9.

[4] عبد الحق طير: مرجع سبق ذكره، ص: 16.

[5] عقبة خيضر: **أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية،** رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص:105.

1- منافع الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة

إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تسهم في تحقيق العديد من المنافع للدول التي تستضيفها وبالذات الدول النامية منها، والتي تتمثل فيما يلي[1]:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا وبهذا يتم اقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم هذا من جهة ومن جهة أخرى اكتساب واستغلال تقنيات جديدة للإنتاج وكذا المعارف التكنولوجية الأخرى مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر؛
- ان الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير الصادرات وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتالي تحسين الميزان التجاري؛
- رفع القدرة الانتاجية والاستثمارية عن طريق الاستفادة من طرق التسيير الحديثة ومن بعض التكنولوجيا بصورة تسيير؛
- جلب اليد العاملة المؤهلة، ورجال الأعمال المهتمين بالتنظيم العلمي والعمل والفعالية الاقتصادية؛

بالإضافة إلى هذه المنافع هناك منافع أخرى نوجزها فيما يلي[2]:

- الاسهام في تنمية الملكية الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية؛
- توفير فرص عمل جديدة؛
- بث روح المنافسة بين الشركات المحلية، وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة تتمثل في خفض الاحتكار وتحفيز الشركات على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات؛
- المساعدة في فتح أسوق جديدة للتصدير؛

إن الاستثمار ومن خلال المشروعات التي يتم الاستثمار فيها يمكن أن يسهم في توفير النقد الأجنبي الذي يتسم عرضه بالندرة الشديدة فيها ازاء الطلب عليه، والذي تشتد حاجة الدول النامية إليه، وذلك من خلال اقامة مشروعات انتاجية لأغراض التصدير، والحصول على النقد الاجنبي نتيجة لذلك، أو تلك التي تحل بإنتاجها محل الواردات وتسهم في توفير النقد الأجنبي وبالشكل الذي يسهم في تخفيض الحاجة لاستخدام النقد الأجنبي لتمويل الواردات[3].

---

[1] فاطمة رحال: **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، 2012/2011، ص-ص: 117-118.

[2] فاطمة دحماني: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص: 27.

[3] فليح حسن خلف: **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص: 97.

2- عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة:

إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يولّد سلبيات عديدة تصاحبه وترافقه نذكر أهمها فيما يلي:

- إن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى استغلال الدول النامية، واستنزاف فائضها الاقتصادي من خلال حصولها على أرباح مرتفعة، وتحويل معظم هذه الأرباح إلى الخارج، وبذلك تنخفض الموارد التي يمكن أن تتاح لعمل الاقتصاد وتضعف أداءه ونموه[1]؛

- لا تساهم مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير فرص العمل بشكل كبيرة التي من شأنها أن تحد من البطالة الواسعة الانتشار بمختلف أشكالها وفي المجالات المختلفة ونظرا للجوء هذه المشروعات إلى أساليب انتاج مكثفة لرأس المال ووسائل انتاج تتطلب عمل من نوعية أعلى والذي يتم استيراده من الخارج وهو الأمر الذي يحد من فرص استخدام العمل المحلي بدرجة كبيرة[2]؛

- غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج لعدم توفرها أو أنها أقل جودة مما يترتب زيادة فاتورة الواردات وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري[3]؛

- يثير المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعض القضايا المتعلقة بتأثير تلك الاستثمارات على السياسة العامة للدولة المضيفة وكذا قابليتها للخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية بشكل غير مباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وكذا تعرض المصالح الوطنية للدولة المضيفة لهذه الضغوط أيضا، ومن ثم فإن نشاط تلك الشركات قد يؤدي إلى الانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة ولكن بدرجات متفاوتة[4]؛

- تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاتها في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور، إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدولة المضيفة[5] .

- قد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا في بعض القطاعات خاصة الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة، هذه الصناعات تتطلب تكاليف كبيرة للمحافظة على البيئة وهذا ما لا

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

[2] نفيسة ناصري: **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011/2010، ص: 36.

[3] نورية عبد محمد: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، أطروحة دكتوراه في علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص: 50.

[4] محمد زيدان: **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص: 135.

[5] نورية عبد محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 51.

تستطيع الدول النامية القيام به مقارنة بالدول الصناعية الكبرى وتشمل تلك الصناعات: المنسوجات، الصناعات الكيمياوية، الصلب، الاسمنت...إلخ[1]؛

- يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة(من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وامكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعدها على تطبيق التكنولوجيا الحديثة، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الانتاجية، ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودًا[2].

المطلب الثاني/ النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

جاءت هذه النظريات لتفسير جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر وابراز مدى أهميته، خاصة وأنه هناك طرفان في عملية الاستثمار، المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة، فتختلف وجهة نظرهما إليه، وهذا ما أدى إلى وجود معارضين للاستثمار الأجنبي المباشر، ومؤيدين له.

أولا/ نظرية عدم كمال السوق:

1- تقديم النظرية:

تفترض هذه النظرية عدة افتراضات تعتمد عليها في تحليل أسباب اتجاه الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة، فهي تفترض أولا حالة غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، كما تفترض أيضا عدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات من حيث مستوى الادارة أو المستوى التكنولوجي أو توافر الموارد المالية، فالشركات متعددة الجنسيات تتمتع بقوة نسبية عند المقارنة مع الشركات الوطنية، وبالتالي تدفع هذه النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار المختلفة تلك الشركات التي تملك جوانب القوة لإقامة وتملك مشروعات الاستثمار خارج حدود الدولة الأم[3].

وتوضح الدراسة التي قام بها **هود، ويونغ** أن هناك علاقة عكسية بين درجة المنافسة في الأسواق الأجنبية وبين اتجاه استثمارات الشركات متعددة الجنسية إلى بلدان تلك الأسواق، حيث في حالة سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق الأجنبية سيؤدي إلى فقدان الشركات المتعددة الجنسية للميزات التنافسية التي كانت تمتلكها، كما يتفق كل من **باري وكيفز** مع **هود ويونغ** في هذا الخصوص، حيث يعتبران أن الدافع الأساسي إلى اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى الاستثمار في الخارج هو تمتعها بميزة

[1] نفيسة ناصري، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[2] نورية عبد محمد: مرجع سبق ذكره، ص: 50.

[3] منوّر أوسرير ونذير عليان: **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص: 108.

احتكارية معينة كالخبرة الفنية والاختراعات والابتكارات التي تستطيع الاستفادة منها في الدول المضيفة[1].

وبالتالي يمكن أن نستنتج سبب انتقال جزء من نشاط الشركات متعددة الجنسيات من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة هو هروب هذه الشركات من المنافسة الكاملة في أسواق هذه الشركات إلى أسواق الدول المضيفة التي تغيب فيها المنافسة الكاملة[2].

2- نقد النظرية: وجهت عدة انتقادات لهذه النظرية من طرف كل من **روبوك وسيموندس** والتي يمكن تلخيصها فيما يلي[3]:

- افتراض ادارك الشركات متعددة الجنسية لجميع فرص وقيود الاستثمار الأجنبي في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية؛
- لم تقدم هذه النظرية أية تفسيرات مقبولة لأسباب تفضيل الشركات المتعددة الجنسية للتملك المطلق للمشاريع الانتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي توجد لديها بدائل أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج والتسويق.

ثانيا/ نظرية الحماية:

1- تقديم النظرية:

من أجل تجاوز نقائص أو الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق ظهرت نظرية الحماية والتي تعبر عن مجموع الممارسات الوقائية المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية لضمان استمرارية احتكارها لكل الابتكارات الحديثة في مجالات الانتاج أو التسويق أو الادارة، ومنع تسربها أطول فترة ممكنة إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر أو عقود التراخيص والانتاج، وفي هذا المجال يرى هود ويونغ أنه يجب على الشركة المتعددة الجنسية أن تحتفظ لنفسها بمستوى متفوق يسمح لها بمواجهة مخاطر الاستثمار خارج حدود الوطن، هذا التفوق يكون عادة متمثل في التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها والذي يحقق لها التميز المطلق بدلا من تصديره أو بيعه للشركات الأخرى في الدول الأجنبية، هذه النظرية تُفسر فيها احدى الاستراتيجيات

---

[1] يحيى سعيدي: **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007/2006، ص-ص: 127-128.

[2] فاروق سحنون: **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010/2009، ص: 23.

[3] يحيى سعيدي: مرجع سبق ذكره، ص: 132.

المتبعة من طرف الشركات المتعددة الجنسية للتوغل في الأسواق وتوطين صناعاتها فيها عن طريق الميزة الاحتكارية الناتجة عن الابتكارات[1].

2- **نقد النظرية:** من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية ما يلي[2]:

- إغفالها أهمية المزايا المكانية كمحدد هام للاستثمار في الخارج؛
- عدم اهتمامها بالقيود الناجمة عن السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة المضيفة والتي قد تؤثر سلبا على ممارسات وأهداف الشركات متعددة الجنسيات المستخدمة لحماية أنشطتها.

كما أنه من بين الانتقادات الموجهة لهذه النظرية عدم وجود مبرر لممارسات الحماية المنفردة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسية كون وجود مواثيق متفق عليها وتقوم بتنفيذها منظمات دولية بعضها تابع لهيئة الأمم المتحدة والمتعلقة بحماية براءات الاختراع بمختلف أنواعها[3].

ثالثا/ نظرية دورة حياة المنتج:

1- تقديم النظرية:

كما نعلم أن لكل سلعة في السوق دورة حياة خاصة بها، وتقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن لكل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها، تحتفظ الدولة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري وقد تصبح هي ذاتها مستوردة لهذه السلعة بصورة أو بأخرى[4]. حيث افترض Vernonصاحب هذا النموذج، أن الميزة النسبية التي تتمتع بها احدى الدول في انتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة إلى أخرى مع مرور الزمن، وذلك نظر لكون هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم وفقا لVernon إلى ثلاثة مراحل[5]، وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الانتاج والتوسع، حيث تشهد الدولة المخترعة تفوقا تكنولوجيا في انتاج بعض السلع، هذه الدول غالبا ما تكون من الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا، وبسبب عدم التأكد

---

[1] يحيى سعيدي: مرجع سبق ذكره، ص:130.

[2] حمودي بن عباس: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012/2011، ص: 76.

[3] يحيى سعيدي: مرجع سبق ذكره، ص: 131.

[4] علي عباس: **ادارة الأعمال الدولية(المدخل العام)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن، ط1، 2009، ص: 151.

[5] لبيبة جوامع: **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 44.

التكنولوجي فإن عملية الانتاج الكبير ليست واردة في بداية دورة حياتها[1]، ثم عند التشبع يتم تصدير هذا المنتج إلى دولة أخرى متقدمة وذات ظروف طلب متشابهة لزيادة نشره في الخارج[2].

المرحلة الثانية: وهي مرحلة النضج فخلال هذه المرحلة يشهد المنتوج عملية نمو سريعة، وذلك بسبب توسع المستهلكين، كما تبدأ المنافسة في الظهور خلال هذه المرحلة[3]، كما يتم تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم انتاجه في الدول المتقدمة[4].

المرحلة الثالثة: في هذه المرحلة يصبح المنتج قديما والمزايا المقارنة تتحول للاقتصاديات كثيفة العمل ومنخفضة الأجور[5]، كما تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأساسي في تقرير مواقع الانتاج، مما يدعو الشركات المنتجة إلى القيام بالاستثمار الأجنبي في الدول النامية الأقل تكلفة، فتصبح هذه الدول بمثابة قاعدة تصدير إلى الدولة الأم أو إلى الدول المتقدمة الأخرى حتى تتمكن الشركة الأصلية من حماية أرباحها والمحافظة على نصيبها السوقي الكبير[6].

وبالتالي ووفقا لهذه النظرية فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يظهر في المرحلة الأخير من حياة المنتج من أجل محافظة الشركة المنتجة للمنتوج على أرباحها ومكانتها في السوق دون تحمل تكاليف كبيرة بسبب المنافسة.

والشكل الموالي يلخص ما سبق:

---

[1] هاني حامد الضمور: **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط4، 2007، ص: 47.

[2] لبيبة جوامع: مرجع سبق ذكره، ص: 44.

[3] عمر يحياوي: **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013/2012، ص:96.

[4] فاروق سحنون: مرجع سبق ذكره، ص: 26.

[5] هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي: **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، ط1، 2010، ص: 361.

[6] لبيبة جوامع: مرجع سبق ذكره، ص: 44.

الشكل رقم(05)// دورة حياة المنتج الدولي

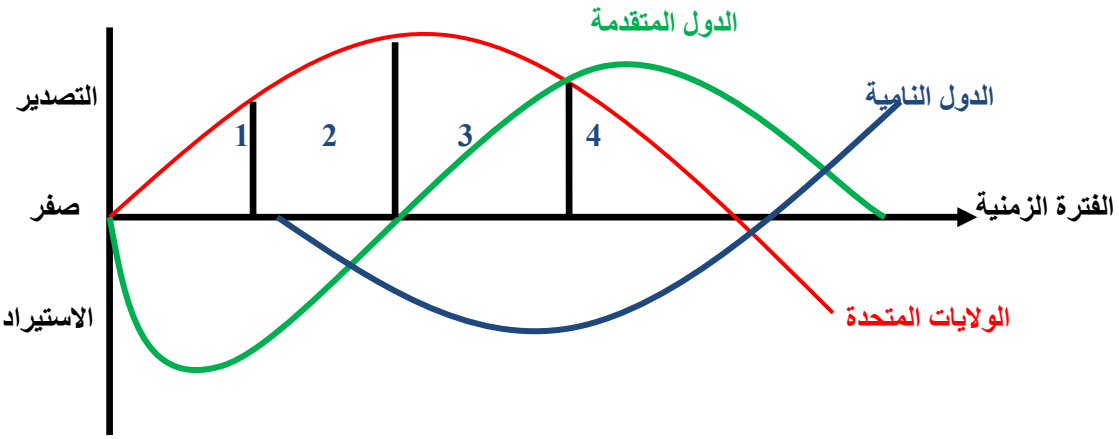

المصدر: منور أوسرير وعليان نذير: **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2، ص: 110.

من خلال الشكل نرى أن الو م أ (الدولة المنتجة للمنتوج لأول مرة) تقوم في بداية عمر المنتوج بتصديره للدول المتقدمة التي تكون أسواقها مماثلة للسوق المحلي وله نفس الأذواق، ومع بداية نضوج المنتوج تقوم بتوسيع أسواقها فتصبح تصدره للدول النامية، وبعد مرحلة نضوج المنتوج تقوم الدول المتقدمة هي الأخرى بإنتاج نفس المنتوج مما يخلق منافسة مع الدول المنتجة(الو م أ)، ومع قِدم المنتوج وزوال المزايا التكنولوجية تصبح اعتبارات التكلفة بمثابة العنصر الأهم في تحديد أين يتم الانتاج، وبالتالي تقوم الدولة المنتجة للمنتوج(الو م أ) بالاستثمار المباشر في الدول النامية الأقل تكلفة فتصبح الدول النامية هي التي تقوم بتصدير المنتج للبلد الأم.

2- نقد النظرية: وجهت لهذه النظرية الانتقادات التالية[1]:

- بالرغم من امكانية تطبيق هذه النظرية على بعض المنتجات إلا أن هناك أنواع أخرى من المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية عليها، وكمثال على ذلك السلع التي يطلق عليها " سلع التفاخر" مثل السيارات الفاخرة التي يصعب على دول أخرى غير الدول صاحبة الابتكار تقليدها أو انتاجها بسهولة؛
- كما أن هذه النظرية لم تأت بتفسير واضح لأسباب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار بدلا من عقود التراخيص مثلا في الدول المضيفة.

[1] لبيبة جوامع: مرجع سبق ذكره، ص: 45.

رابعا/ نظرية الموقع:

1- تقديم النظرية:

إن قرار الاستثمار الأجنبي من طرف المستثمر الأجنبي مرتبط بعوامل دولية وأخرى محلية(الدولة الأم)، ومن هذا المنطلق نجد نظرية الموقع تهتم بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لاستثماراتها وممارسة أنشطتها الانتاجية أو التسويقية... إلخ، والمتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات، وبعبارة أخرى أنها تركز على العوامل البيئية للدول المضيفة المؤثرة في قرارات الاستثمارات للشركات متعددة الجنسيات[1]، وعليه فإن العوامل الأساسية لنظرية الموقع هي[2]:

أ- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدولة المضيفة؛

ب-**العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الاعلان؛

ت-**العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدة توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة، مدى انخفاض تكاليف النقل والمواد الخام والسلع الوسيطية والتسهيلات الانتاجية؛

ث- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية، نظام الحصص، القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد؛

ج- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار؛

ح- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛

خ- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة ، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

خامسا/ نظرية الموقع المعدلة:

1- تقديم النظرية:

تعود هذه النظرية إلى كل من **روبوك** و**سيموندس** وتعتبر كامتداد لنظرية الموقع، فهي تهتم بالعوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية للأعمال بالإضافة إلى عوامل اخرى مرتبطة بالشركات متعددة الجنسية والمنتج ونظم الاتصال والنقل بين الدول كعوامل مؤثرة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول المضيفة، وتخلص هذه النظرية إلى أن الاستثمارات الأجنبية تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، فمنها الشرطية والدافعة والحاكمة كما يوضحه الجدول التالي[3]:

[1] فاروق سحنون: مرجع سبق ذكره، ص: 29.

[2] منوّر اوسرير ونذير عليان: مرجع سبق ذكره، ص: 113.

[3] يحيى سعيدي: مرجع سبق ذكره، ص: 136.

الجدول رقم(08)/ العوامل الشرطية والدافعة والحاكمة للاستثمارات الأجنبية

العوامل الشرطية	أمثلة
أ- خصائص المنتج/ السلعة (Product/Specific)	نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة/ جدة السلعة، متطلبات الانتاج للسلعة(الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الانتاجية.
ب- الخصائص المميزة للدولة المضيفة (Country, Specific)	طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية.
ت- العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى	نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على الحرية أو انتقال رؤوس الأموال، والمعلومات والبضائع والأفراد والتجارة الدولية.
العوامل الدافعة	
أ- الخصائص المميزة للشركة (Furm/Specific)	مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة.
ب- المركز التنافسي	المقدرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية
العوامل الحاكمة	
أ- الخصائص المميزة للدولة المضيفة	القوانين واللوائح الادارية، ونظم الادارة والتوظيف وسياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية.
ب- الخصائص المميزة للدولة الأم	القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الانتاج.
ت- العوامل الدولية	الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.

المصدر: يحيى سعيدي: **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007/2006، ص: 136.

2- نقد النظرية:

رغم كون هذه النظرية معدّلة لسابقتها، إلا أنها هي الأخرى تحمل عددا من النقائص، حيث أن الكثير من محددات الاستثمار الأجنبي التي جاءت في هذه النظرية، قد تناولتها النظريات السابقة، كما قد جمعت هذه النظرية بين العوامل التي قد تعوق الاستثمار والتي تدفع إليه[1].

[1] لبيبة جوامع: مرجع سبق ذكره، ص: 47.

المطلب الثالث/ أشكال ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف وتتعدد صور واشكال الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أنه هناك أسباب عديدة تؤدي إلى قيام هذه الاستثمارات، سواء كان ذلك من الدوافع التي حفزت الدولة المصدرة لرأس المال للقيام بعملية الاستثمار الأجنبي المباشر، أو من جانب الدولة المضيفة التي ترغب بالاستثمارات على أراضيها من خلال الحوافز والتشجيعات.

ثالثا/ أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تم وضع تصنيفات متعددة للاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي عرض لأهمها:

1- **تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى الدوافع والمحفزات:** ويندرج ضمن هذا التصنيف الأنواع التالية:

أ- الاستثمار الباحث عن المصادر:

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى استغلال الميزة النسبية للدول ولاسيما الغنية بالموارد الأولية[1]. حيث يتم استخراج المواد الأولية اينما وجدت إما لغرض التصدير أو للقيام بعمليات أخرى عليها وبيعها في البلد أو الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي، وهذا ينطبق على مؤسسات الشركات الكبيرة في ميدان انتاج النفط بكل عملياته من الاستخراج والتكرير، والتسويق، والتعدين أو المزارع ومنتوجات الغابات التي تستخدم كل هذه الأنواع من المنتوجات في صناعات تقع ضمن نطاق استخدامات المواد الأولية والمنتوجات الأولية[2].

ب-الاستثمار الباحث عن الأسواق:

يهدف هذا النوع عادة إلى تلبية المتطلبات الاستهلاكية في أسواق الدول المتلقية للاستثمارات(المحلية والمجاورة أو الاقليمية) ولاسيما تلك التي كان يتم التصدير إليها في فترات سابقة[3].أي يقوم المستثمر الأجنبي باختراق الأسواق المحمية للدول المضيفة ويكون الاستثمار امتدادا للاستراتيجية التصديرية [4].

ت- الاستثمار الباحث عن الكفاءة:

وهي الاستثمارات التي تسعى وراء تخفيض كلفة عمليات انتاجها وتعظيم ربحها من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وأغلبه يتم في الدول المتقدمة ويأخذ أشكالا مختلفة منها تحويل جزء

---

[1] حمزة خوازم: **فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2013/2012، ص: 54.

[2] غازي عبد الرزاق النقاش: **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط3، 2006، ص: 62.

[3] عبد السلام زروق: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص:13.

[4] بثينة محمد علي المحتسب: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد36، العدد2، 2009، ص: 318.

من عمليات الانتاج كثيفة الأيدي العاملة إلى الدولة المضيفة لتقوم به شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائي، وبالتالي تستطيع الشركة الوطنية الدخول إلى السوق الأجنبية التي لا تستطيع الوصول إليها بمفردها، ويتركز هذا النوع في الدول حديثة التصنيع لأنها تتطلب انتاجية ومهارة عاليتين[1].

ث-**الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:**

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية، كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في احدي الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية[2].

ج- **الاستثمار الباحث عن الخدمات:**

ازداد هذا الاستثمار في السنوات الحالية بسبب تسارع وتطور عملية الاصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول النامية، حيث كان هذا السوق مغلقا نسبيا في وجه الاستثمار الأجنبي المباشر قبل التغيرات في السياسات الاقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق الحرية الاقتصادية، ورفع قطاع الخدمات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التحديث الذي حصل وتوسيع الخدمات الحديثة ورفع نوعيتها يتطلب تدفق ليس للموارد المالية بل للتكنولوجية الحديثة[3].

2- تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر حسب منظور الدولة المصدرة: تحت هذا التصنيف نجد الأشكال التالية:

أ- الاستثمار الأفقي:

يقصد به الاستثمارات التي تنتج نفس السلعة أو الخدمات في مناطق متعددة في بلدان مختلفة، حيث يلبي الانتاج المحلي احتياجات السوق المحلي، وهناك عاملين هامين لظهور الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي، الاستفادة من التكاليف المنخفضة والوصول إلى وفرات الحجم على مستوى الشركات، أما الدافع الرئيسي لهذا النوع من الاستثمارات هو تجنب تكاليف النقل والوصول إلى الأسواق الخارجية التي لا يمكن تلبية احتياجاتها محليا، وتنشأ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأفقية بين البلدان المتشابهة[4]؛

[1] حسن كريم حمزة: **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2011، ص: 74.

[2] كريمة قويدري: **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011/2010، ص: 24.

[3] سيد سالم عرفة: **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص-ص: 208-209.

[4] Alexander Protsenko : **vertical and horizontal foreign direct investment in transition countries**, doctoral dissertation in economics , Ludwig Maximilians university, Munich, 2003,P :16.

ب-الاستثمار العمودي:

فهو يحصل عندما تدخل الشركة المستثمرة إلى الأقطار الأجنبية لإنتاج سلع وسيطة، والتي تشكل مدخلات أو عناصر انتاج تستعمل في عملية الانتاج المحلية[1].

3- **تصنيفات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر:** وهناك من يصنف الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الأشكال التالية:

أ- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

وهي المشاريع الاستثمارية التي تكون ملكيتها بالكامل للمستثمر الأجنبي، وهذا النوع من المشاريع يمنح المستثمر الأجنبي التحكم الكامل في ادارة هذه المشروعات[2]. أي يعني هذا النوع من الاستثمار، احتفاظ المستثمر الأجنبي بحق ملكية المشروع الاستثماري، واحتفاظه كذلك بحق ادارته والتحكم في كل عملياته[3]. وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الانتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدي الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة إلى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار[4].

ب-المشروعات المشتركة أو الاستثمارات الثنائية:

قد تلجأ المنظمة إلى النمو السريع عن طريق مشاركة منظمة أو أكثر للقيام بتحقيق هدف أو أهداف محددة[5]. حيث يرى « kolde »أن الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين بصفة دائمة والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الادارة والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية[6].

ولقد نشأ هذا النوع من الاستثمارات الثنائية كرد فعل للنزعة الوطنية والاستقلالية التي سادت البلدان النامية بعد حصولها على الاستقلال، وللميزة الأساسية التي يحققها هذا النوع من الاستثمارات للدولة المضيفة، أن رأس المال الأجنبي لا ينفرد وحده بقرارات الادارة والتشغيل والأرباح [7].

---

[1] كريمة فرحي: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية،** أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012، ص: 41.

[2] فاروق تشام: **الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد،** مؤتمر الاستثمار والتمويل حول **تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار،** شرم الشيخ، 5-8 -2004، ص:4.

[3] نزيه عبد المقصود مبروك: **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007، ص: 34.

[4] عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها،** الدار الجامعية ،الاسكندرية، ط1، 2008، ص: 184.

[5] صلاح عباس : **العولمة في ادارة المنظمات العالمية**، دار الفتح للتجليد الفني، الاسكندرية، ط1، 2008، ص: 83.

[6] وهيبة بن داودية: **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2005/2004، ص: 15.

[7] أحمد زغدار: **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد3، 2004، ص: 160.

ت-الشركات متعددة الجنسيات:

يستخدم مصطلح المنشأة متعددة الجنسيات أو العالمية « Multinational,or Global Corporation» في وصف الشركة التي تعمل بصورة متكاملة في عدد من الدول[1]، فهي عبارة عن شركات تتمركز من خلال المركز الأم أو المركز الأول والرئيسي في أحد البلدان العظمى وتُكون أعمال ونشاطات في بلدان أخرى من خلال فروعها والتي قد تتجاوز عددها العشرات، هذا وتكتسب هذه الشركات جنسية البلد الذي تقيم فيه[2].

فمن صور الاستثمارات الأجنبية الأكثر شيوعا وممارسة نجد الشركات المتعددة الجنسيات، التي يمتد نشاطها الانتاجي أو التسويقي أو المالي عبر الحدود في اطار استراتيجية عامة للشركة الأم والتي على أساسها تتجه ممارسة الشركة الأم لإدارتها لمختلف الفروع في الدول المضيفة، وحتى يمكن تحقيق الأهداف الادارية من ناحية النمو والتوسع وبالتالي تحقيق أقصى ربح ممكن[3].

وللشركات متعددة الجنسيات عدة مميزات من أهمها[4]:

- كبر حجمها وتشعبها في العالم بأسره؛
- تنوع المنتجات؛
- الطبعة الاحتكارية لهذه الشركات؛
- التفوق التكنولوجي؛
- هيمنتها على الاقتصاد؛
- قدرتها المالية الكبيرة؛
- رغبتها الدائمة وسعيها الحديث للتحكم والسيطرة على سوق التكنولوجيا في العالم وذلك لبسط سيطرتها الاقتصادية وزيادة نفوذها في العالم.

ث-مشروعات أو عمليات التجميع:

يأخذ هذا النوع من الاستثمارات شكل الاتفاقيات بين الطرفين الأجنبي والمحلي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي المستثمر بتزويد الطرف المحلي المستقبل للاستثمار بمكونات أو مواد أولية أو أجزاء من منتوج معين يتم تجميعه في الدول المضيفة[5]. وفي معظم الأحيان وخاصة في الدول النامية يقدم

---

[1] اوجين بريجهام وميشيل ايرهاردت: **الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي**، ترجمة سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009، ص: 1248.

[2] توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: **الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2010، ص: 243.

[3] الزين منصوري: **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2013، ص: 24.

[4] موسى سعيد مطر وآخرون: **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2008، ص-ص: 179-180.

[5] حدة رايس: **دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد28/27، 2012، ص: 60.

الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين، والصيانة... والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه، وتلجأ الشركات إلى هذا النوع من الاستثمار لانخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها مما يضمن توزيع المنتجات بشكل واسع[1].

والشكل الموالي يلخص أنواع وأشكال الاستثمارات الأجنبية المباشر.

الشكل رقم (06)// أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر

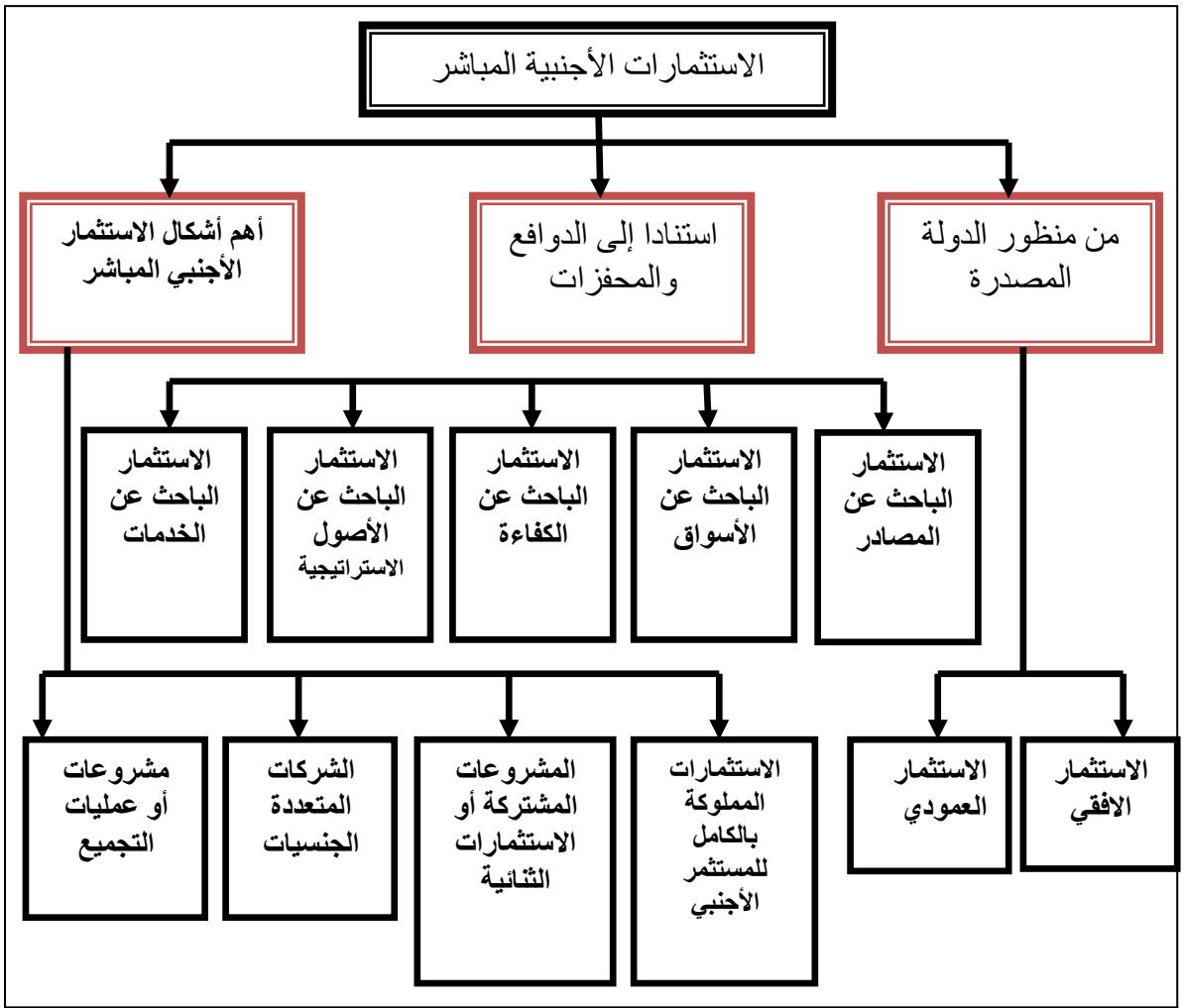

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع

[1] لبيبة جوامع، مرجع سبق ذكره، ص: 17.

ثانيا/ دوافع تصدير الاستثمار الأجنبي المباشر:

كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى غير البلد الأم سعيا منها وراء تحقيق أهداف محددة نجملها فيما يلي[1]:

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها والتي لم تتوفر في موطنهم بذات التكلفة، كالنحاس الزنك، البترول...الخ؛
- الاستفادة من وفورات الحجم على مستوى الإنتاج، وذلك لأنه ثمة حد لإنتاج بعض الصناعات خصوصا تلك التي لا تتحمل أعمال النقل لمسافات بعيدة كالغاز السائل الذي يملأ في أوعية ثقيلة للغاية وبهذا فمن الأفضل إنشاء مصانع جديدة في البلدان أخرى؛
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات جديدة وبضائع الشركات الأجنبية خاصة تسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها؛
- رغبة المستثمر الأجنبي المباشر في إمكانية فرض السيطرة الاقتصادية والسياسية على البلد المستورد لهذا الاستثمار، فكثيرا ما يتركز هذا النوع من الاستثمار في قطاعات اقتصادية أساسية بالنسبة للبلد المستورد؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها، ومن أهمها :تقديم الحوافز الضريبية، وتوفير فر ص استثمارات دائمة، إعطاء ضمانات للمستثمرين.

ثانيا/ دوافع استقبال الاستثمار الأجنبي المباشر واستيراده من قبل الدولة المضيفة:

تلجا الدول النامية إلى تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها عامل محرك لعجلة التنمية الشاملة، ولهذا تسعى الدول النامية من وراء ذلك لتحقيق عدة أهداف نذكر ما يلي[2]:

- الحصول على التكنولوجيا الحديثة؛
- إحلال اليد العاملة المحلية بدلا من اليد العاملة الأجنبية؛
- توسيع المشروعات المتميزة بكثافة العمالة حتى يتم خلق مناصب شغل وتقليص حجم البطالة وكذلك تحقيق الرفاهية الاجتماعية الحديثة؛
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المضيفة مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.

هذا فضلا على[3]:

---

[1] وليد بيبي: **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص: 127.

[2] حمزة خوازم: مرجع سبق ذكره، ص:48.

[3] وليد بيبي: مرجع سبق ذكره، ص: 128.

- القيام بإحلال الواردات عن طريق إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت في السابق تستورد من الخارج، وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد هذه الدول باستعمال مواردها المالية القليلة في نشاطات أخرى، كما أنه من الممكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتوج إلى أسواق أخرى أجنبية وبهذا يمكن:

- تحسين ميزان المدفوعات والتخفيض من الخلل في الميزان التجاري؛
- الاستفادة من تأثير المستثمر الأجنبي المباشر في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق توفير بعض المستلزمات والمواد اللازمة للإنتاج في قطاعات أخرى كانت تستورد في السابق.

المبحث الثالث/ أهمية الامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

إن انشاء المناطق الحرة يعد في حد ذاته محفزا للمستثمرين على الاستثمار سواء أجانب أو محليين، إلا أن الدول المضيفة لها تقوم بمنحها العديد من التسهيلات والامتيازات الجبائية وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الشركات لتستثمر داخلها، وتتسم هذه الامتيازات بعدم المساواة من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى، حيث تتنافس هذه الدول مع بعضها البعض في منح أكبر قدر من الاعفاءات والامتيازات وذلك لإثارة اهتمام المستثمرين، لذا سنقوم في هذا المبحث بعرض أهم الامتيازات الممنوحة داخل المناطق الحرة ومدى تحفيزها للاستثمار.

المطلب الأول/ دور التحفيزات الجبائية والجمركية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

كانت الاعفاءات الجبائية ولا تزال تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، وتشجيع الاستثمارات المحلية وهذا لما يترتب على هذه الاستثمارات من فوائد تساهم في الدفع بعجلة التنمية في تلك الدول.

أولا/ مفهوم الاعفاءات الجبائية:

يستخدم مصطلح الاعفاءات الجبائية كمرادف لمصطلحات عديدة منها: الحوافز الجبائية، النفقات الجبائية، الاستثناءات الضريبية، التشجيعات الجبائية وغيرها، ويعود استخدام هذا المفهوم لأول مرة من طرف الأستاذ الأمريكي **S. Hurrey** في سنة 1967 والذي أشار إلى أن جميع الاجراءات الاستثنائية سواء اعفاءات أو اسقاطات أو تخفيضات من الضريبة هي في الحقيقة وسائل تمنحها الدولة كمساعدة مالية لصالح بعض المكلفين، ويعرفها التشريع الفرنسي بأنها اجراءات استثنائية تم سنها

وتُحدث خسارة في ايرادات الخزينة، وتهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى[1].

كما يمكن القول أنها عبارة عن اسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، وذلك حسب أهمية النشاط، حجمه، موقعة الجغرافي، نطاقه، كما قد يكون هذا الاعفاء جزئي أو كامل، وتتراوح مدة الاعفاء بين سنتين إلى خمس سنوات وقد تصل إلى 15 سنة في بعض الدول[2].

هذا الاعفاء هو في الأصل خروج عن القاعدة التي تنص على" أن الجميع متساوي في دفع الضريبة" كما نجد أن منظمة ONUDI تتبناه هي وأغلبية الدول السائرة في طريق النمو[3].

ثانيا/ التحفيزات الجبائية الممنوحة في المناطق الحرة:

إن التحفيزات الجبائية المستعملة لجلب المستثمرين الأجانب إلى المناطق الحرة تكتسي عدة أشكال هي:

1- استثناءات الحقوق الجمركية ورسوم أخرى للاستيراد:

وهي الميزة الأساسية لهذه المناطق، وهي الاستثناءات المطبقة على المواد الأولية وعلى التركيبات المستوردة والمعادة للتصدير، وهي تكون غالبا مرتبطة بسلع التجهيزات المستعملة من طرف المؤسسة خلال عملية الانتاج[4]، والتي تتمثل فيما يلي[5]:

- اعفاء السلع التي تستورد أو تصدر من وإلى المنطقة الحرة من الضرائب الجمركية؛
- عدم اخضاع السلع التي تستورد أو تصدر إلى المنطقة الحرة من الرسوم الجمركية.

حيث نجد مثلا سوريا تمنح امتيازات جمركية عدة في المناطق الحرة تتمثل في[6]:

- عدم التقيد بأنظمة التجارة الخارجية في الاستيراد والتصدير؛
- الادخال المؤقت لبعض المنتجات التي يتم تصنيعها في المناطق الحرة إلى داخل القطر لإكمال تصنيعها بإجازة استيراد حكمية ودون الحاجة إلى تحويل القيمة؛
- جميع المستلزمات والتجهيزات معفاة من الرسوم الجمركية؛
- يسمح بتصدير المواد الأولية المحلية في سوريا إلى المناطق الحرة بموجب بيانات تصدير نظامية ووفق ما تسمح به أحكام التجارة الخارجية؛

---

[1] مريم فضال: مرجع سبق ذكره، ص: 41.

[2] محمد طالبي: **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، ص:317.

[3] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[4] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص: 125.

[5] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[6] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 134-135.

- السماح بإدخال 25% من قيمة الصادرات إلى داخل سوريا استثناء من أحكام التجارة الخارجية.

2- التحفيزات الضريبية الأخرى:

معظم الاستثمارات القادمة إلى المناطق الحرة شديدة التأثر بكل ما يتعلق بالتكاليف والجباية، لذلك فهي تستفيد غالبا من تحفيزات جبائية إضافية، حيث في بعض الحالات هذه التحفيزات الخاصة مثلا(الاعفاء المؤقت للضريبة) تطبق على الاستثمارات المنجزة داخل المنطقة، كما أنه في حالات أخرى فإن مؤسسات المنطقة الحرة يمكن أن تستفيد من نفس التحفيزات مثلما هي مرتبطة في جهات أخرى للبلد خاصة بالنسبة للاستثمارات الموجهة للتصدير[1].

ويمكن ابراز هذه الحوافز فيما يلي[2]:

- اعفاء منشآت ومشاريع المنطقة الحرة من الضرائب المطبقة داخل الاقليم الجمركي بصفة جزئية أو كلية، بحيث يتراوح هذا الاعفاء من ثلاث سنوات إلى مدى حياة المشروع، هذا إلى جانب فرض ضرائب منخفضة مع عدم زيادتها إلا في حدود بسيطة؛
- تطبيق نظام الاهلاك والرد الضريبي على البضائع والسلع الداخلة أو الخارجة من وإلى المنطقة الحرة.

حيث تعفى المشروعات العاملة من الضرائب طول مدة المشروع، وفي الغالب لا تخضع هذه المشروعات إلا لرسم سنوي في حدود 1% من قيمة السلع الداخلة إلى المنطقة أو الخارجة منها لحساب المشروع، وفي حالة المشروعات الخدمية يصل هذا الرسم إلى 3%من القيمة المضافة التي يحققها المشروع، وإلى جانب ذلك فأن العاملين الأجانب بمشروعات المناطق الحرة يتم اعفاؤهم من الضرائب على كسب العمل والرواتب[3].

فمثلا بالنسبة لتونس تمنح عدة حوافز ضريبية في المناطق الحرة منها[4]:

- الاعفاء الكلي من الضريبة على الشركات في 10 سنوات الأولى، وابتداء من العام الحادي عشر لا يكون دفع الضريبة إلا بنسبة 17.5%؛
- تعليق الضريبة على القيمة المضافة والحقوق الجمركية على المواد الأولية والتجهيزات المستوردة أو المكتسبة في السوق المحلي؛
- تسجيل مجاني لكل العقود؛

---

[1] زوينة ريال: مرجع سبق ذكرهن ص: 126.

[2] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص: 55.

[3] محمود فتح الله: **القيود المفروضة على شهادات المنشأ وأثرها على تطوير المناطق الحرة العربية**، الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة **حول اثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**، القاهرة، 14-18 ماي 2006، ص:3.

[4] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص: 57.

- اعفاء من دفع أي ضريبة أو رسم على أنشطة المتعاملين داخل المنطقة الحرة، عدا مساهمات الضمان الاجتماعي؛
- الاستفادة من نظام تعليق الرسوم بالنسبة للأجانب، بشأن عمليات الاستيراد لاحتياجاتهم الشخصية اضافة إلى السيارات السياحية.

وعلى عكس تونس نجد أن الفلبين مثلا تعرض على المؤسسات تسهيلات متمثلة في التخفيضات الجبائية بدلا من الاعفاء من الضريبة على المداخيل، وفي المقابل نجد مصر تعرض اعفاء ضريبي مستمر طيلة حياة المشروع المقدرة بخمسة وعشرون سنة قابلة للتجديد، كما أن هناك بعض الدول تمنح اعفاءات ضريبية لفترات طويلة قد تصل إلى حدّ الاعفاء الكامل للمشروع طوال فترة تشغيله ومن هذه الدول جمهورية الدومينكان التي تبرر تلك الاعفاءات الدائمة، بعدم توافرها على جميع المقومات الأساسية لنظام المناطق الحرة وبالتالي ضعف قدرتها على اجتذاب رأس المال الأجنبي خاصة[1].

3- اعانة الهياكل القاعدية:

في العديد من الحالات البلدان المستقبلة تمنح اعانة للنشاط بالمنطقة الحرة وذلك لضمان الهياكل القاعدية للنقل والاتصالات، الخدمات العمومية ذات تكلفة ضعيفة، مواقع صناعية ذات كراء زهيد...إلخ، كما أن تكلفة الخدمات العمومية تعرف اعانات بالنسبة لهذه المناطق، حيث أن الكهرباء بصفة خاصة مهمة وذلك بسبب أن الصناعات المانيفاكتورية الحقيقية تستهلك كمية ضخمة من الكهرباء، اذ أن التعريفة المطبقة في المناطق هي اقل مما هي عليه في باقي البلاد، كذلك بالنسبة للبنايات المتواجدة بالمناطق التي بنيت وتسير من طرف الدولة، فإن المؤسسات الراغبة في الكراء تستفيد من تخفيضات مقارنة بباقي البلد المستقبل[2].

ومن أمثلة الدول التي تقدم هذا النوع من التسهيلات نجد دولة المكسيك حيث تقدم الحكومة المكسيكية تسهيلات للمؤسسات المستثمرة داخل مناطق الماكيلادورا* من مرافق عامة وبنية تحتية حديثة ومصادر الطاقة والمياه، مع تزويد المناطق بطرق الماكيلادورا بشبكة اتصالات متطورة وربط المناطق بطرق معبدة وسريعة[3].

بعد عرض مختلف التحفيزات الجبائية التي تمنحها الدول المضيفة ورأينا التباين والاختلاف الموجود في حجم ونوع هذه التحفيزات يمكن القول بأنه يجب الحذر في استعمال هذه التحفيزات الجبائية وهذا نظر لتجارب البلدان النامية التي لم تنجح في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص: 126.

[2] نفس المرجع، ص- ص: 126-127.

*تسمى مناطق الباب المفتوح وهي مناطق يُطبق عليها نفس الاطار التنظيمي والاداري للمناطق الحرة.

[3] منور أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص:263.

المطلب الثاني/ دور التحفيزات المالية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

وتتمثل التحفيزات المالية في النقاط التالية[1]:

- امكانية الحصول على قروض بمعدل فائدة متواضع لأجل انجاز مخطط استثماري مثلا؛
- معدلات تفضيلية خاصة بالنسبة للمواقع الصناعية المستأجرة للمستثمرين؛
- النقل الحرّ والكلي لرأس المال المستثمر وللمداخيل الناتجة عنه؛
- الاعفاء من محل الاقامة البنكية بالنسبة للعمليات التجارية الخارجية.

فمثلا السودان تُمكن المستثمرين في المناطق الحرة من[2]:

- حرية تحويل رؤوس الأموال والأرباح؛
- الاستفادة من الميزة التفضيلية التي يتمتع بها السودان في منظومة السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا(الكوميسان).

كما سعت الحكومة الفليبينية لجلب المستثمرين الأجانب إلى المنطقة الحرة الصناعية للتصدير في **باتان** بتقديم مدخل تفضيلي لسوق رؤوس الأموال، حيث عرضت عليهم معدلات فائدة مشجعة مع ضمان قروض حيث أن أكثر من 90% من استثمارات المؤسسات بالمناطق كانت ممولة بهذه الطريقة، وكان هذا مكلفا جدا بالنسبة للفلبين خاصة منطقة **باتان**، مما أثر سلبا على الوضعية الاجتماعية للبلاد، وبالعكس فإن كل من ماليزيا وكوريا، كان انشاء المناطق الحرة بها بأقل تكلفة، إذ اعتبرت كاستثمارات عمومية وبذلك أمكن جلب معدلات مردودية اجتماعية مقبولة[3].

وبالتالي يجب على الدول عدم التمادي في اعطاء تحفيزات مالية كبيرة للمستثمرين في المناطق الحرة بحيث يجب ربط هذه الحوافز بمدى الفوائد التي يمكن الاستفادة منها وإلا فإن هذا سيؤثر سلبا على اقتصاديات الدول المضيفة.

المطلب الثالث/ دور الضمانات والجوانب القانونية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

تقدم الدول مجموعة من الضمانات وتسن تشريعات مختلفة بهدف جذب المستثمرين وتشجيعهم للاستثمار داخل المناطق الحرة.

أولا/الضمانات: تتمثل هذه الضمانات في الحماية القانونية التي يتلقاها المستثمرون داخل المناطق الحرة، من أية مخاطر تهدد نشاطاتها ورؤوس أموالهم، وهذه المخاطر تتمثل في[4]:

1- المخاطر السياسية: قد يحدث أن يتغير النظام السياسي داخل البلد المضيف وهذا أثناء عمل المنطقة مما قد يهدد نشاط المتعاملين من خطر التأميم وما يمكن أن يتنج عنه من وضع حد للمزايا

[1] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 128-129.

[2] مبارك عبده صالح وأحمد عبد الرحمان: مرجع سبق ذكره، ص:9.

[3] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 129-130.

[4] كريم العزيري: مرجع سبق ذكره، ص، ص: 63،65.

الممنوحة أو ببساطة توقيف كل استيراد وتصدير، وباعتبار الشركات المتعددة الجنسيات طرف يبحث عن مصالحه، وبالتالي فإنها تبحث عن البلدان التي تمنح أكبر ضمانة وحماية لاستثماراتها؛

2- مخاطر مراقبة الصرف: يتمثل هذا النوع من المخاطر في النشاطات التجارية والمالية كتحويل رؤوس الأموال والفوائد، ولكن بما أن النشاطات الموجودة في المناطق الحرة تنشأ بموجب تنازل عن العملة الصعبة القابلة للتحويل والتي تسعرها بانتظام البنوك، فمخاطر مراقبة الصرف نجدها ضئيلة؛

3- مخاطر ضريبية: تتمثل في الازدواج الضريبي، فيما يخص عائدات، الأرباح ورؤوس الأموال والفوائد.

ثانيا/ الجوانب القانونية:

بصفة عامة فإن المناطق التي عرفت نجاحا كبيرا هي غالبا التي تعرف استقلالية كبيرة في الادارة، إنها الحالة التي نجدها خاصة في كوريا الجنوبية، كما عرفت منطقة هونغ كونغ ثبات القوانين والقرارات الاقتصادية نتيجة للاستقرار الاقتصادي في النظام الحرّ، والتي يكون فيها حالة تركيز السلطات بين يدي سلطة وحيدة ومستقلة وهي تابعة لما يسمى "الشباك الوحيد" حيث ليس هناك سوى مخاطب واحد لأجل الاستجابة للالتزامات التنظيمية واعطاء مهلة للحصول على الرخص من كل نوع، فتواجد نظام الشباك الوحيد هو عنصر مهم في قرار الشركة فيما يتعلق بمكان اقامتها، حيث أن الصناعة مثلا ليست بحاجة للاتصال بعدد كبير من الهيئات(وزارة المالية، العمل، التخطيط التجارة وأحيانا الصحة، الطاقة والنقل...إلخ)[1].

وبالتالي نرى أن للضمانات والجوانب القانونية دور فعّال في قدرة المناطق الحرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، حيث يجب على الدول الاهتمام بهذا الجانب.

من خلال ما سبق تشير بعض الدراسات التي أجريت، إلى أن الاعفاءات لم تلعب دورا كبيرا في القرارات الاستثمارية للمستثمرين، ويستدلون على ذلك بأن عددا من المناطق الحرة الناجحة، منها على سبيل المثال بعض المناطق الحرة في الفلبين لا تقدم فيها أية امتيازات، وهناك مناطق حرة تقدم فيها اعفاءات جبائية جد سخية ولم تتمكن من جذب الحد الأدنى من الاستثمارات، ويعلل ذلك إلى مدى جدية هذه الدول في سياستها الاستثمارية التي يتم تغييرها بشكل مستمر في وقت متقارب، الأمر الذي يؤثر سلبا في مناخ الاستثمار في هذه الدولة بالرغم من الاعفاءات الجبائية والامتيازات المغرية التي تقدمها[2].

[1] زوينة ريال: مرجع سبق ذكره، ص:130.

[2] مريم فضال: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 70-71.

وبالتالي يمكن القول على أنه رغم أهمية الامتيازات والاعفاءات الجبائية والمالية الممنوحة في المناطق الحرة إلا أن تأثيرها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى محدود حيث أنه هناك عوامل أخرى أهم ولها تأثير أكبر كاستقرار القوانين مثلا، لذلك يجب على الدول عدم المبالغة في منح هذه الاعفاءات والحوافز الجبائية والمالية.

الخلاصة:

من خلال هذا الفصل وجدنا أنه رغم قدرة كل دولة على تخصيص منطقة ما على أرضها واعلانها منطقة حرة، إلا أنه ليس بإمكان كل المناطق الحرة النجاح وتحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها، حيث يجب توفرها على مقومات الانشاء سواء منها السياسية والأمنية والاقتصادية والبشرية أو التشريعية والجغرافية، فضلا على توفر جملة من عوامل النجاح كالموقع وحجم الاعفاءات والحوافز الممنوحة لها، بالإضافة لاستقرار السياسات الاقتصادية وعوامل أخرى، كما تبين ايضا من خلال هذا الفصل أن هناك معوقات تحول دون نجاح هذه المناطق أهمها الافتقار للبنية التحتية، وكثرة القوانين وعدم وضوحها فضلا على تغيرها باستمرار، اضافة لتعدد الجهات المشرفة عليها والفساد الاداري وغيرها.

كما وجدنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر المحرك الأساسي لاقتصاديات الدول، لهذا سعت هذه الأخيرة لاستقطابه بأشكاله المختلفة سواء كانت استثمارات مشتركة أو مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، نظرا لدوره في نقل التكنولوجيا وتشغيل اليد العاملة فضلا على زيادة صادرات الدولة، من خلال انشاء مناطق حرة ومنحها اعفاءات وامتيازات جبائية وجمركية ومالية واعانات قاعدية، فضلا على تقديم ضمانات قانونية ومالية، وقد خلصنا إلى أنه رغم أن للامتيازات المالية والجبائية والجمركية دور في تحفيز المستثمر الأجنبي على الاستثمار داخل المنطقة الحرة، إلا أن للضمانات والجوانب القانونية دور أكبر وأكثر فاعلية في استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة.

ولمعرفة مدى صحة هذه الأخيرة سنقوم بعرض تجارب المناطق الحرة في كل من مصر والجزائر، ودور الحوافز والامتيازات التي تقدمها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث:
تجربة المناطق الحرة في مصر والجزائر

تمهيد:

بعد عرضنا للامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة ودورها في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، سنقوم في هذا الفصل بعرض تجربة المناطق الحرة في كل من مصر والجزائر لمعرفة مدى قدرة المناطق الحرة المقامة داخل هاتين الدولتين على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

وللوصل لهذا الهدف فسنقوم بعرض تجربة المناطق الحرة في مصر من خلال عرض للتطور التاريخي لهذه المناطق في مصر فضلا عن أهدافها وأهم المزايا والحوافز الممنوحة لها مرورًا بعرض أهم المناطق فيها وابراز دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما سنقوم بعرض التجربة الوحيدة للمناطق الحرة في الجزائر بمختلف الجوانب المتعلقة بها، وفي ختام هذا الفصل سنقوم بتقييم التجربتين من خلال عرض أهم ايجابيات وسلبيات هذه المناطق على اقتصاد كل دولة منهما، واستعراض أهم الاجراءات التي قامت بها كل من مصر والجزائر من أجل تطوير ورفع أداء هذه المناطق.

وسيكون ذلك من خلال ثلاث مباحث كما يلي:

- **المبحث الأول:** تجربة المناطق الحرة في مصر؛
- **المبحث الثاني:** تجربة المناطق الحرة في الجزائر؛
- **المبحث الثالث:** تقييم تجربة المناطق الحرة في مصر والجزائر.

المبحث الأول/ تجربة المناطق الحرة في مصر

تعتبر المناطق الحرة أحد أنماط الاستثمار في مصر بهدف جذب الاستثمارات العربية والاجنبية وتشجيع الاستثمارات الوطنية لإقامة مشروعات تصديرية لتعظيم الصادرات المصرية إلى خارج البلاد وخلق فرص عمل جديدة، لذلك سنقوم في هذا المبحث بعرض واقع المناطق الحرة في مصر ومدى قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الأول/ واقع المناطق الحرة في مصر

تعتبر مصر من الدول العربية المعروفة بتطبيق نظام المناطق الحرة، حيث قامت بوضع أنظمة مختلفة لجذب الاستثمارات الأجنبية اليها واصدار القوانين واللوائح المنظمة لعمل الاستثمار من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر على العمل داخل المناطق الحرة.

أولا/ التطور التاريخي للمناطق الحرة في مصر:

عرفت مصر فكرة المناطق الحرة في النصف الثاني من القرن الثاني عشر عندما كانت مدينة الاسكندرية مركز للتجارة باعتبارها الطريق للتجارة الواردة من أوروبا إلى آسيا وبالعكس، والتي كانت تسلك الطريق البري من الاسكندرية إلى موانئ البحر الأحمر، وقد أقيمت أول منطقة حرة في مصر عام 1902، حين عقد اتفاق خاص بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس، ويقضي هذا الاتفاق بإنشاء منطقة حرة برية بحرية لتوسيع وصيانة ميناء بورسعيد طبقا لاحتياجات التجارة بهدف تحقيق أغراض الشركة، وبمقتضى هذا الاتفاق منحت الشركة اعفاء من الرسوم الجمركية على وارداتها في تلك المنطقة، وفي عام 1920، اتفق على عدم تطبيق نظام المناطق الحرة إلا في المناطق المحاطة بجدار جمركي[1].

ثم صدر القانون رقم 306 سنة 1952، والذي أعطى حق انشاء المناطق الحرة في أي من الموانئ المصرية أو المناطق الملاصقة لها وأخضع المرسوم المناطق الحرة في مصر تحت رقابة الجمارك بالكامل من حيث الصادرات والواردات وفحص المستندات والحراسة وغيرها وكان الهدف من وراء هذا القانون تخفيف القيود الموضوعة على التجارة الخارجية وتشجيع التجارة العابرة، وقيام بعض الصناعات مع عدم اخضاعها لقيود الاجراءات الجمركية إلا في أضيق الحدود، والذي أسفر عن انشاء أول منطقة حرة على رصيف 67 بميناء الاسكندرية والتي بلغت مساحتها 21.8 ألف متر مربع، ويرخص فيها بأنشطة تجارية وصناعية، وفي عام 1963، صدر القانون رقم 66 من قانون الجمارك وخصص الجزء الرابع منه لنظام المناطق الحرة[2].

---

[1] أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر: النشأة، التطور، الأهمية**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 27-31 مارس 2005، ص: 2.

[2] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 184.

ثانيا/ أنواع المناطق الحرة في مصر:

يعرف المشرع المصري المنطقة الحرة على أنها جزء من أراضي الدولة يدخل ضمن حدودها السياسية ويخضع لسلطتها الادارية، وتختلف أوجه التعامل الخاصة بحركة البضائع دخولا إليها وخروجا منها جمركيا واستيراديا ونقديا إلى غيرها من أوجه التعامل عن الاجراءات المطبقة داخل البلاد على مثل هذه المعاملات، وهناك نمطان للمناطق الحرة في مصر هي:

1- المنطقة الحرة العامة:[1]

وهي قطعة أرض محاطة بأسوار من جميع الجهات مُخصصة لإقامة المشروعات الاستثمارية الصناعية والخدمية والتخزينية، تخصص المساحات بها للمشروعات بنظام مقابل الانتفاع السنوي، وذلك وفقا للمزايا والاشتراطات التي حددها القانون رقم8 لسنة 1997، بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وقد اقامت الدولة تسعة مناطق حرة عامة، منتشرة بشتى أنحاء الجمهورية مزودة بالمرافق وخدمات البنية الأساسية من طرق وكهرباء ومياه وصرف صحي واتصالات وغاز طبيعي، اللازمة لاستقبال واقامة وتشغيل المشروعات الاستثمارية وذلك بالإضافة إلى وحدة جمركية متكاملة مستقلة بكل منطقة لخدمة المشروعات المقامة بها، ووحدة لشرطة أمن الموانئ ووحدة أمن بكل منطقة حرة عامة لتأمينها على مدار 24 ساعة، وقد روعي عند اختيار مواقع المناطق الحرة العامة عند اقامتها، تواجدها داخل أو بالقرب من المدن الكبرى التي تتوافر بها كل من العمالة والمقومات الداعمة لجذب المشروعات الاستثمارية إليها، فضلا عن قربها من الموانئ البحرية أو الجوية.

2- المنطقة الحرة الخاصة:

وهي قطعة أرض تقع خارج نطاق المنطقة الحرة العامة تم تخصيصها لمشروع استثماري واحد لعدم توفر مساحات بالمناطق الحرة العامة أو للتأثير الايجابي لهذا الموقع على اقتصاديات تشغيل هذا المشروع كضرورة قربه من مصادر المواد الخام أو أحد موانئ التصدير أو طريق بري سريع معين لاعتبارات تتعلق بنقل الخامات أو تصدير المنتجات، ويقوم المستثمر عادة باختيار موقع مشروعه الذي يرغب في اقامته كمنطقة حرة خاصة إمّا بنظام نقل الملكية أو بنظام الاستئجار لحسابه، كما يتولى توصيل المرافق إلى هذا الموقع وتوفير ممثلين عن الجمارك وأمن الموانئ والهيئة لتخليص اجراءات دخول وخروج البضائع[2].

ويتمتع المشروع المقام بنظام المناطق الحرة الخاصة بنفس المزايا والحوافز والضمانات التي تتمتع بها المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة العامة، ويمكن لأي مشروع أن يتحول للعمل بنظام

---

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:** على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/2/26

[2] نفس المرجع.

المناطق الحرة الخاصة وذلك بشرط أن لا يكون المشروع قد بدأ نشاطه بالفعل وألاّ تقل صادراته عن 50% من انتاج المشروع[1].

ثالثا/ سلطة انشاء المناطق الحرة في مصر وأهدافها:

1- **سلطة انشاء المناطق الحرة في مصر:** يكون انشاء المناطق الحرة في مصر بالشكل التالي[2]:

- يكون انشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بكاملها بقانون؛
- تنشأ المناطق الحرة العامة بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح من الهيئة العامة للاستثمار وذلك لإقامة المشروعات التي يرخص بها أيا كان شكلها القانوني؛
- يجوز بقرار من الهيئة العامة للاستثمار انشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد؛
- كما يجوز للهيئة الموافقة على تحويل أحد المشروعات المقامة داخل البلاد إلى منطقة حرة خاصة بشرط أن يكون المشروع قد زاول النشاط بالفعل وألا تقل صادراته عن نصف منتجاته وأن يستوفي الاشتراطات الخاصة بالأسوار والمنافذ والامن التي تحددها اللوائح(مادة مستحدثة في قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997)؛
- يتضمن القرار الصادر بإنشاء المنطقة الحرة بيانا بموقعها وحدودها؛
- يتولى ادارة المنطقة الحرة العامة مجلس ادارة يصدر بتشكيله وتعيين رئيسه قرار من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

2- **أهداف المناطق الحرة في مصر:** تهدف المناطق الحرة المصرية إلى تحقيق الأهداف التالية[3]:

- توفير فرص عمل وطنية حقيقية مع تطوير مهاراتهم الانتاجية والفنية؛
- زيادة الموارد من النقد الأجنبي تنمية الصادرات واحلال الواردات؛
- نمو معدلات التشغيل والتوظيف للطاقات والقدرات الفنية والانتاجية المتاحة؛
- جذب رؤوس الأموال المحلية والاجنبية المباشرة واحداث تراكم رأسمالي؛
- جلب التكنولوجيا الحديثة لتطوير الطاقات والقدرات الانتاجية والفنية؛
- تنمية الروابط الأمامية والخلفية لتكامل المناطق الحرة مع السوق المحلي؛
- زيادة الاعتماد على الصناعة الوطنية في تلبية الاحتياجات التصديرية.

---

[1] نبيل جداوي: **دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[2] أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر: النشأة، التطور، الأهمية**، مرجع سبق ذكره، ص-ص: 3-4.

[3] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/2/26

وفيما يلي سنقوم بعرض بعض الاحصائيات لمعرفة مدى قدرة المناطق الحرة المصرية على تحقيق أهم أهدافها.

أ- **توفير فرص العمل:** قامت المناطق الحرة المصرية بتوفير فرص عمل يمكن عرضها في الشكل التالي.

الشكل رقم(07): تطور فرص العمل في مشروعات المناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2005/2004 إلى غاية 2014/2013.

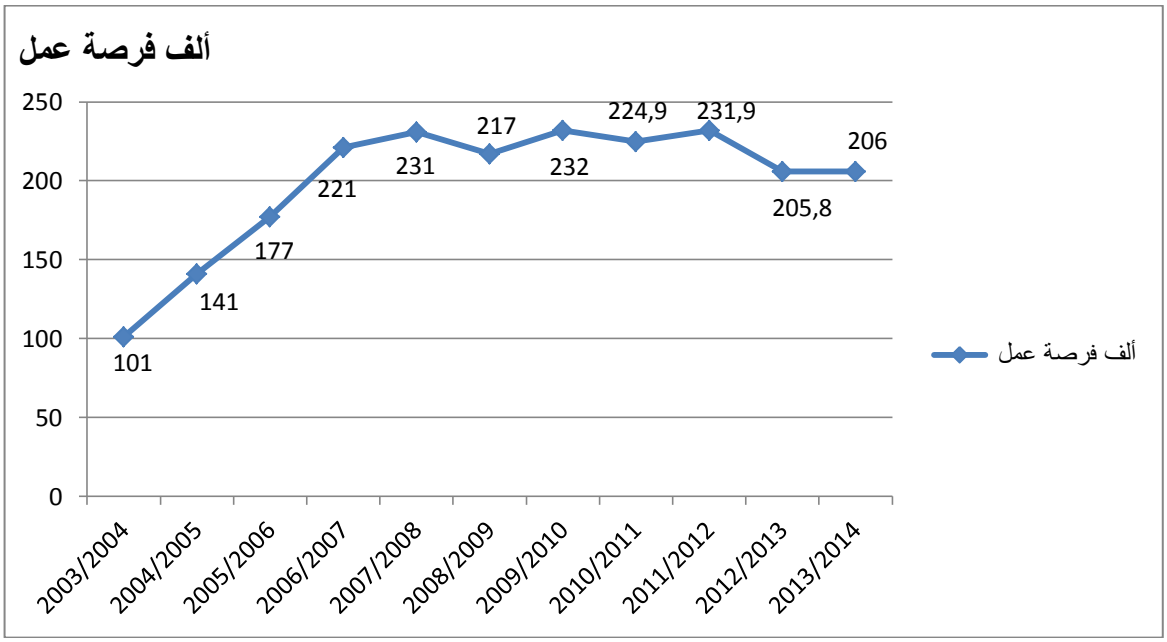

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية** من سنة 2004الى سنة 2014.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المناطق الحرة المصرية قد ساهمت في توفير فرص عمل وهذا بشكل متزايد حتى السنة المالية 2009/2008 التي عرفت انخفاضا في حجم اليد العاملة الموظفة وهذا بسبب الازمة المالية العالمية، لترتفع فرص العمل إلى 232 ألف فرصة عمل في العام المالي2010/2009 بنسبة 6.9% مقارنة مع العام المالي 2009/2008 وهذا بسبب عودة المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بعد تجاوز الأزمة المالية العالمية إلى اعادة استغلال فرص العمل التي يتم توظيفها في العمليات الانتاجية بهدف ترشيد تكاليف الانتاج حتى تتمكن من التواجد في الأسواق العالمية بأسعار تنافسية، وخلال العام المالي 2014/2013 نلاحظ ان فرص العمل التي توفرها المناطق الحرة قد سجل ارتفاعا طفيفا حيث وفرت 206 ألف فرصة عمل مقارنة بالعام المالي السابق الذي بلغت فيه فرص العمل التي توفرها المناطق الحرة 205.8 ألف فرصة عمل.

ب-تنمية الصادرات: والشكل التالي يمثل تطور حجم نشاط المشروعات المقامة في المناطق الحرة والصادرات السلعية الاجمالية والصادرات الخدمية من العام المالي 2005/2004 إلى غاية العام المالي 2010/2009.

الشكل رقم(08)/ تطور نشاط وصادرات مشروعات المناطق الحرة خلال الفترة 2005/2004 إلى 2010/2009:

الوحدة: مليار دولار

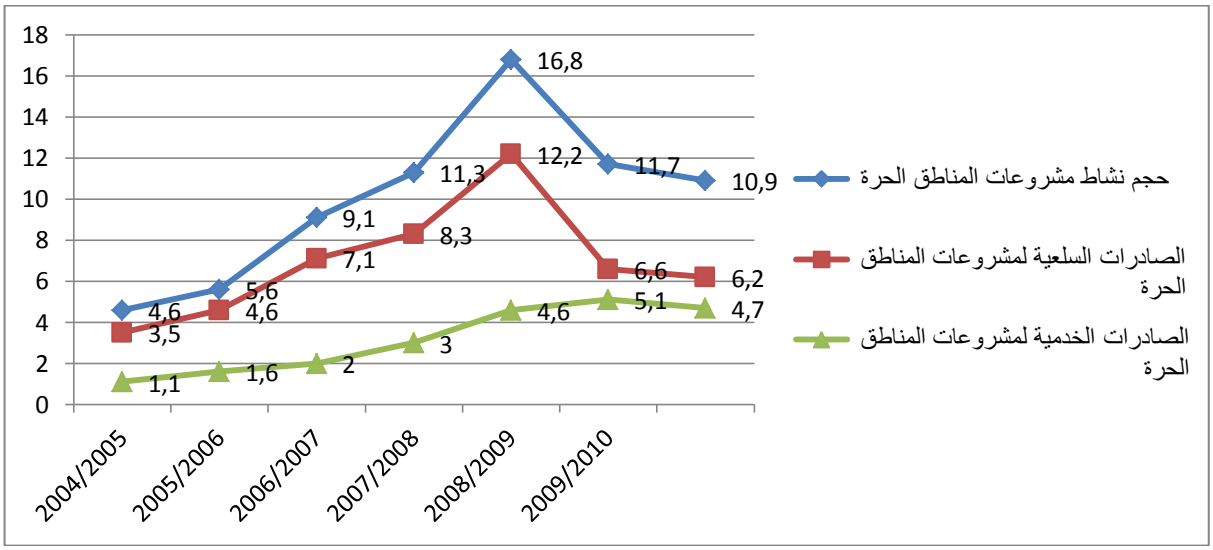

المصدر: التقرير السنوي **للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، 2010/2009، ص: 28.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم نشاط مشروعات المناطق الحرة قد انخفض خلال العام المالي 2010/2009 إلى 11.7 مليار دولار ثم انخفض مرّة أخرى في أواخر سنة 2010 إلى 10.9 وهذا بسبب انخفاض الصادرات السلعية والخدمية لمشروعات المناطق الحرة بسبب استمرار تداعيات الأزمة العالمية وتأثيرها المباشر على حجم الطلب على المنتجات التي تنتجها المناطق الحرة خاصة بالنسبة للأسواق الخارجية .

والشكل الموالي يبين حجم الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة المصرية:

الشكل رقم(09)/ حجم الصادرات الاجمالية للمناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2005/2004 إلى الربع الأول من 2014/2013

الوحدة: مليار دولار

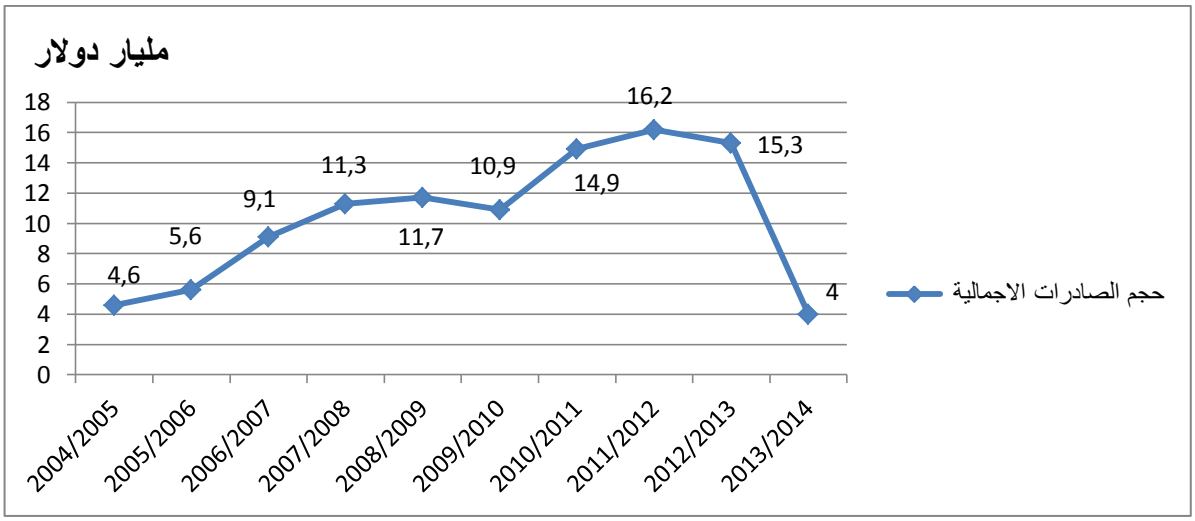

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن حجم صادرات مشروعات المناطق الحرة المصرية في تطور مستمر حتى العام المالي 2010/2009 حيث سجل نمو صادرات مشروعات المناطق الحرة تراجع طفيف إلى 10.9 مليار دولار مقارنة بالعام المالي 2009/2008 لترتفع مرة أخرى خلال السنوات اللاحقة، كما نلاحظ أن الصادرات انخفضت إلى 4 مليار دولار فقط خلال العام المالي 2014/2013 وهذا لأن حجم الصادرات كان للربع الأول فقط من هذا العام.

ومن أجل معرفة قدرة المناطق الحرة المصرية على تحقيق هدف تنمية الصادرات سنقوم بعرض أيضا تطور الصادرات السلعية الاجمالية للمناطق الحرة ومساهمة المناطق الحرة في نمو الصادرات الخارجية لمصر كما يلي:

الشكل رقم(10)/ تطور الصادرات السلعية الاجمالية * لمشروعات المناطق الحرة وتوزيعها إلى خارجي ومحلي خلال السنتين الماليتين2009/2008 ، 2010/2009

الوحدة: مليار دولار

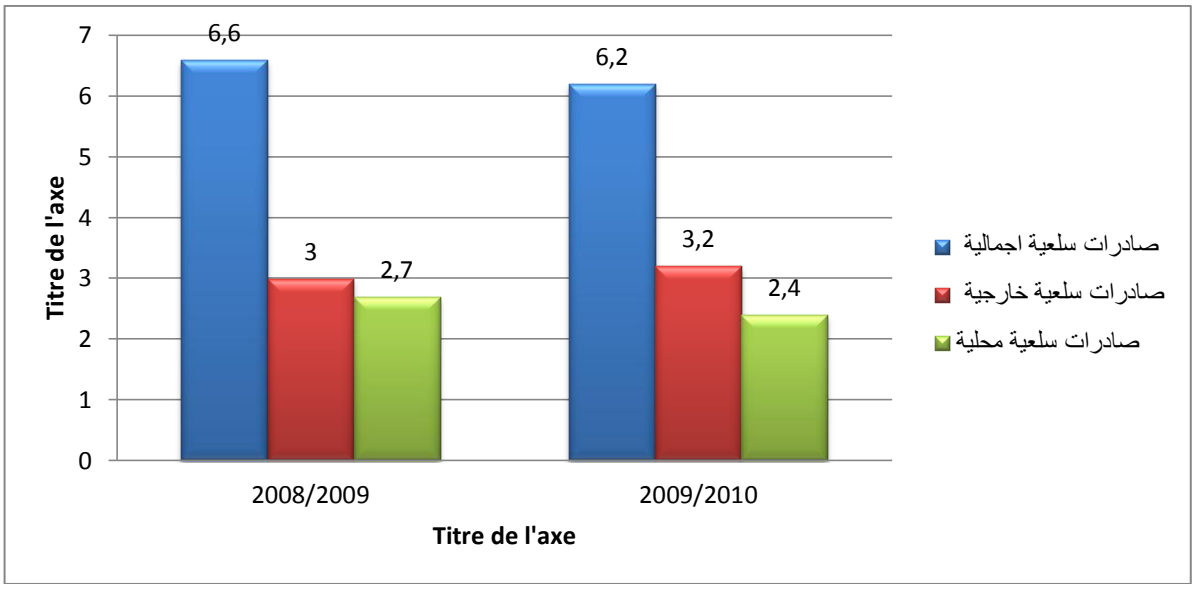

المصدر: التقرير السنوي **للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، 2010/2009، ص: 29.

*تتضمن الصادرات السلعية الاجمالية صادرات أخرى مثل صادرات التداول بين المناطق، والترانزيت والتشغيل للغير ولدى الغير.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن قيمة الصادرات السلعية الاجمالية قد انخفض إلى 6.2 مليار دولار خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي 2009/2008، إلا أننا نلاحظ في المقابل ارتفاع الصادرات السلعية الموجهة للتصدير للخارج ب 200 مليون دولار خلال العام المالي 2010/2009، وهذا على الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الهيئة للحد من آثار الأزمة المالية العالمية على هذه المشروعات، مثل تخفيض نسب التصدير الخارجي للمنتجات ذات المكون المحلي والسماح بتصديرها إلى الداخل، كما نلاحظ انخفاض في الصادرات السلعية المحلية من 2.7 مليار دولار خلال العام المالي 2009/2008 إلى 2.4 مليار دولار خلال العام المالي 2010/2009.

والشكل الموالي يبين تطور نسب مساهمة المناطق الحرة في نمو الصادرات الخارجية لمصر خلال الفترة 2005/2004 إلى 2010/2009:

الشكل رقم(11)/ تطور نسب مساهمة المناطق الحرة في نمو الصادرات الخارجية لمصر خلال الفترة 2005/2004 إلى 2010/2009:

الوحدة: نسبة مئوية (%)

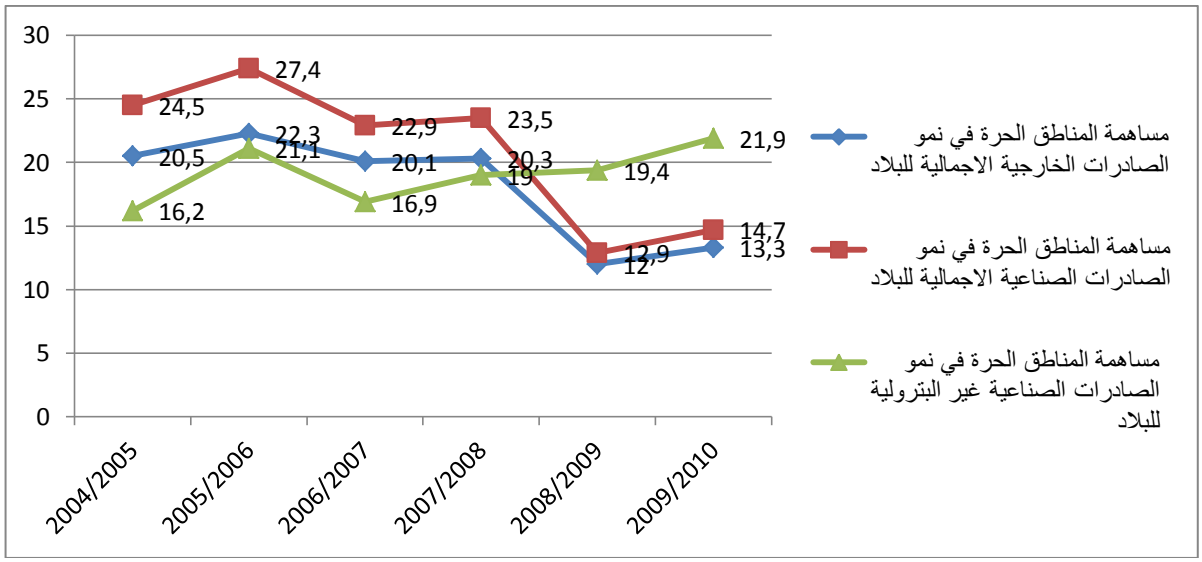

المصدر: التقرير السنوي **للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، 2010/2009، ص: 30.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن المناطق الحرة تساهم بنسبة معتبرة في الصادرات الخارجية الاجمالية لمصر فرغم انخفاض نسبة مساهمتها في نمو الصادرات الخارجية الاجمالية والصادرات الصناعية الاجمالية للبلاد خلال الأزمة العالمية إلى 12% و12.9% على التوالي وهذا راجع أيضا إلى خروج المشروعات العاملة في مجال تصنيع البترول واسالة الغاز الطبيعي وتصنيع الصلب والأسمدة من مظلة العمل بنظام المناطق الحرة تنفيذا لأحكام القانون رقم 114 الصادر في 2008/5/5، إلا أنها سجلت ارتفاعا في نسبة مساهمتها في الصادرات الخارجية والصناعية الاجمالية للبلاد إلى 13.3% و14.7% على التوالي خلال العام المالي2010/2009.

أما بالنسبة لمساهمة المناطق الحرة في نمو الصادرات الصناعية غير البترولية للبلاد فنلاحظ أن أكبر مساهمة لها كانت خلال العام المالي 2006/2005 بنسبة 22.3% ثم سجلت انخفاضا سنة 2007/2006 إلى 16.9% فقط لترتفع مرة اخرى خلال العام المالي 2008/2007 والعام المالي 2009/2008 إلى 19% ثم 19.4% على التوالي، ثم ارتفعت مساهمتها في نمو الصادرات الصناعية غير البترولية للبلاد إلى 21.9%خلال العام المالي 2010/2009 وهي نسبة جيدة، وتبين أهمية المناطق الحرة وقدرتها على دعم الصادرات وبالتالي قيادة الاقتصاد القومي.

رابعا/ مزايا وحوافز واعفاءات المناطق الحرة المصرية:

1- **المزايا:** تقدم المناطق الحرة المصرية المزايا التالية[1]:

- حرية اختيار مجال الاستثمار؛
- حرية تحويل الأرباح والمال المستثمر؛
- حرية الاستيراد من السوق المحلي أو الخارجي؛
- حرية تسعير المنتجات من السلع والخدمات؛
- حرية الاستيراد والتصدير دون القيد بسجل المصدرين والمستوردين.

2- **الحوافز:** تتمثل فيما يلي[2]:

- عدم وجود قيود على جنسية رأس المال؛
- عدم وجود حدود على حجم رأس المال؛
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع للقواعد الاستيرادية والجمركية المطبقة داخل البلاد؛
- يمنح المستثمرون الأجانب تسهيلات للإقامة داخل البلاد؛
- يمنح العاملون الأجانب بالمشروع تصاريح اقامة بناء على طلبه.

3- **الاعفاءات:** وتتمثل فيما يلي[3]:

- اعفاء الأصول الرأسمالية ومستلزمات الانتاج اللازمة لمزاولة نشاط المشروع عدا سيارات الركوب من الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم طوال فترة حياة المشروع؛
- اعفاء الواردات والصادرات من وإلى الخارج من الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم؛
- عدم خضوع المشروعات وارباحها لقوانين الضرائب والرسوم بمصر طوال حياة المشروع؛
- عدم خضوع واردات وصادرات المشروع من وإلى الخارج للإجراءات الجمركية العادية؛
- اعفاء واردات المشروع من السوق المحلي من ضريبة المبيعات؛
- اعفاء بضائع الترانزيت المحددة من سداد الرسوم المقررة على السلع الداخلة أو الخارجة؛
- اعفاء كامل المكونات المحلية للسلع المنتجة بمشروعات المناطق الحرة لدى احتساب الرسوم الجمركية عليها في حالة البيع للسوق المحلي (داخل البلاد)؛

---

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/2/27

[2] نفس المرجع.

[3] أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر: النشأة، التطور، الأهمية**، مرجع سبق ذكره، ص: 4.

- وتخضع مشروعات المناطق الحرة لرسم سنوي مقداره(1%) من قيمة البضائع عند الدخول بالنسبة لمشروعات التخزين، وبالنسبة لمشروعات التصنيع أو التجميع يُحصّل رسم مقداره (1%) على القيمة المضافة عند خروجها من المنطقة، كما تخضع المشروعات الخدمية التي لا يقتضي نشاطها ادخال أو اخراج سلع لرسم سنوي مقداره (1%) على اجمالي الايرادات التي تحققها.

4- **الضمانات الممنوحة لمشروعات المناطق الحرة:** تتمثل في[1]:

- عدم جواز تأميم المشروعات أو مصادرتها؛
- عدم جواز الحجز أو الاستيلاء على أحوال هذه المشروعات أو تجميدها أو التحفظ عليها أو فرض الحراسة عليها من غير الطريق القضائي؛
- عدم جواز نزع ملكية عقارات المشروعات إلاّ للمنفعة العامة حيث يشترط:
  - أن يكون الغرض الأساسي لنزع الملكية هو المنفعة العامة؛
  - أن يتم نزع ملكية العقار مقابل تعويض عادل يقدّر على أساس القيمة السوقية؛
  - عدم رفع الدعوى العمومية على المشروعات إلاّ بعد أخذ راي الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة.

خامسا/ مجالات ورسوم الاستثمار في المناطق الحرة المصرية:

1- **مجالات الاستثمار في المناطق الحرة المصرية:** يستطيع المستثمر الاستثمار في المناطق الحرة في عدة مجالات نبينها فيما يلي:

أ- مجالات الاستثمار بنظام المناطق الحرة العامة: في امكان المستثمر اقامة مشروعه بإحدى المناطق الحرة العامة في أي من مجالات الأنشطة الصناعية المختلفة فضلا عن بعض مجالات الأنشطة الخدمية بالإضافة إلى نشاط التخزين بغرض التصدير واعادة التصدير إلى خارج البلاد طالما كان مجال هذا النشاط مسموح بمزاولته بنظام المناطق الحرة وفقا لأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 بشأن ضمانات وحوافز الاستثمار ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

أ/1- الأنشطة الصناعية المسموح بمزاولتها بنظام المناطق الحرة: أتاحت الدولة المصرية للمستثمر ما يزيد عن 40 مجال نشاط صناعي تقليدي تتمثل في[2]:

- مجالات الصناعات الالكترونية؛
- مجالات الصناعات الجلدية والأحذية؛

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

[2] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/2/27

- مجالات الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية؛
- مجالات الصناعات الغذائية؛
- مجالات الصناعات المعدنية والانتاج المعدني؛
- مجالات الصناعات النسيجية والملبوسات؛
- مجالات الصناعات الكيماوية؛
- مجالات الصناعات المنزلية والأثاث والموبيليا؛
- مجالات الصناعات الخزفية والحجرية؛
- مجالات الصناعات الهندسية؛
- مجالات الصناعات الورقية والطباعة والتعبئة والتغليف.

أ/2- الأنشطة الصناعية غير التقليدية المسموح بمزاولتها بنظام المناطق الحرة:[1]

تتيح الهيئة للمستثمر اقامة مشروعه لمزاولة أحد مجالات الأنشطة الصناعية غير التقليدية بنظام المناطق الحرة المطلوبة بقوة لخدمة مشروعات التنمية ودفع عجلة التنمية دعما للاقتصاد القومي، نوجزها على النحو التالي:

- مجالات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة؛
- مجالات الصناعات التحويلية صديقة البيئة.

أ/3- الأنشطة الخدمية المسموح بمزاولتها بنظام المناطق الحرة: تتمثل فيما يلي[2]:

- مجالات انشاء وادارة وتشغيل المرافق والمشروعات؛
- مجالات البث الفضائي والانتاج الاعلامي؛
- مجالات الخدمات البترولية؛
- مجالات النشر المعلوماتي والاتصالات الرقمية؛
- مجالات النقل والشحن والخدمات اللوجستية.

ب-مجالات الاستثمار بنظام المناطق الحرة الخاصة:

توفر الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للمستثمر اقامة مشروعه بنظام المناطق الحرة الخاصة لمزاولة بعض مجالات الأنشطة الصناعية بالإضافة إلى بعض مجالات الأنشطة الخدمية، والتي لا تصلح داخل المناطق الحرة العامة تتمثل في[3]:

- مجالات تنمية الموانئ والخدمات اللوجستية المتعلقة بها؛

---

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/2/27

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

- مجالات تداول الحاويات والخدمات الفنية المتعلقة بها؛
- مجالات الصناعات البترولية المتخصصة والخدمات المتعلقة بها؛
- خدمات اعادة التأمين التكافلي وتقديم الخدمات الفنية المتعلقة بها؛
- مجالات تصميم وانشاء وادارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء؛
- مجالات صناعية كثيفة العمالة تحقق قيمة مضافة مرتفعة للاقتصاد القومي؛
- مجالات التصنيع الزراعي والغذائي والصناعات المرتبطة بها؛
- مجالات تربية وتسمين المواشي والدواجن والأسماك مع مزاولة الصناعات المرتبطة بها.

ت-أنشطة لا يجوز الترخيص بمزاولتها بنظام المناطق الحرة: لا يسمح بممارسة الأنشطة التالية[1]:

- صناعات الدخان والتبغ والتمباك والمعسل والسعوط (النشوق) والسجائر والسيجار؛
- صناعات الخمور والمشروبات الكحولية؛
- صناعات الأسلحة والذخائر والمتفجرات وغيرها مما يرتبط بالأمن القومي للبلاد.

2- رسوم الاستثمار في المناطق الحرة المصرية: تتمثل فيما يلي[2]:

أ- مقابل الخدمات:

- 0.5 ‰ من التكاليف الاستثمارية للمشروع بحد أدنى 100 دولار وبحد أقصى 1000 دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة؛

ب-رسم 1%: يحسب وفقا لطبيعة نشاط المشروع كما يلي:

- يسدده مشروع التصنيع على قيمة ما استحدث على السلعة من تصنيع أو أجرى عليها من تجميع عند خروجها من المنطقة الحرة؛
- يسدده مشروع التصنيع على قيمة السلع التي ترد إلى المشروع فور دخولها إلى المنطقة الحرة مع اعفاء تجارة الترانزيت محددة الوجهة من هذا الرسم؛
- يسدده مشروع الخدمات الذي لا يقتضي نشاطه الرئيسي ادخال أو اخراج سلع على اجمالي ما حققه من ايرادات.

ت-ضمان البضائع: تتمثل في[3]:

---

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:** على الموقع:
http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/2/27

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

- يقدم المشروع خطاب ضمان نهائي باسم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة ضمانا لسداد التزاماته من الرسوم التي قد تستحق عليه في حالة قدرته على سدادها تتحدد قيمته وفقا لطبيعة نشاط المشروع كما يلي:

- 1% من التكاليف الاستثمارية " للنشاط الصناعي" بحد أدنى 5000 دولار، وبحد أقصى 50 ألف دولار أو ما يعادلها من العملات الحرة؛
- 2% من التكاليف الاستثمارية "للنشاط التخزيني " بحد أدنى 10آلاف دولار، وبحد أقصى 100ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة؛
- 1% من التكاليف الاستثمارية " للنشاط الخدمي" بحد ادنى 10آلاف دولار، وبحد أقصى 100 ألف دولار أو ما يعادلها بالعملات الحرة.

وفي جميع الأحوال المنصوص عليها سابقا تلتزم الهيئة العامة بما يلي:

- تخفيض الضمان المالي بنسبة(15%) في حالة أداء المشروع لقيمته نقدا وبما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر؛
- تخفيض الضمان المالي بنسبة(50%) في حالة انتظام المشروع في سداد مستحقات الهيئة خلال السنوات الثلاث الأخيرة المتتالية السابقة وسلامة موقفه تجاه الهيئة.

ولمعرفة مدى قدرة الدولة المصرية وكفاءتها في تحصيل المستحقات المفروضة على مشروعات المناطق الحرة، سنقوم بعرض الجدول التالي الذي يبين توزيعات المتحصلات من الرسوم المستحقة للسنة المالية 2010/2009 مقارنة مع السنة المالية2009/2008.

الجدول رقم (09)/ توزيع المتحصلات من الرسوم المستحقة:

الوحدة: مليون دولار

القطاع	2009/2008	2010/2009	التغير %
خدمي	**55.1**	**51**	**-7.4**
صناعي	**19.8**	**16.5**	**-16.4**
تخزيني	**21.1**	**18.4**	**-12.8**
الاجمالي	**96.0**	**85.9**	**-10.5**

المصدر: تقرير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، 2010/2009، ص: 32.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ايرادات الدولة المصرية من الرسوم المستحقة قد انخفض في العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي 2009/2008 بنسبة 10.5% وهذا بسبب قيام الهيئة بتخفيض مقابل الانتفاع عن المساحات التي تقوم مشروعات المناطق الحرة العامة بمزاولة

أنشطة صناعية فيها من 3.5 دولار إلى 2 دولار للمتر المربع خلال العام المالي 2010/2009 وهذا ما يفسر انخفاض الرسوم المستحقة على النشاط الصناعي ب 16.4% خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي السابق، هذا فضلا عن انخفاض حجم نشاط مشروعات المناطق الحرة بنسبة تجاوزت 6.8% خلال العام المالي 2010/2009 مقارنة بالعام المالي 2009/2008 نتيجة آثار الأزمة العالمية على القدرات التصديرية لهذه المشروعات، وهذا ما أدى لانخفاض قيمة المتحصلات من الرسوم المستحقة.

أما الشكل التالي فيوضح توزيع المتحصلات من الرسوم المستحقة خلال العام المالي 2010/2009 حسب نوع الرسم.

الشكل الرقم (12)/ توزيع المتحصلات من الرسوم المربوطة والمستحقة خلال العام المالي 2010/2009 بحسب نوع الرسم

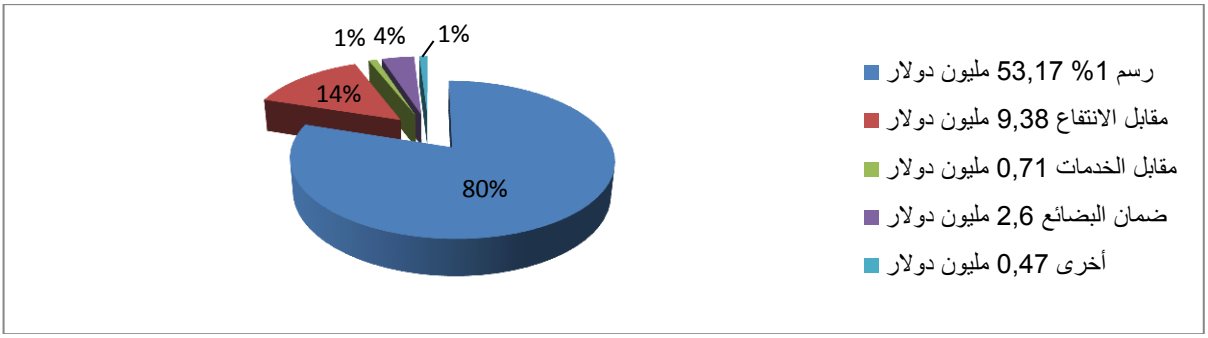

المصدر: تقرير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، 2010/2009، ص:33.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أكبر نسبة من الرسوم المحصلة كانت من الرسم 1% الذي يفرض وفقا لطبيعة نشاط المشروع كما سبق وأشرنا إليه بنسبة 80% من قيمة الرسوم المحصلة، يليها الرسم مقابل الانتفاع بنسبة 14% ثم الرسم المفروض مقابل ضمان البضائع بنسبة 4% ثم الرسم مقابل الخدمات والرسوم الأخرى بنسبة 1% من اجمالي الرسوم المحصلة.

المطلب الثاني/ أهم المناطق الحرة العامة في مصر

يوجد في مصر حاليا تسعة مناطق حرة عامة تم تجهيزها وتزويدها بالمرافق والبنية الأساسية، وقد بدأت النشاط بكل من محافظات القاهرة، الاسكندرية وبورسعيد والاسماعلية والسويس ودمياط والسادس من أكتوبر والمنوفية وقنا، كما يوجد نحو 239 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة، وفيما يلي عرض لأهم المناطق الحرة العامة المصرية:

أولا/ المنطقة الحرة ببورسعيد:

1- نشأة المنطقة الحرة ببورسعيد:

تعود الجذور التاريخية للمنطقة الحرة ببورسعيد إلى الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس في سنة 1902، حيث نص الاتفاق على انشاء منطقة حرة برية بحرية وتوسيع ميناء بورسعيد، لكن حدود هذه المنطقة اقتصرت على الحدود الخاصة بالميناء، ثم في سنة 1952 صدر القانون رقم 306، والذي ينظم اقامة المناطق الحرة في مصر، وبعد تأميم القناة في سنة 1956 عرفت المنطقة الحرة تراجعا ملحوظا في نشاطها بسبب الاضطرابات التي شهدتها مصر، من بينها العدوان الثلاثي على مصر، كما صدر في عام 1966 القانون رقم 51 المتعلق بتنظيم المنطقة الحرة ببورسعيد لكنه توقف بسبب الحرب العربية الاسرائيلية في سنة 1967، وفي بداية السبعينات سعت الحكومة المصرية خطوات جادة لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث صدر في سنة 1971 القانون رقم 65 والمسمى بقانون استثمار رأس المال العربي والمناطق الحرة المتعلق بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وقد وافق مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار في اجتماعه 188 بتاريخ 1975/06/28 على انشاء المنطقة الحرة العامة ببورسعيد[1].

2- مميزات الموقع:

تقع المنطقة على مساحة 729 ألف م^2 بجوار ميناء بورسعيد البحري كملتقى لطرق المواصلات الداخلية والخارجية فضلا عن سمعتها العالمية كملتقى لثلاث قارات هي آسيا وافريقيا وأوروبا، والمنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق داخلية وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وتليفونات بالإضافة إلى الغاز الطبيعي الذي يجري توصيله لمشروعات المنطقة [2].

3- انجازات المنطقة حتى سنة 2014:

ساهمت المنطقة الحرة ببورسعيد بتحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

أ- جذب الاستثمارات: وفيما يلي سنقوم بعرض عدد المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد وحجم رأسمالها في: 2014/12/31.

---

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[2] **وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، على الموقع: http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/FreeZone.aspx ، تاريخ الاطلاع:2016/02/27.

الجدول رقم (10): الاستثمارات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد حتى سنة 2014

الوحدة: مليون دولار

النشاط	العدد	رأس المال	التكلفة الاستثمارية
صناعي	41	140	333
تخزيني	19	35	106
خدمي	10	207	409
الاجمالي	70	382	848

المصدر: البوابة الالكترونية لمحافظة بورسعيد، على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg/invest/free/default.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/1.

ويمكن توضيح الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(13): الاستثمارات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد حتى سنة 2014

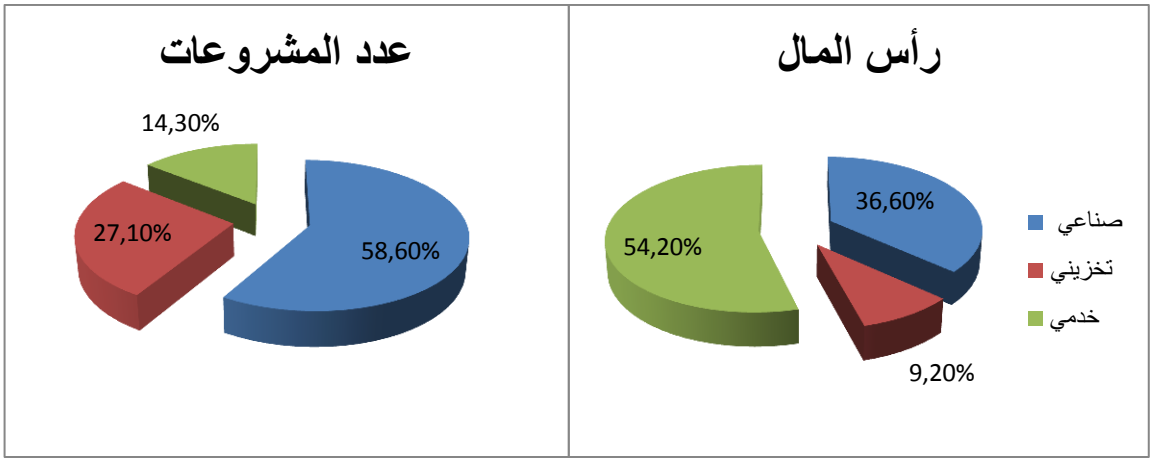

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابق أن المنطقة الحرة ببورسعيد استقطبت عدة مشروعات منها ذات طابع صناعي ب41 مشروع تليه ذات الطابع التخزيني بـــ 19 مشروع وأخيرا المشروعات الخدمية ب10 مشاريع، لكن بالرغم من أن هناك 10 مشروعات خدمية فقط إلا أن حجم رأسمالها فاق 207 مليون دولار أي بنسبة 54.2% من حجم رأس مال المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد، ولكن على الرغم من أن المنطقة الحرة ببورسعيد استطاعت جذب استثمارات إلا أنها تبقى بعيدة عن ما هو متوقع.

ب-توفير فرص العمل: الجدول التالي يبين عدد اليد العاملة في المنطقة الحرة ببورسعيد.

الجدول رقم(11)/ عدد العمال داخل المنطقة الحرة ببورسعيد

النشاط	عدد المشروعات	عدد العمالة	متوسط العمالة في كل مشروع
صناعي	41	25594	624
تخزيني	19	261	14
خدمي	10	2221	222
الاجمالي	**70**	**28076**	**401**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات متوفرة **في البوابة الالكترونية لمحافظة بورسعيد**، على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg/invest/free/default.aspx، تاريخ الاطلاع:2016/03/1.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المشروعات الصناعية في المنطقة الحرة ببورسعيد توفر فرص عمل كثيرة مقارنة بالمشروعات الخدمية والتخزينية، حيث توفر 25594 فرصة عمل بمتوسط 624 فرصة عمل لكل مشروع، تليها المشروعات الخدمية حيث توفر ما لا يقل عن 2221 فرصة عمل بمتوسط 222 فرصة عمل في كل مشروع أما النشاط التخزيني فلا يوفر فرص عمل كثيرة حيث يوفر 261 فرصة عمل فقط أي بمتوسط 14 فرصة عمل في المشروع وهذا راجع لطبيعة النشاط الذي لا يتطلب يد عاملة كثيفة.

ت-المساهمة في الصادرات: حيث يبين الجدول التالي صادرات المشروعات المقامة دخل المنطقة الحرة ببورسعيد:

الجدول رقم(12)/ صادرات المشروعات المقامة داخل المنطقة الحرة ببورسعيد

الوحدة: مليون دولار

النشاط	صادرات خارج البلاد	صادرات السوق المحلي	اجمالي الصادرات
صناعي	340	30	370
تخزيني	40	16	56
خدمي	0	0	0
الاجمالي	**380**	**46**	**426**

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات متوفرة **في البوابة الالكترونية لمحافظة بورسعيد**، على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg/invest/free/default.aspx، تاريخ الاطلاع:2016/03/1.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مشروعات المنطقة الحرة ببورسعيد تساهم في الصادرات الموجهة لخارج الدولة كما أنها تقوم بالتصدير للسوق المحلية للدولة حيث نلاحظ أن المشروعات الصناعية تصدر ما قيمته 340 مليون دولار إلى الخارج و30 مليون دولار تصدرها للسوق المحلي، في المقابل نلاحظ أن حجم الصادرات التي تحققها المشروعات ذات الطابع التخزيني ضعيفة حيث لا تتجاوز 40 مليون دولار بالنسبة للصادرات الموجهة للخارج وما قيمته 16 مليون دولار للسوق المحلي. وبصفة عامة فإن مشروعات المنطقة الحرة ببورسعيد تصدر ما قيمته 426 مليون دولار، ورغم هذه القيمة إلاّ أنها تبقى بعيدة كل البعد عن ما هو مرجو من المنطقة.

ثانيا/ المنطقة الحرة بالإسكندرية:

تعتبر المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية من أكبر وأعرق المناطق الحرة العامة المصرية حيث أقامتها الدولة منذ عام 1973 بالعامرية، وتقع المنطقة الحرة العامة بالإسكندرية على بعد 20كلم عن مطار النزهة الدولي وميناء الاسكندرية البحري على مساحة نحو 5.7 مليون م^2 وعلى بعد 7 كلم من ميناء الدخيلة البحري و20 كلم من مطار برج العرب الدولي، ووقوعها على أول طريق الاسكندرية القاهرة الصحراوي يجعلها ملتقى لشبكة من الطرق تربطها بالطريق الساحلي الدولي الذي يربط شمال افريقيا بدول غرب آسيا بدول جنوب أوروبا عبر محور دولي للنقل البري بين القارات الثلاث. كما أن المنطقة الحرة بالإسكندرية مزودة بالمرافق ومقومات البنية التحتية لتوفير مختلف الخدمات التي تلبي احتياجات المشروعات لمزاولة نشاطاتها من شبكة طرق داخلية ومياه وصرف صحي وكهرباء وانارة واتصالات فضلا عن محطة لمعالجة الصرف الصناعي[1].

والجدول التالي يبين أهم مؤشرات المنطقة الحرة بالإسكندرية.

الجدول رقم(13)/ مؤشرات المنطقة الحرة بالإسكندرية

المساحة الكلية	5683 ألف م^2
المساحات الشاغرة	**39 ألف م^2**
متوسط المساحة لكل مشروع	**5000 م**
متوسط رأس المال لكل مشروع	**3 مليون دولار**
متوسط الصادرات السنوية لكل مشروع	**5.5 مليون دولار**
متوسط فرص العمل التي يوفرها كل مشروع	**60 فرصة عمل**
أهم الدول التي يتم التصدير لها	**الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03.

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx ،تاريخ الاطلاع: 2016/3/03

ثالثا/ المنطقة الحرة بالسويس:[1]

تعتبر المنطقة الحرة العامة بالسويس أول مناطق الجيل الثاني من المناطق الحرة العامة المصرية التي أقامتها الدولة منذ عام 1993 على ثلاث مواقع هي منطقة بورتوفيق ملاصقة لميناء السويس البحري ومنطقتي الأدبية وعتاقة.

وتقع المنطقة الحرة العامة بكل من الأدبية وعتاقة على الطريق السويس السخنة السريع أما محطة كهرباء عتاقة الذي يربطهما بميناء السخنة المحوري على مسافة 25 كلم والذي يطل على طريق الملاحة الدولية بالبحر الأحمر كمنفذ تصديري إلى الدول العربية ودول الآسيان ودول جنوب وشرق القارة الافريقية، كما يربط هذا الطريق كلا المنطقتين بالمنطقة الحرة العامة ببورتوفيق المجاورة لميناء السويس البحري على بعد 40 كلم والذي يعتبر البوابة الجنوبية لأهم مجرى ملاحي، وهو قناة السويس على طريق الملاحة الدولية كمنفذ تصديري إلى دول الاتحاد الأوروبي وحوض المتوسط والأمريكيتين.

هذا ويتميز كل موقع من المواقع الثلاثة للمنطقة الحرة العامة بالسويس بانه مزود بشبكة متكاملة من المرافق وخدمات البنية الأساسية التي تعمل على درجة عالية من الكفاءة، من شبكات للمياه والصرف الصحي والصناعي وشبكة للاتصالات الهاتفية وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) فائقة السرعة، فضلا عن محطة مجاورة لكل موقع لتوفير الكهرباء جهد متوسط/ منخفض وشبكة للطرق والانارة الداخلية، فضلا عن احاطة كل موقع بسور خارجي مزود بأبراج للحراسة.

والجدول الموالي يبين أهم مؤشرات المنطقة الحرة بالسويس.

الجدول رقم(14)/ مؤشرات المنطقة الحرة بالسويس

المساحة الكلية	1217 ألف $م^2$
المساحات الشاغرة	**246 ألف $م^2$**
متوسط المساحة لكل مشروع	**3250 م**
متوسط رأس المال لكل مشروع	**4 مليون دولار**
متوسط الصادرات السنوية لكل مشروع	**2 مليون دولار**
متوسط فرص العمل التي يوفرها كل مشروع	**45 فرصة عمل**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03.

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/3/03

رابعا/ المنطقة الحرة بمدينة نصر:

تقع هذه المنطقة بمدينة نصر شرق مدينة القاهرة وتبعد حوالي 15 كلم عن ميناء القاهرة حيث يسهل الاتصال بالأسواق الخارجية وتتميز بتوافر مصادر قريبة للقوى العاملة ووسائل النقل الأخرى وبدأ العمل في انشائها سنة 1977 وتبلغ مساحتها الاجمالية 765 الف م^2، وقد خطط لها أن تكون منطقة للصناعات الخفيفة التي تعتمد على النقل الجوي في التصدير، وقد تم انشاء أماكن خدمية بالمنطقة لتقديم وتوفير خدمات متميزة للمستثمرين والمشاريع المقامة داخل المنطقة مثل مكاتب لشركات التأمين المتخصصة، مكتب الهيئة القومية للبريد[1].

والجدول التالي يبين أهم مؤشرات المنطقة الحرة العامة بمدينة نصر:

الجدول رقم(15)/ مؤشرات المنطقة الحرة بمدينة نصر

المساحة الكلية	756 ألف م^2
المساحات الشاغرة	**26 ألف م^2**
متوسط المساحة لكل مشروع	**3000 م**
متوسط رأس المال لكل مشروع	**3.5 مليون دولار**
متوسط الصادرات السنوية لكل مشروع	**4.5 مليون دولار**
متوسط فرص العمل التي يوفرها كل مشروع	**160 فرصة عمل**
أهم الدول التي يتم التصدير لها	**الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي**

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03.

خامسا/ مناطق حرة عامة أخرى: بالإضافة إلى المناطق الحرة السابقة هناك مناطق أخرى نوجزها فيما يلي:

1- **المنطقة الحرة العامة بالإسماعلية:** تأسست المنطقة الحرة العامة بالإسماعلية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 904 لسنة 1995 على مساحة 677 فدان تم الانتهاء من ترفيق وتجهيز المرحلة الثانية 128 فدان، وجاري استقبال المستثمرين لإقامة مشروعاتهم الاستثمارية لشغلها[2].

2- **المنطقة الحرة العامة الاعلامية:** تأسست المنطقة الحرة الاعلامية بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2000 والمعدل بالقرار رقم 3269 لسنة 2009 على مساحة 580 فدان، داخل مدينة الانتاج الاعلامي بمدينة السادس من أكتوبر على بعد 30 كلم غربا من قلب العاصمة

[1] منور أوسرير : **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 190.

[2] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/3/03

المصرية، تتولى تشغيلها وادارتها الشركة المصرية لمدينة الانتاج الاعلامي والشركة المصرية للأقمار الصناعية والشركة المصرية للقنوات الفضائية[1].

3- المنطقة الحرة العامة بقفط: تأسست المنطقة الحرة بقفط بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 321 لسنة 2005، على مساحة 216 فدان على طريق فقط/ القصير بجوار المنطقة الصناعية بقفط في منتصف المسافة بين مدينة قنا ومدينة الأقصر المعروفة دوليا بأنها أكبر متحف مفتوح للآثار على مستوى العالم[2].

4- المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم: تأسست المنطقة الحرة بشبين الكوم بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1143 لسنة 2004 علة مسطح مساحته 84 ألف م^2 (20 فدان) بالإضافة إلى 13 ألف م^2 ادوار متكررة لمبنى متعدد الأدوار على مسطح 4600 م^2 بالركن الجنوبي الغربي لشركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج أمام محطة الشهيد عاطف السادات بمدينة شبين الكوم بمحافظة المنوفية بوسط الدلتا[3].

5- المنطقة الحرة العامة بدمياط: تقع المنطقة في موقع فريد على البحر الأبيض المتوسط مباشرة يتميز بملاصقته لسور ميناء دمياط على مساحة 190 فدان على بعد 55 كلم غرب ميناء بورسعيد على البحر الأبيض المتوسط والمدخل الشمالي لقناة السويس، وتتميز المنطقة الحرة بدمياط بوجود بوابة مشتركة بين المنطقة والميناء مما يوفر في نفقات النقل والتأمين لتداول البضائع بين المنطقة والميناء واتمام جميع الاجراءات الجمركية مباشرة بداخل المنطقة، بالإضافة إلى أن المنطقة مزودة بكافة مرافق البنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وتليفونات... [4].

والجدول الموالي يوضح بعض مؤشرات هذه المناطق الحرة:

---

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة**: على الموقع: http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx،تاريخ الاطلاع: 2016/3/03

[2] نفس المرجع.

[3] نفس المرجع.

[4] **وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة**، على الموقع: http://www.tpegypt.gov.eg/Arabic/FreeZone.aspx ، تاريخ الاطلاع:2016/03/03.

الجدول رقم (16)// مؤشرات المناطق الحرة المصرية

المؤشرات	المنطقة الحرة العامة بالإسماعلية	المنطقة الحرة العامة الاعلامية	المنطقة الحرة العامة بقفط	المنطقة الحرة العامة بشبين الكوم	المنطقة الحرة العامة بدمياط
المساحة الكلية	464 ألف م^2	205 مليون م^2	912 ألف م^2	98 ألف م^2	798 ألف م^2
المساحة الشاغرة	21 ألف م^2	تم تخصيصها بالتنسيق مع شركات البنية الأساسية للمنطقة	464 ألف م^2	2204 م^2	لا توجد مساحة شاغرة
متوسط المساحة لكل مشروع	5750 م^2	–	5000 م^2	4100 م^2	–
متوسط رأس المال لكل مشروع	11 مليون دولار	13.25 مليون دولار	10 مليون دولار	1 مليون دولار	–
متوسط الصادرات السنوية لكل مشروع	5 مليون دولار	–	4 مليون دولار	6 مليون دولار	–
متوسط فرص العمل التي يوفرها كل مشروع	215 فرصة عمل	105 فرصة عمل	175 فرصة عمل	105 فرصة عمل	–
أهم الدول التي يتم التصدير لها	دول الاتحاد الأوروبي والو م أ	الدول العربية و الو م أ	الدول العربية ودول الآسيان	الدول العربية ودول جنوب شرق آسيا	–

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية: على الموقع:

http://www.gafi.gov.eg/Arabic/StartaBusiness/InvestmentZones/Pages/FreeZones.aspx، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن هذه المناطق الحرة معظمها قادر على استقبال مشروعات جديدة ما عدا المنطقة الحرة بدمياط التي اكتمل عدد المشروعات التي يمكن اقامتها داخلها كما نلاحظ اختلاف في حجم رأس المال المستثمر لكل مشروع حيث يتراوح من 1 مليون إلى 13.25 مليون دولار، كما نلاحظ تقارب في مساهمة هذه المناطق في الصادرات السنوية حيث تتراوح مساهمة كل

مشروع في المناطق الحرة في الصادرات السنوية بين 4 مليون دولار و6 مليون دولار، ونفس الشيء نلاحظ أن المشروعات المقامة داخل هذه المناطق تساهم في توفير فرص عمل معتبرة، أما عن الدول التي يتم التصدير لها في الغالب الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الأمريكيتين.

المطلب الثالث/ دور المناطق الحرة المصرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تسعى مصر لإنشاء المناطق الحرة في محاولة منها لزيادة الصادرات وجذب الاستثمارات الاجنبية وادخال التكنولوجيا المتطورة وخلق المزيد من فرص العمل، لذلك سنقوم في هذا المطلب بعرض مدى قدرة المناطق الحرة المصرية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر (2014/2004):

الشكل التالي يبين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من العام المالي 2004/2003 إلى 2014/2013.

الشكل رقم (14)/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر من 2004/2003إلى 2014/2013

الوحدة: مليار دولار

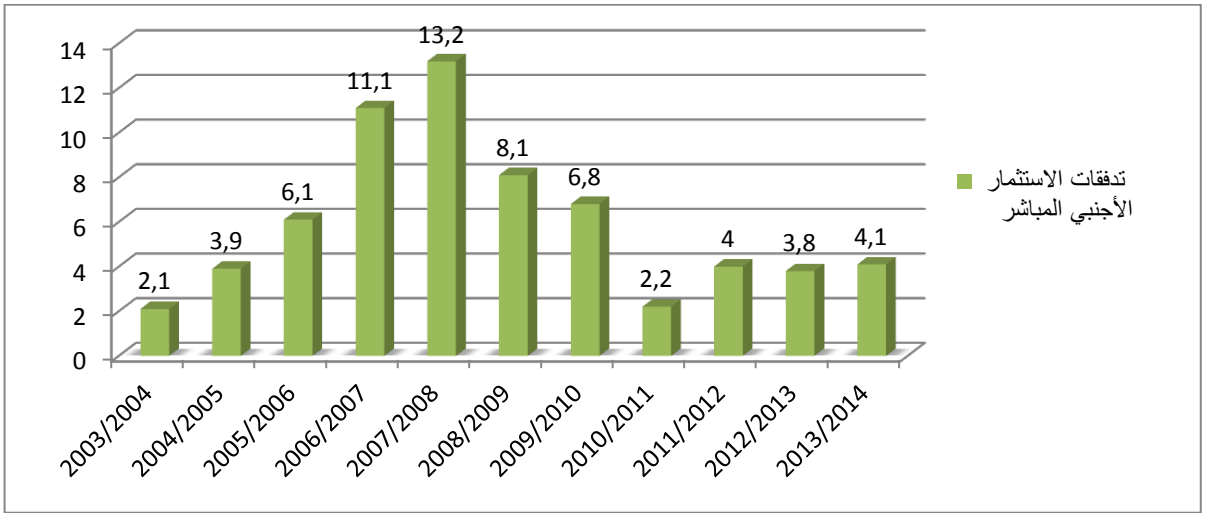

المصدر: تقرير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**، الربع الرابع 2014/2013، ص: 20.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر بلغ ذروته خلال العام المالي 2008/2007 ليشهد تراجع مستمر خلال السنوات الموالية حتى سنة 2011/2010 حيث تراجع صافي التدفقات إلى 2.2 مليار دولار وهذا راجع للأوضاع الأمنية غير مستقرة في مصر لسنة 2011، ثم شهدت ارتفاع خلال العام المالي 2012/2011 لتصل إلى 4.1 مليار دولار خلال العام المالي 2014/2013 مسجلة ارتفاع طفيف مقارنة بالعام المالي 2013/2012 وهذا راجع لارتفاع صافي التدفق الداخل للاستثمارات في قطاع البترول لنحو 1.6 مليار دولار مقابل نحو 1

مليار دولار خلال العام المالي 2013/2012 في حين سجل صافي التدفق للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها تراجع بمعدل 6.7% لتبلغ نحو 2.2 مليار دولار خلال العام المالي 2014/2013 مقارنة ب 2.4 مليار دولار خلال العام المالي 2013/2012.

والجدول التالي يبين التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر خلال الفترة من 2006/2005إلى 2013/2012.

الجدول رقم(17)/ التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2006/2005 إلى 2013/2012

الوحدة: مليار دولار

البيان	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010	/2010 2011	/2011 2012	/2012 2013
تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال	3.35	5.23	6.4	2.3	2.7	2.2	2.1	2.4
طرح الأصول والشركات لغير المقيمين	0.91	2.77	2.3	0.03	0.2	0.0	1.7	0.3
قطاع البترول	0.02	0.04	4.1	5.4	3.6	0.2-	0.1	0.3
الاستثمارات العقارية	1.83	3.01	0.4	0.1	0.3	0.1	0.1	0.1
صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	6.11	11.05	13.2	8.1	6.8	2.2	4.0	3.0

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير الربع الرابع للعام المالي 2013/2012، ص: 18، والتقرير السنوي لسنة 2013 ص: 36 **للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**.

والشكل الموالي يوضح الجدول السابق.

الشكل رقم(15)/ التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2006/2005 إلى 2013/2012

الوحدة: مليار دولار

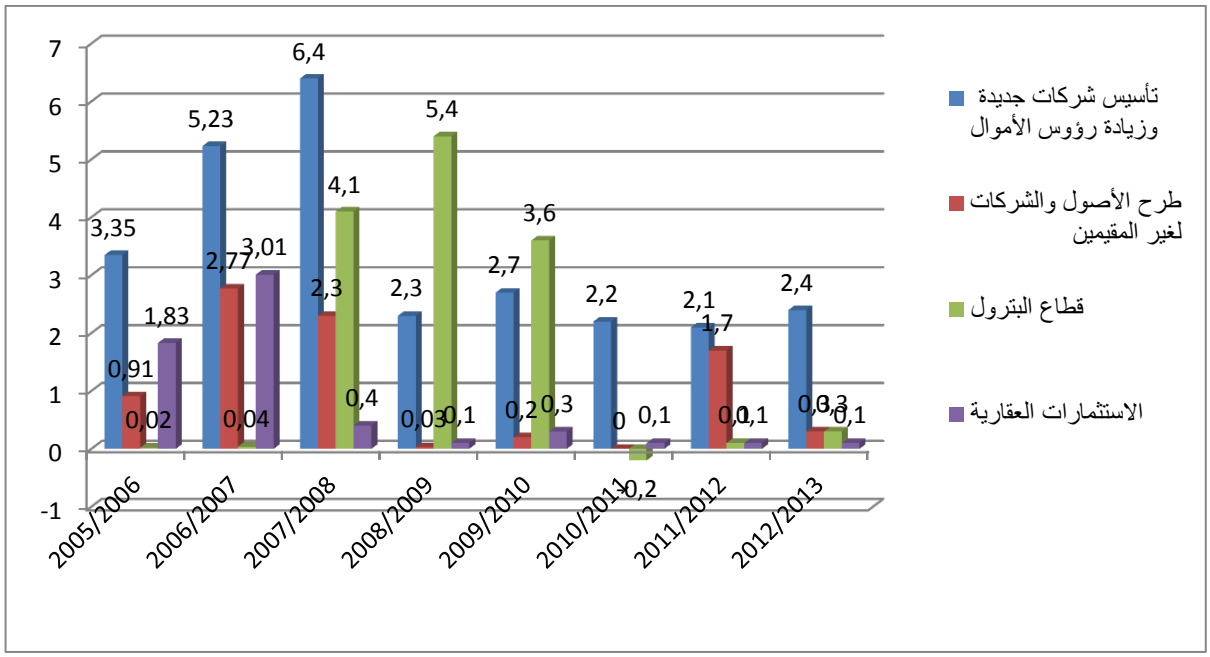

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ أن هناك تباين في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر حيث نلاحظ أن تدفقات الاستثمار وصلت حد 13.2 مليار دولار خلال العام المالي 2008/2007 وهذا راجع لارتفاع حجم الاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال إلى 6.4 مليار دولار هذا رغم انخفاض حجم الاستثمارات العقارية إلى 0.4 مليار دولار مقارنة ب 3.01 مليار دولار خلال العام المالي 2007/2006، كما نلاحظ انخفاض كبير في قيمة الاستثمارات خلال العام المالي 2011/2010، كما نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم الاستثمارات خلال العام المالي الموالي، ولكن رغم هذا الارتفاع إلا أنه يبقى ضعيفا حيث لم يتجاوز 4 مليار دولار.

ثانيا/ الاستثمار بالمناطق الحرة المصرية:

قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروعات التي تعمل تحت مظلة المناطق الحرة في ظل محدودية المساحات المتاحة للمشروعات في مواجهة الطلبات المتزايدة من المستثمرين لإقامة مشروعات جديدة بنظام المناطق الحرة العامة أو للتوسع في مشروعاتهم القائمة، وقد قامت الهيئة باتخاذ عدد من الاجراءات التي تكفل الاستغلال الاقتصادي لهذه المساحات، و وقد ادت هذه الاجراءات إلى نجاح الهيئة في سحب

مساحات كانت بحوزة 36 مشروع تم إلغاؤها واعادة تخصيصها لمشروعات جديدة أو للتوسع في مشروعات قائمة.

والشكل التالي يبين توزيع المساحات المتاحة للمشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا لطبيعة الأنشطة.

الشكل رقم (16)/ توزيع المساحات المتاحة للمشروعات بالمناطق الحرة العامة وفقا لطبيعة الأنشطة

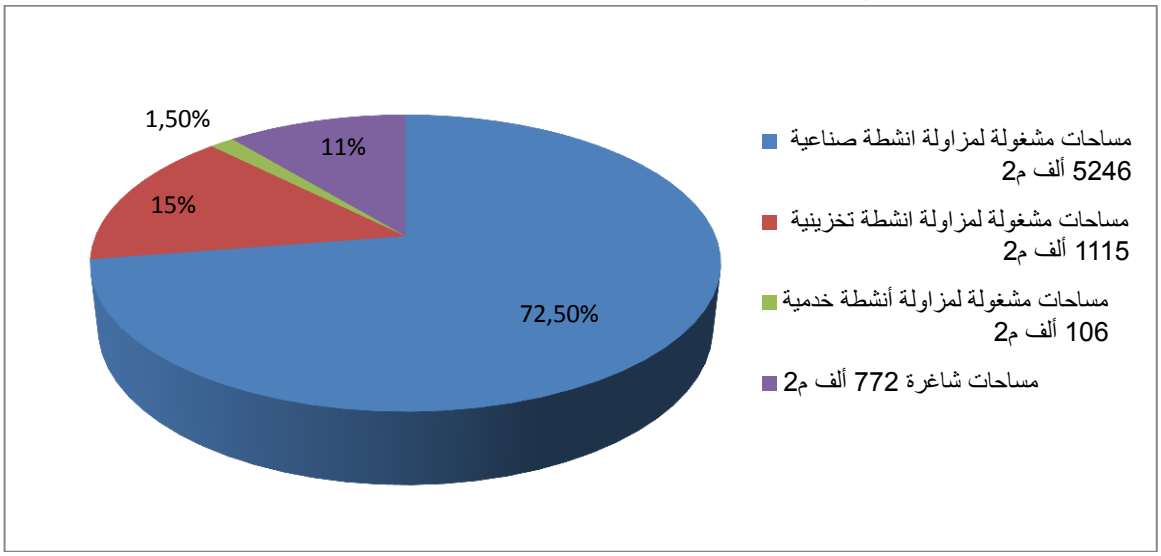

المصدر: تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية، 2010/2009، ص: 68.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن المناطق الحرة المصرية العامة بلغت المساحة المشغولة بها 89% من المساحة الاجمالية البالغة 10.7 مليون م^2، كما نلاحظ أن الأنشطة الصناعية قد أخذت حصة الأسد من اجمالي المساحات المشغولة حيث احتلت 72.5% من المساحة المشغولة، تليها الأنشطة التخزينية بنسبة 15%، أما الأنشطة الخدمية فلم تتجاوز حصتها 1.5% من اجمالي المساحات المشغولة، وتجدر الاشارة إلى أنه تم استبعاد المساحات الاجمالية للمنطقة الحرة العامة بقفط البالغة 625 ألف م^2، باعتبار هذه المنطقة جاري العمل على تجهيزها واعادة تأهيل بنيتها.

والجدول الموالي يبين موقف الاستثمار بالمناطق الحرة خلال الفترة2004إلى الربع الأول من 2014.

الجدول رقم(18)/ الاستثمار بالمناطق الحرة خلال الفترة 2005/2004 إلى الربع الأول من العام المالي 2014/2013

البيان	2004 / 2005	2005 / 2006	2007 / 2008	2008 / 2009	2009 / 2010	2010 / 2011	2011 / 2012	2012 / 2013	الربع الأول /2013 2014
عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة	778	820	1138	1160	1132 *	1120 *	1108 **	1135 **	1120
رؤوس الأموال المستثمرة (مليار دولار)	1.88	-	6.94	7.4	7.5	9.3	9.1	9.24	10.4
المساهمات العربية والأجنبية (مليار دولار)	-	-	1.99	1.86	1.76	1.9	1.9	1.9	1.92
تكاليف الاستثمارية (مليار دولار)	-	-	-	14.1	14.96	17.1	17.9	18.8	21.6
فرص العمل التي توفرها (ألف عامل)	114.7	177	231	216.8	232.1	224.9	213.9	205.8	206
الأجور السنوية المستهدفة (مليون دولار)	-	-	231	219	352	360	264	323	234
عدد المشروعات التي بدأت النشاط	-	-	-	-	-	882	883	887	890
حجم النشاط للمشروعات خلال العام (مليار دولار) [1]***	4.6	5.6	11.3	11.7	10.9	14.9	16.2	15.3	4

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية** وتقارير **وزارة الاستثمار المصرية.**

يمثل الجدول السابق موقف الاستثمار بالمناطق الحرة العامة المصرية بصفة عامة خلال الفترة من العام المالي2005/2004 إلى غاية العام المالي 2014/2013 ما عدا العام المالي 2007/2006 (لعدم توفر البيانات)، وسنقوم من خلال عرض بعض الجداول والأشكال بتوضيح أدق للمعلومات الواردة في هذا الجدول.

---

*لا يتضمن عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة عدد 31 مشروع تم الموافقة على اقامتها بنظام المناطق الحرة الخاصة برؤوس أموال وتكاليف استثمارية مستهدف أن تتجاوز 373 مليون دولار و1.41 مليار دولار، وتوفر ما يزيد على 26 ألف فرصة عمل، جاري متابعة استكمال باقي اجراءات تأسيسها واستصدار قرارات الترخيص بمزاولة أنشطتها.

** لا يتضمن عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة عدد 23 مشروع تم الموافقة على اقامتها بنظام المناطق الحرة الخاصة برؤوس أموال وتكاليف استثمارية مستهدف أن تتجاوز 686.3 مليون دولار و4.62مليار دولار، وتوفر ما يزيد على 32.9ألف فرصة عمل، جاري متابعة استكمال باقي اجراءات تأسيسها واستصدار قرارات الترخيص بمزاولة أنشطتها.

*** **حجم النشاط للمشروعات:** يمثل حجم الصادرات الاجمالية للمشروعات التي تزاول أنشطة صناعية وتخزينية ورقم أعمال الصادرات الخدمية للمشروعات التي تزاول أنشطة خدمية.

والشكل التالي يبين تطور عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة:

الشكل رقم(17)/ تطور عدد المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة خلال الفترة من 2008/2007 إلى 2014/2013

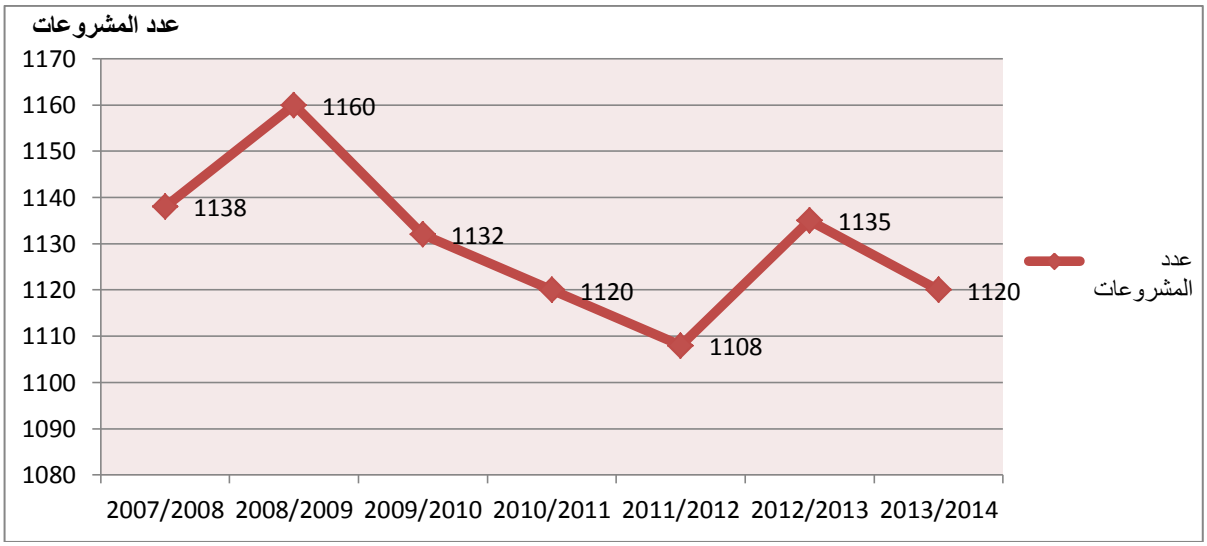

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنه في العام المالي 2009/2008 استقبلت المناطق الحرة أكبر عدد من المشروعات بلغت 1160 مشروعا، ثم شهدت تراجعا خلال السنوات اللاحقة حتى سنة 2012/2011 حيث أصبحت 1108 مشروع وهذا راجع للسياسة التي تتبعها الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التي تهدف إلى ترشيد الموافقات الصادرة للعمل بنظام المناطق الحرة، كما نلاحظ أنه في العام المالي 2013/2012 ارتفع عدد المشروعات ليصل 1135 مشروع ثم انخفض مرّة أخرى إلى 1120 خلال الربع الأول للعام المالي 2014/2013.

والشكل الموالي يبين تطور رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة المصرية:

الشكل رقم (18)/ تطور رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة المصرية خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من العام المالي 2014/2013

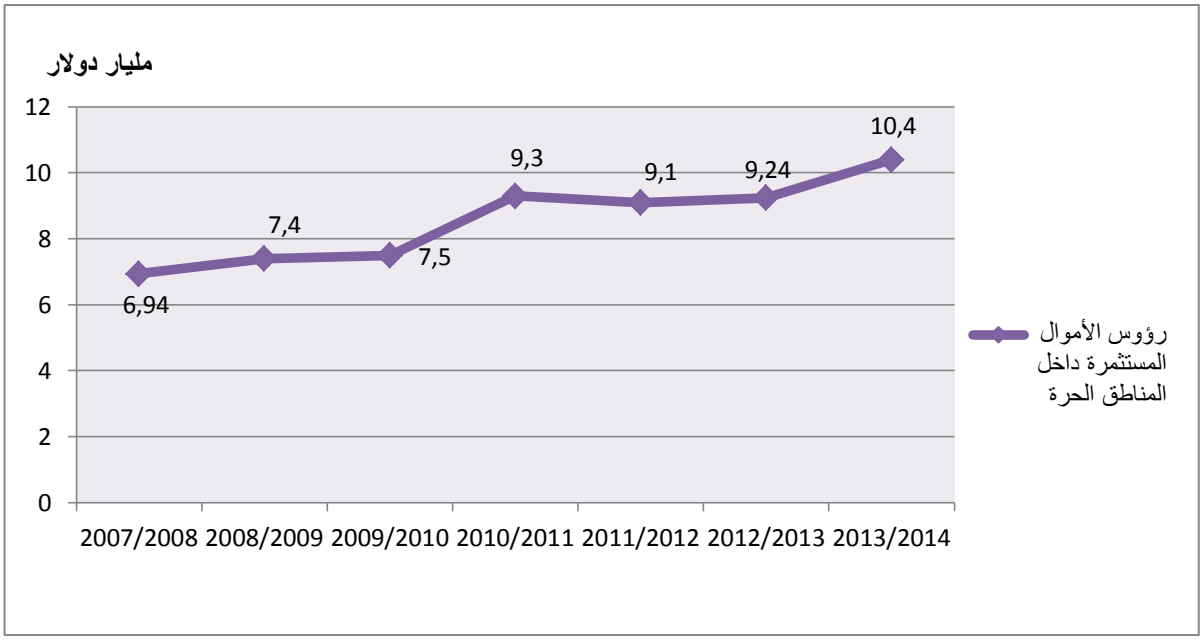

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 18.

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن تدفقات رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة المصرية في ارتفاع مستمر، حيث بلغت 9.3 مليار دولار خلال العام المالي 2011/2010 على الرغم من انخفاض عدد المشروعات في المناطق الحرة نتيجة سحب التراخيص من بعض الشركات، ثم انخفضت بقيمة صغيرة خلال العام المالي 2012/2011 إلى 9.1 مليار دولار، لترتفع خلال الربع الاول من العام المالي 2014/2013 إلى 10.4 مليار دولار.

والجدول الموالي يبين رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة حسب نوع المساهمات خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من 2014/2013:

الجدول رقم (19)/ رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة حسب نوع المساهمات خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من 2014/2013

السنوات	07/ 08	%	08/ 09	%	09/ 10	%	10/ 11	%	11/ 12	%	12/ 13	%	الربع الأول من 13/ 14	%
رؤوس الأموال المستثمرة (مليار دولار)	6.94	100 %	7.4	100 %	7.5	100 %	9.3	100 %	9.1	100 %	9.24	100 %	10.4	100 %
المساهمات العربية والأجنبية (مليار دولار)	1.99	28.7 %	1.86	25.1 %	1.76	23.5 %	1.9	20.4 %	1.9	20.9 %	1.9	20.6 %	1.92	18.5 %
مساهمات المصرية (مليار دولار)	4.95	71.3 %	5.54	74.9 %	5.74	76.5 %	7.4	79.6 %	7.2	79.1 %	7.34	79.4 %	8.48	81.5 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (18).

ولتوضيح الجدول السابق سنقوم بعرض الشكل التالي.

الشكل رقم(19)/ رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة حسب نوع المساهمات خلال الفترة من 2008/2007 إلى الربع الأول من 2014/2013

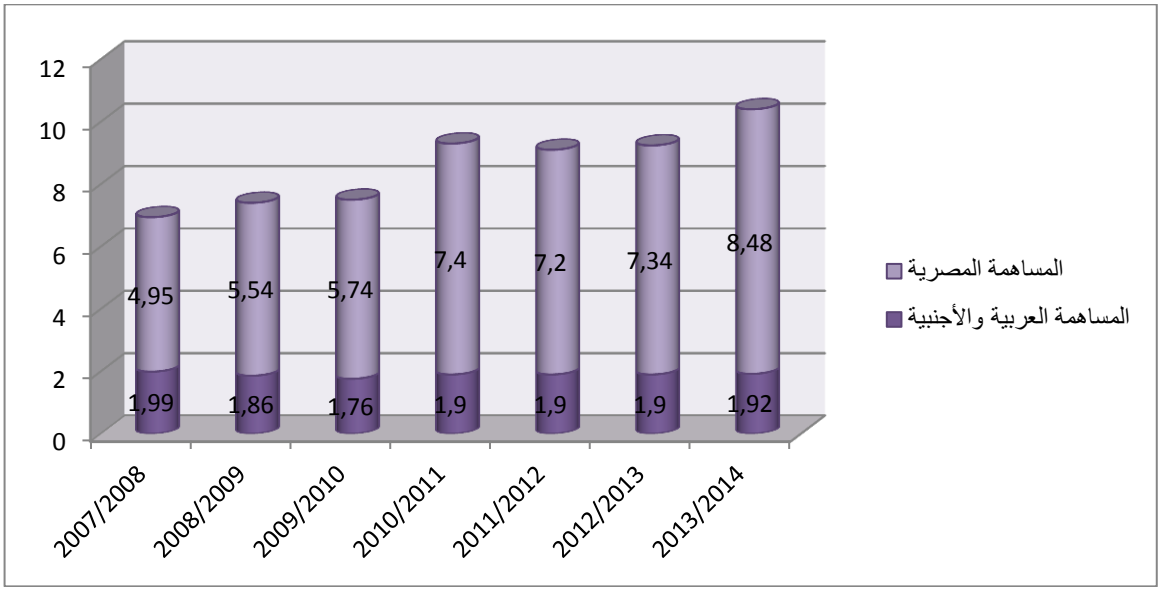

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن مساهمة المصريين في رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة كبيرة جدا مقارنة بمساهمة العرب والأجانب حيث نلاحظ أن نسبة مساهمتهم في رؤوس الأموال المستثمرة داخل المناطق الحرة المصرية خلال كل فترة من 2008/2007 إلى غاية

الربع الأول من العام المالي 2014/2013 تراوحت بين 71% و82%، أما المساهمة العربية والأجنبية فلم تتجاوز 29%. وبالتالي يمكن القول أن المناطق الحرة المصرية لم تستطع جذب رؤوس أموال أجنبية وعربية بقدر ما ساهمت في جذب رؤوس الأموال المحلية للاستثمار داخلها.

والجدول التالي يوضح مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من 2007 إلى غاية الربع الأول من العام المالي 2014/2013:

الجدول رقم (20)/ مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 إلى غاية الربع الأول من 2014/2013

السنوات / البيان	2007 / 2008	%	2008 / 2009	%	2009 / 2010	%	2010 / 2011	%	2011 / 2012	%	2012 / 2013	%	الربع الأول من 2013 / 2014	%
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر(مليار دولار)	13.2	100 %	8.1	100 %	6.8	100 %	2.2	100 %	4	100 %	3.8	100 %	4.1	100 %
المساهمات العربية والأجنبية (مليار دولار)	1.99	15.1 %	1.86	23 %	1.76	25.9 %	1.9	86.4 %	1.9	47.5 %	1.9	50 %	1.92	46.9 %

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الشكل رقم (13) والجدول رقم (18).

والشكل التالي يوضح أكثر الجدول السابق.

الشكل رقم(20)/ مساهمة المناطق الحرة المصرية في جذب رؤوس الأموال الأجنبية خلال الفترة من العام المالي 2008/2007 إلى غاية الربع الأول من 2014/2013

الوحدة: مليار دولار

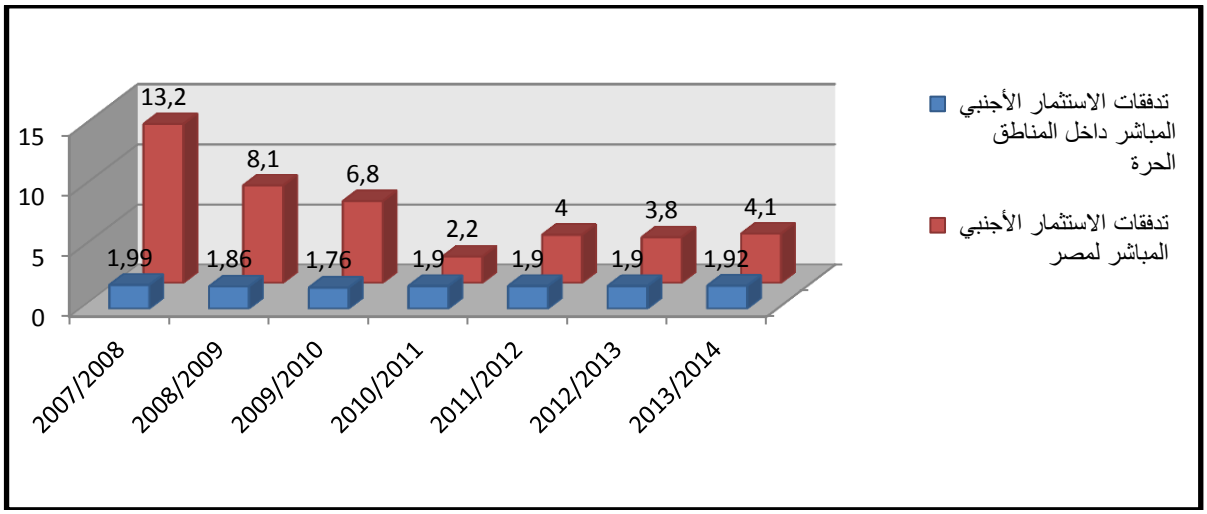

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن المناطق الحرة المصرية قد ساهمت بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استقطبت خلال العام المالي 2008/2007 ما قيمته 13.2 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ15.1% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر، ورغم انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق لمصر خلال العامين المالين 2009/2008 و2010/2009 إلى 8.1 و6.8 مليار دولار على التوالي إلا أن نسبة الاستثمارات المتدفقة للمناطق الحرة ارتفعت إلى 23% و 25.5% على التوالي، كما نلاحظ أنه خلال العام المالي 2011/2010 أن اجمالي الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لمصر انخفضت إلى 2.2 مليار دولار فقط وهذا بسبب عدم الاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد خلال هذه الفترة، وعلى العكس من ذلك نلاحظ أن المناطق الحرة المصرية حافظت على الاستثمارات المقامة داخلها بل واستقطبت استثمارات أخرى، وهذا بسبب الضمانات الممنوحة للمشروعات المقامة داخلها بعدم تأميمها أو مصادرتها لأي سبب من الأسباب إلا في حال مخالفتها للمصلحة العامة، كما نلاحظ أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشر داخل المناطق الحرة المصرية قد بلغت 47.5% و 50% و46.9% خلال السنوات المالية 2012/2011، 2013/2012 و2014/2013 على التوالي، وهو ما يؤكد قدرت المناطق الحرة المصرية على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة خلال السنوات الأخيرة.

المبحث الثاني/ تجربة المناطق الحرة في الجزائر

إن انتشار المناطق الحرة في العالم يرجع أساسا إلى ظاهرة تدويل العلاقات الاقتصادية، ولما كانت الجزائر ترغب في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية فإنها اتبعت سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تقوم أساسا على تشجيع وترقية الاستثمار، لذلك سنقوم في هذا المبحث بعرض تجربة المناطق الحرة التي قامت بها الجزائر من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول/ واقع المناطق الحرة في الجزائر

يدخل نظام المناطق الحرة، ضمن مفهوم الاصلاحات السياسية والاقتصادية لأي دولة، إذ تعتبر واحدة من الوسائل الأساسية التي تعمل على ادخالها في السوق الدولي، لذلك فقد حاولت الجزائر كغيرها من الدول تطبيق فكرة المناطق الحرة.

أولا نشأة المناطق الحرة في الجزائر:

يعتبر قانون المالية لسنة 1993، أول قانون أدخل المناطق الحرة في النظام الاقتصادي الجزائري، حيث نص على امكانية انشاء مناطق حرة، غير أن أول ظهور حقيقي لها، كان من خلال المرسوم التشريعي 12/93، الذي خصص الفصل الثاني من الباب الثالث للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، وترك أمر تعريفها وتحديدها إلى التنظيم، والذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي

320/94[1]، المتعلق بالمناطق الحرة لضبط الشروط العامة لإقامة وتسيير المناطق الحرة، وتم رسميا انشاؤها بمقتضى المرسوم التنفيذي 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة بولاية جيجل.

ثانيا/ تعريف المناطق الحرة حسب المشرع الجزائري:

كما تم الاشارة إليه سابقا فإن أول ظهور للمناطق الحرة في الجزائر كان المرسوم التشريعي رقم 12/93 حيث جاء في مادته رقم 25:" يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقا من تقديم حصص من رأس المال، بعملة قابلة للتحويل الحر، ومسعرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يتأكد قانونا من استيرادها في مناطق من التراب الوطني، تسمى مناطق حرة، حيث تتم عمليات الاستيراد أو التصدير أو التخزين أو التحويل أو اعادة التصدير وفق اجراءات جمركية مبسطة"[2].

أما عن تعريف المناطق الحرة فلم يعرفها المشرع الجزائري خلال المرسوم التشريعي 12/93 بل ترك أمر تعريفها للمرسوم التنفيذي 320/94 الذي نصت مادته الثانية على أن:" المناطق الحرة، هي مساحات مضبوطة حدودها، تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات و/أو تجارية طبقا للشروط الواردة في المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي رقم 12/93"[3].

بمعنى أن المناطق الحرة حسب التشريع الجزائري هي مناطق محددة يمارس فيها نشاطات صناعية وتجارية وخدمية ولا تخضع للنظام القانوني الجمركي والجبائي الذي تخضع له النشاطات الأخرى في المناطق خارج المناطق الحرة وهذا هو المقصود ب طبقا للشروط الواردة في المواد من 25 إلى 34 من المرسوم التشريعي رقم 12/93.

وعاد المشرع الجزائري لتعريف المناطق الحرة من خلال الأمر 02/03 الصادر سنة 2003، حيث عرفها على أنها:" المناطق الحرة هي فضاءات محددة ضمن الاقليم الجمركي بمفهوم المادة 2 من قانون الجمارك، حيث تمارس فيها نشاطات صناعية وتجارية و/أو تقديم خدمات، وهي خاضعة للأحكام المنصوص عليها في هذا الأمر"[4].

من خلال هذا التعريف نلاحظ أن المشرع قد حافظ على نفس المفهوم السابق فقط الاختلاف في المصطلحات المستعملة.

---

[1] حمزة فسيح: **التنظيم القانوني لاستغلال العقار الصناعي في عملية الاستثمار**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:37.

[2] **المرسوم التشريعي رقم 93-12**، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية**، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993، المادة 25.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 94-320** المؤرخ في 17 أكتوبر1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة **الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994، المادة 2.

[4] **الأمر رقم 03-02**، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمناطق الحرة، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003، المادة2.

ثالثا/ خصائص المناطق الحرة في الجزائر: حتى تتضح الرؤية حول مفهوم المناطق الحرة حدد المشرع الجزائري الخصائص التالية[1]:

- تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو اعادة التصدير وفق اجراءات جمركية مبسطة؛
- تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعملات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر)؛
- تحدث المنطقة الحرة بمرسوم تنفيذي، بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، ويحدد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها، وعند الاقتضاء يحدد الانشطة التي يسمح بممارستها؛
- يتم استغلال المنطقة الحرة عن طريق امتياز، ويخضع لقواعد التجارة الخارجية.

رابعا/ أسباب اقامة المناطق الحرة في الجزائر والامتيازات الممنوحة لها:

1- **أسباب اقامة المناطق الحرة في الجزائر:** هناك عدّة دوافع يمكن أن نجملها في النقاط التالية[2]:

- دافع التضخم والبطالة؛
- دافع ترقية الصادرات وتوفير العملة الأجنبية؛
- دافع نقل التكنولوجيا وجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

2- **الامتيازات الممنوحة للمناطق الحرة في الجزائر:** تُعطى للمناطق الحرة في الجزائر عدة حوافز وامتيازات نوجزها فيما يلي:

أ- **حوافز جمركية وجبائية:** [3]

تعفى الاستثمارات التي تقام في المناطق الحرة من:

- جميع الضرائب؛
- جميع الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي والشبه الجبائي؛
- جميع الرسوم الجمركية الخاصة بالتصدير؛

ويستثنى من ذلك الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع، وكذا المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.

بالإضافة إلى هذه الاعفاءات يسمح للمستثمرين بـــ:

- تصدير واستيراد الخدمات والبضائع التي يستلزمها اقامة المشروع ويسري حسب النظام الجمركي والمصرفي المحدد في التشريع والتنظيم المعمول بهما باستثناء:

---

[1] عبد القادر بابا: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص- ص: 151-152.

[2] منوّر أوسرير: **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية**، مرجع سبق ذكره، ص: 8.

[3] بلعزوز بن علي وأحمد مداني: مرجع سبق ذكره، ص: 12.

- البضائع الممنوعة بصفة مطلقة؛
- البضائع التي تخالف القواعد السارية على حماية البراءات العلمية وعلامات الصنع، التأليف والاستنساخ وحماية بيانات المصدر.

- يمكن وضع كل البضائع في المناطق الحرة مهما كانت طبيعتها، كميتها، أصلها، مصدرها أو اتجاهها وتكون مدة اقامتها غير محددة، ولا تطلب بأي ضمان مالي مقابل قبولها في المناطق الحرة.

ب-**حوافز مالية وتجارية:** تتمثل فيما يلي[1]:

- يسمح للمستثمرين داخل المنطقة الحرة بيع 20% من منتجاتها في السوق الوطنية، ويمكن أن تبلغ هذه النسبة 50% بالنسبة للمنتجات التي تكون قيمتها المضافة من عناصر انتاجية محلية خارج الموارد الطاقوية تعادل أو تفوق 50%؛
- تمكن المستثمرين الأجانب الحصول على حقوقهم المالية بواسطة فتح حساب بنكي بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري القابل للتحويل لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، وتسدد المدفوعات مقابل السلع والخدمات التي يستفيد منها هؤلاء المستثمرين من السوق المحلية والتي هي ضرورية لقيام النشاط بالمنطقة الحرة بالعملة الصعبة القابلة للتحويل.

ت-**حوافز اجتماعية في مجال العمل:** تتمثل فيما يلي[2]:

- يمكن للمستثمرين في المناطق الحرة أن يوظفوا بدون شكليات مسبقة عمالا تقنيين ومؤطرين من جنسيات أخرى بدون تحديد عددهم لكل مؤسسة، ويكون توظيف العمال الأجانب بمجرد تصريح لدى المصالح المختصة بالتشغيل اقليميا
- تكون علاقات العمل فيما يخص شروط التوظيف والأجور والتسريح بين الأجزاء والمؤسسات الموجودة في المناطق الحرة الخاضعة لاتفاقيات تعاقدية تبرم بحرية بين الطرفين وذلك بغض النظر عن أية أحكام قانونية أخرى مخالفة؛
- يجوز للعمال ذوي الجنسية الأجنبية الذين يتمتعون بصفة "غير مقيم" قبل توظيفهم أن يختاروا نظاما للضمان الاجتماعي غير النظام الجزائري.

ث-**الضمانات الممنوحة للاستثمارات: تتمثل** فيما يلي:

- **الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:** تنجز الاستثمارات في حرية تامة مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة[3]؛

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 110.

[2] بلعزوز بن علي وأحمد مداني: مرجع سبق ذكره، ص: 13.

[3] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

- **عدم التمييز بين المستثمرين:** وهذا ما نصت عليه المادة 14 من الأمر 10-03 الصادر سنة 2001" يعامل الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الأجانب بمثل ما يعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق و الواجبات ذات الصلة بالاستثمار، ويعامل جميع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب نفس المعاملة مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية"[1]؛
- **ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال:** حيث نصت المادة 31 من الأمر 01-03 الصادر في 2001 على انه" تستفيد الاستثمارات المنجزة انطلاقا من مساهمة في رأس المال بواسطة عملة صعبة حرّة التحويل يُسعرّها بنك الجزائر بانتظام ويتحقق من استيرادها قانونا، من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه، كما يشمل هذا الضمان المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل أو التصفية، حتى وإن كان هذا المبلغ أكبر من الرأسمال المستثمر في البداية[2]؛
- **ضمان القانون المطبق على الاستثمار:** وهذا ما نصت عليه المادتين 15 و16 من الأمر 01-03 حيث نصتا على أنه: "لا تطبق المراجعات أو الالغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الأمر إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

حيث لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة ادارية، إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب على المصادرة تعويض عادل ومنصف"[3].

خامسا/ تسيير المنطقة الحرة في الجزائر واستغلالها: هناك ثلاث هيئات لها علاقة بالمناطق الحرة في الجزائر هي:

1- **اللجنة الوطنية للمناطق الحرة:** حيث حسب نص المادة 24 من المرسوم التنفيذي 94-320 المؤرخ سنة 1994: " تحدث لدى وزير المالية لجنة وطنية للمناطق الحرة وتتكون هذه اللجنة من ممثلي:

- وزير المالية، رئيسا؛
- الوزير المكلف بالداخلية(المديرية العامة للحماية المدنية)؛
- الوزير المكلف بالتجهيز (التهيئة العمرانية)؛
- وزير البريد والمواصلات؛
- الوزير المكلف بالنقل؛

---

[1] **الأمر رقم 01-03**، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001، المادة 14.

[2] **الأمر رقم 01-03**، المادة 31.

[3] **الأمر رقم 01-03**، المادة: 16،15.

- الوزير المكلف بالطاقة؛
- الوزير المكلف بالبيئة؛
- الوزير المكلف بالعمل والشؤون الاجتماعية؛
- بنك الجزائر؛
- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها؛
- قيادة الدرك الوطني؛
- المديرية العامة للأمن الوطني؛
- أربعة ممثلين للمتعاملين ومستغل احدى المناطق يعينون طبقا للشروط المحددة في النظام الداخلي.

وتكلف هذه اللجنة بما يأتي:

- تفحص أية مسألة تتعلق بتطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمناطق الحرة؛
- تبادر بأي تدبير يسمح بتحسين وتسيير المناطق وجعل النشاط فيها ذي مردودية أحسن؛
- تدرس وتقترح تعيين المناطق وتضبط حدودها؛

وتجتمع اللجنة بناء على طلب رئيسها أو بمبادرة من ثلثي (3/2) أعضائها"[1].

2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تابعة لرئيس الحكومة ومقرها في مدينة الجزائر، وللوكالة هياكل لا مركزية على المستوى المحلي، ويمكنها انشاء مكتب تمثيل في الخارج[2]، كانت تدعى وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993-2000، وقد خول لها مهمة تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار، حيث تستقبل وتنصح وتصطحب المستثمرين على مستوى هياكلها المركزية والجهوية، وتطلع المستثمرين من خلال موقعها على الانترنت وركائزها الدعائية ومختلف نقاط الاستعلامات بمناسبة ظواهر اقتصادية منظمة في الجزائر وفي الخارج، اضافة إلى حرصها على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية كالجمارك والضرائب لقرارات التشجيع على الاستثمار ومساهمتهما في تنفيذ سياسات واستراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية[3].

---

[1] **المرسوم التنفيذي 94-320،** المادة 24.

[2] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[3] حدّة رايس ومروة كرامة: **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية،** مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، ديسمبر 2012، ص-ص: 67-68.

3- **المستغل:**

تنشأ المنطقة الحرة بموجب مرسوم تنفيذي باقتراح من الوزير المكلف بالمالية مع تحديد موقعها الجغرافي وحدودها ومساحتها، باقتراح من اللجنة الوطنية للمناطق الحرة، ويتم التنازل عنها بموجب امتياز استغلالها وتسييرها يمنح لشخص معنوي خاص أو عام يسمى "**المستغل**"، عن طريق مزايدة وطنية ودولية مفتوحة أو محدودة، أو عن طريق التراضي، تقوم بها الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها للمستغل، ويكون الامتياز عبارة عن اتفاقية تبرم بين المستغل ووزير المالية، يلحق بها دفتر شروط محدد لحقوق المستغل وواجباته، وتتم الموافقة على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم تنفيذي، كما يلحق هذا المرسوم بنص الاتفاقية وبدفتر الشروط العام[1]. الذي يحدد خصوصا حقوق صاحب الامتياز، وواجباته والإتاوات السنوية التي يجب أن يدفعها لإدارة الأملاك الوطنية، ويتكفل المستغل بالأشغال التالية[2]:

- تهيئة شبكة طرق المواصلات ومواقف السيارات؛
- الايصال بالشبكات البسيطة؛
- بناء مباني الاستغلال ومباني لحاجات المتعاملين؛
- بناء السياج المحيط بالمنطقة ونقاط العبور طبقا لمواصفات مصالح الجمارك.

ولا يتم التنازل عن الامتياز، ولا يغير صاحب الامتياز إلاّ بموجب رخصة صريحة من الادارة، كما يفسخ الامتياز بقوة القانون في حالة افلاس المستغل أو تصفية قضائية، أو في حالة التلف الكلي أو الجزئي للمنطقة الحرة بسبب عمدي أو بسبب حادث طارئ، مما يجعل استغلالها مستحيلا[3] .

المطلب الثاني/ المنطقة الحرة "بلارة"

كغيرها من الدول سارعت الجزائر لإنشاء المناطق الحرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و تحقيق جملة من الأهداف اهمها الخروج من الأزمة الخانقة ، حيث أنشأت المنطقة الحرة الأولى والوحيدة في ولاية جيجل المعروفة باسم المنطقة الحرة "**بلارة**".

أولا/انشاء المنطقة الحرة "بلارة":

في اطار تشجيع الاستثمار وتحفيزه اقترح المرسوم التشريعي رقم 12/93 صيغة جديدة وهي صيغة المناطق الحرة كوسيلة ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد أوكلت مهمة اختيار الموقع المناسب لهذا المشروع لوكالة ترقية ودعم الاستثمار (APSI) وكان ذلك بالتعاون مع الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية(ANAT) التي كلفت بالدراسة التقنية ولقد تم اختيار بلارة بولاية جيجل من

---

[1] سمية كمال: **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2003/2002، ص ص: 131-132.

[2] بلعزوز بن علي وأحمد مداني: مرجع سبق ذكره، ص-ص: 10-11.

[3] سمية كمال: مرجع سبق ذكره، ص: 132.

بين 15 ولاية كانت قد أودعت ملفات لترشيحها، لقد ركزت هذه الدراسة على أهم المعايير التي تتطلبها المناطق الحرة كالموقع الهام، الهياكل القاعدية، اليد العاملة والمهارات المختلفة، ولقد أفرزت النتائج النهائية لهذه الدراسة الترتيب التالي للولايات المترشحة لاحتضان هذه المنطقة[1].

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (21)/ النتائج النهائية لترتيب الولايات المقترحة لاحتضان المنطقة الحرة

الولايات	المعيار أ	المعيار ب	المعيار ج	المعيار د	المجموع	معيار التهيئة العمرانية	النقاط	الترتيب
بجاية	9000	1800	558	1984	13342	2500	18542	1
جيجل	7900	1750	281	1226	11157	4000	15157	2
عنابة	350	1700	970	2252	11272	2500	13772	3
تلمسان	6450	1700	659	1117	10726	2500	12226	4
وهران	6550	1300	1164	4110	13124	-	13124	5
مستغانم	4950	1550	304	1237	8041	2500	10541	6
سكيكدة	4050	1200	497	1488	7835	-	7835	7
الشلف	3180	1300	530	1175	6105	1000	7105	8
تبسة	3650	1650	331	1033	6724	-	6724	9
تمنراست	3350	1200	85	818	5453	1000	6453	10
إليزي	3350	1200	93	248	4891	1000	5891	11
الأغواط	400	1700	240	885	3225	1500	4725	12
سوق أهراس	600	1550	118	609	2877	1500	4377	13
البويرة	800	1550	371	918	3739	-	3739	14
الطارف	300	1350	255	631	2536	-	2536	15

المصدر: كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2012/2011، ص: 103.

[1] بلعزوز بن علي وأحمد مدني: مرجع سبق ذكره، ص: 11.

- **المعيار –أ–:** الهياكل القاعدية للنقل والمرافق المتعلقة بها(المطار، الميناء، الطرق البرية، السكك الحديدية)؛
- **المعيار –ب–:** نوعية وامكانيات الخدمات العامة (الغاز، الوقود، الكهرباء، الماء والمواصلات)؛
- **المعيار –ج–:** توفر اليد العاملة المؤهلة والمهارات المحلية؛
- **المعيار –د–:** الخدمات المتعلقة بالقطاع الثالث(المؤسسات البنكية والتأمين، قطاع الصحة والسياحة، المؤسسات الادارية).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ولاية جيجل احتلت المرتبة الثانية في هذا الترتيب إلا أنها فازت باحتضان أول منطقة حرة في الجزائر، وقد بررت الوكالة هذا بالمعايير المرتبطة بالتهيئة العمرانية التي حسبها تحظى بمعامل أكبر من أجل اعطاء أهمية أكبر للتنمية الجهوية، كما نلاحظ أن المعايير الموضوعة لاختيار مكان اقامة المنطقة الحرة لم تتضمن معيار الأمان والذي يعتبر أهم معيار وشرط أساسي لنجاح أي منطقة حرة، بل على العكس تم اختيار ولاية جيجل على الرغم من توتر الأوضاع الأمنية فيها خلال هذه الفترة، وهذا ما يطرح علامة استفهام كبيرة في معايير الاختيار.

وبعد هذا الاختيار قامت الدولة بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 97–106 الصادر سنة 1997 الذي يُرسم منطقة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر حيث نصت المادة 2 من هذا المرسوم على أنه " تنشأ منطقة حرة على صعيد بلدية الميلية وبمكان يدعى "**بلارة**" يقع على بعد 40 كلم من ميناء جن جن و40 كلم من مطار الطاهير"[1].

ثانيا/ موقع ومؤهلات المنطقة الحرة "بلارة": [2]

تقع المنطقة الحرة "بلارة" في دائرة الميلية على الساحل حيث تبعد على مدينة جيجل ب50 كلم شرقا وتتوفر المنطقة على هياكل قاعدية هامة هذا ما جعلها تأخذ موقعا استراتيجيا بالإضافة إلى قربها من:

- الطريقين الوطنيين 27 و43 الرابطين بين جيجل وسكيكدة؛
- خط أنابيب الغاز الذي يصل بين ولايتي جيجل وسكيكدة؛
- تبعد عن مطار فرحات عباس ب50 كلم و45 كلم عن ميناء جن جن إضافة إلى هذا تبعد عن المركز الكهربائي ب 45 كلم، هذا وتتربع المنطقة على مساحة قدرها 523 هكتار منها 512 هكتار مهيأة أعدت خصيصا لإقامة مركب الحديد ومحاطة بجدار علوه 205 متر وطوله 1300 متر.

[1] **المرسوم التنفيذي رقم 97–106:** المؤرخ في 5 أفريل 1997، الذي يتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة (ولاية جيجل)، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية** ، العدد 20، الصادر في 6 أفريل 1997، المادة 2.

[2] منوّر أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق ذكره، ص–ص: 43–44.

وفي اطار الأشغال التي تتكفل بها الدولة من أجل التهيئة الكاملة للمنطقة والتي نص عليها المرسوم التشريعي رقم 320/24 المؤرخ في 1994/10/17 في مادته الرابعة التي جاء فيها ما يلي:

- ربط المنطقة بخطوط للطرق الرئيسية التي تربط الناحية بالتراب الوطني؛
- ايصال المنطقة بمختلف شبكات التزويد بالكهرباء، الغاز، الماء، الهاتف، التلكس؛
- ايصال المنطقة بشبكات لصرف مياه الأمطار وتطهير المياه المستعملة، وطبقا لهذا المرسوم ايضا تم تهيئة المنطقة الحرة عن طريق انجاز عمارات للخدمات العمومية والتي تتمثل في الجمارك، الامن الوطني، الصحة، الحماية المدنية؛
- تم ربط المنطقة بميناء جن جن وكذا بالمدينة بخط أنابيب لتجميع المياه الصالحة للشرب طوله 7 كلم وتم حفر بئر كبير بطاقة قدرها 50 لتر/ثانية؛
- ربط المنطقة الحرة بالمدينة عن طريق خط السكك الحديدية طوله 6 كلم وكذا ربط المنطقة بشبكة هاتفية التي تحتوي على 200 خط هاتفي عن طريق المركز الهاتفي موصول بدوره بالشبكة الوطنية والدولية.

نظرا لطبيعة المنطقة الحرة الصناعية الموجهة للتصدير فإن المشاريع المقامة داخل المنطقة ستتجه نحو الصناعات التصديرية لذا كان واجبا على الولاية ومؤسساتها المحلية توفير المواد الأولية والنصف المصنعة والمواد الطبيعية باعتبارها ضرورية لقيام النشاط الصناعي وسير عملية الانتاج للمؤسسات الصناعية في المنطقة الحرة ومن بين هذه الموارد المتوفرة في الولاية نذكر منها[1]:

- صناعة النسيج والجلود؛
- الصناعة الميكانيكية والزجاج والالكترونية والمواد الصيدلانية؛
- صناعة مواد البناء واستغلال الموارد المنجمية؛
- الصناعة التحويلية وتعليب المنتجات البحرية والفلاحية؛
- النشاطات التحويلية للمواد الغابية.

المطلب الثالث/دور المنطقة الحرة "بلارة" في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

استقطبت الجزائر خلال الفترة 2004-2014 استثمارات أجنبية مباشرة وهذا بسبب المناخ الاستثماري التي تتميز به والحوافز والامتيازات التي تمنحها للمستثمر الأجنبي، لذلك سنقوم في هذا المطلب بمعرفة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للجزائر وما إذا استطاعت المنطقة الحرة استقطاب جزء من هذه الاستثمارات.

[1] منوّر أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مرجع سبق ذكره، ص:44.

أولا/ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر(2004-2014):

إن عمل الجزائر على تطوير القوانين المنظمة لعملية الاستثمار كان اشارة لإمكانية قبول رأس المال الأجنبي للاستثمار داخل الاقتصاد الوطني وفي كل القطاعات، وهذا ما نعكس ايجابا على حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر خاصة بعد تحسن الأوضاع الأمنية واستعادة الاقتصاد الوطني لتوازناته الكبرى.

والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

الجدول رقم (22)/ تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2004-2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حجم التدفقات	882	1145	1795.4	1661.8	2632.1	2746.2	2300.2	2580	3052.3	2661.1	1488

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدول العربية والصادر منها، النشرة الفصلية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني2015، ص:15.

وسنقوم بتوضيح الجدول السابق في الشكل التالي:

الشكل رقم (21): تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من 2004-2014

الوحدة: مليون دولار

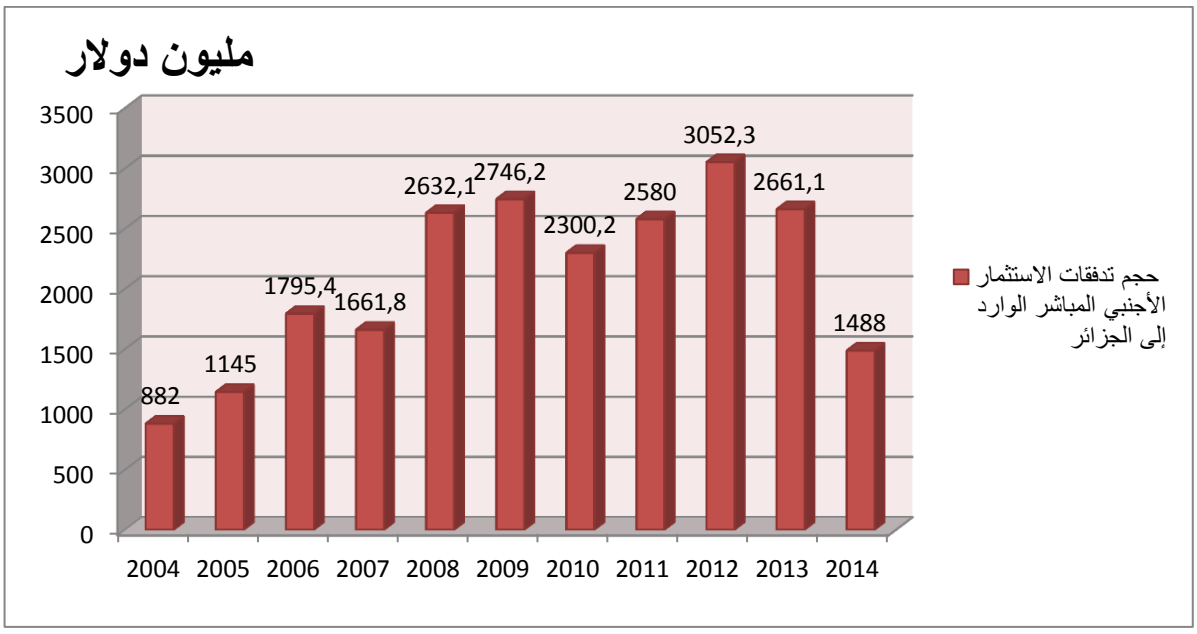

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول السابق.

نلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر بصفة عامة في منحنى تصاعدي، حيث نلاحظ أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تزايد مستمر حتى سنة 2009 التي بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلالها 2746.2 مليون دولار رغم انها السنة التي أعقبت الأزمة العالمية لسنة 2008، وهذا راجع لزيادة التدفقات الواردة إلى قطاع المحروقات من شركتي "**توتالTotal وبارتاكس Partex**" الفرنسيتين حيث قدرت حجم استثماراتهما بـــ 1.436 مليار أورو، هذا فضلا على أن الحكومة خلال هذه الفترة فرضت على البنوك رفع رأسمالها وهو ما أدى إلى زيادة رأسمال البنوك الأجنبية وبالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم سجلت تراجع خلال سنة 2010 حيث بلغ حجم التدفق 2300.2 مليون دولار، لتعرف ارتفاعا مرة اخرى خلال السنوات الموالية حتى سنة 2014 التي عرفت تراجعا كبيرا في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر الواردة إلى الجزائر.

ثانيا/ فشل المنطقة الحرة "بلارة" في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

1- إلغاء المنطقة الحرة "بلارة" وتحويلها لمنطقة صناعية:

قامت وكالة ترقية الاستثمار ودعمه بإعلان مناقصة دولية في 1998/06/25 للبحث عن مسير أو مستغل عن طريق الامتياز، وكانت النتيجة سلبية، مما دفع سلطات ولاية جيجل لتقديم اقتراح خاص بإنشاء مجمع في اطار الشراكة ، يضم متعاملين اقتصاديين وطنيين وأجانب لاستغلال المنطقة الحرة وهو ما سعت إليه الجزائر، كما نشير أن الزيارات العديدة التي قامت بها مختلف الوفود الجزائرية والأجنبية كثيرا ما أعادت ملف المنطقة الحرة ببلارة إلى نقطة البداية، بسبب التضارب في الآراء والمقترحات وكذا غياب الاجراءات الفاعلة للدفع بهذا المشروع للتحقق في أرض الواقع[1].

ونشير أيضا أن رئيس الحكومة سحب ملف المنطقة الحرة من وكالة ترقية الاستثمار ودعمه وتحويله إلى وزارة التجارة بالسفارة الفرنسية، والمكلف بالأعمال لدى سفارة الامارات العربية المتحدة ومجموعة كبيرة من المتعاملين الاقتصاديين ومدراء الهولدينغ واطارات وزارة المساهمة وتنسيق الاصلاحات، وزارة النقل، وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهي الزيارات التي لم تختلف لا من حيث الشكل والمضمون عن الزيارات السابقة التي كان الفشل مآلها، ليبلغ عدد زوار المنطقة 11 وزيرا وما يعادلها من السفراء، إضافة إلى 8 وفود أجنبية، هذه الأخيرة ومباشرة بعد استلامها لهذا الملف، طرحت فكرة انشاء شركة برأسمال "وطني- أجنبي" مهمتها التسيير والبحث عن المستثمرين مع تحديد طبيعة المشاريع الاقتصادية والتجارية التي تتلاءم ونشاطات المنطقة الحرة[2].

[1] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[2] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 294

كما أعطى البنك العالمي للتنمية موافقته النهائية في المساهمة برأسمال أجنبي في هذه الشركة التي بقيت مجرد فكرة، ولا ننسى أن بعض المتعاملين الأجانب طلبوا تسيير واستغلال المنطقة الحرة ببلارة، كمجمع ألماني، اماراتي الذي اشترط منحه عقد امتياز لتسيير ميناء جن جن مقابل تسيير المنطقة الحرة، وكذا متعاملين اقتصاديين من دولة الامارات العربية المتحدة ومسؤولي المنطقة الحرة بجبل علي بدبي، اهتموا بالمشروع، كما تم تنظيم أيام دراسية وملتقى دولي حول المنطقة الحرة ببلارة من اجل تفعيلها وتنميتها، إلا أن المنطقة الحرة بقيت على حالها وقررت الحكومة تحويل ما انجز من مشروع المنطقة الحرة إلى منطقة صناعية عادية[1].

وبسب الاهمال وعدم التوصل إلى المستغل الذي يستطيع قيادة المنطقة إلى سبل النجاح، اتخذت الحكومة قرار يقضي بإلغاء مشروع منطقة بلارة الحرة، القرار من طرف المجلس الوطني للاستثمار برئاسة رئيس الحكومة، عقب اجتماع خصص لهذا الملف يومي 12-13 أوت 2004، وذلك بعد الفشل في ايجاد مسير للمنطقة الحرة، رغم مرور سبع سنوات عن صدور المرسوم التنفيذي رقم 67-106 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن قيام المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل، وبعد ذلك تم الغاء المنطقة الحرة ببلارة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-01 المؤرخ في 2005/01/03، الذي يتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 1997/04/05 المتضمن انشاء المنطقة الحرة ببلارة[2]. حيث نصت مادته الأولى على ما يلي:" يُلغي المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 28 ذي القعدة عام 1417 الموافق 5 أبريل سنة 1997 والمتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة(ولاية جيجل)[3].

وبالتالي وبما أن المنطقة الحرة بلارة لم ينطلق الأداء فيها فهي لم تستقطب أي استثمارات أجنبية مباشرة، كمنطقة حرة، ويمكن ارجاع عدم انطلاق أداء المنطقة الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لعدة عوامل والتي سنذكر أهمها في العنصر الموالي:

2- العوامل المفسرة لعدم انطلاق أداء المنطقة الحرة بلارة في جذب الاستثمار:

هناك العديد من العوامل التي تقف وراء تعثر المنطقة الحرة بلارة على الرغم من امتلاكها لمزايا وضمانات تنافسية بالمقارنة بباقي المناطق الحرة في العالم وأهم هذه العوامل[4]:

- الاعفاءات الضريبية والمزايا والضمانات الأخرى وحدها لا تكفي لجلب الاستثمار بل هناك جوانب أخرى تتعلق بمناخ الاستثمار بمكوناته المختلفة سواء البيئية أو السياسية أو المؤسسية

[1] منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

[2] كريم جايز: مرجع سبق ذكره، ص: 104.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 05-01**، المؤرخ في 3 جانفي 2005، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 5أفريل 1997، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 04، الصادرة في 9 جانفي 2005، المادة 1.

[4] فطيمة لبعل: مرجع سبق ذكره، ص: 132.

أو المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي يجب دراستها والمفروض تحسين مناخ الاستثمار في مجموعه وليس من الجانب التشريعي فقط؛

- غياب تحليل الدوافع والمحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي بالدرجة المطلوبة فيجب التعرف على الاستراتيجية الفعالة التي تجعل المناطق الحرة جاذبة؛
- عدم ايجاد آلية للتحالف الاستراتيجي مع الشركات المتعددة الجنسيات العملاقة ذات الاستثمارات الضخمة وكذلك عدم تهيئة المنطقة لاستقبال الكيانات الاقتصادية الكبيرة؛
- عدم الترويج الكافي للاستثمار بالمنطقة الحرة وطنيا ودوليا وكذا عدم الاستفادة بالدرجة المقنعة من تجارب المناطق الحرة الرائدة في العالم مثل المنطقة الحرة بجبل علي "دبي"، هونج كونغ.. .

وبصفة عامة فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات هو ضعيف جدا وهذا راجع للعراقيل التي يصطدم بها المستثمرون الأجانب نوجزها فيما يلي[1]:

- عدم الاستقرار السياسي والأمني؛
- التصنيف غير المؤكد والمعقد لقوانين الاستثمار إلى جانب سوء تسيير على مستوى الموانئ؛
- القيود المفروضة على تحويل الأرباح واصل الاستثمار إلى الخارج؛
- صعوبة التعامل مع الاجهزة الرسمية المعنية بالاستثمار؛
- تفشي الرشوة والبيروقراطية في المعاملات البنكية؛
- عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

المبحث الثالث/ تقييم تجربة المناطق الحرة في كل من مصر والجزائر

بعد عرض تجارب المناطق الحرة في كل من مصر والجزائر سنقوم في هذا المبحث بتقييم هاتين التجربتين لمعرفة مدى قدرة المناطق الحرة المنشأة داخل هذه الدول على تحقيق الأهداف التي أقيمت من شأنها، كما سنقوم بعرض مختلف الاجراءات التي قامت بها كل من مصر والجزائر لتطوير وتشجيع الاستثمار داخل هذه المناطق.

المطلب الأول/ تقييم تجربة المناطق الحرة في مصر

للخروج من المشاكل الاقتصادية التي كانت تواجهها مصر اهتدت الحكومة إلى انشاء المناطق الحرة وتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم والتخلي على دور الدولة المتدخلة، وهذا بسبب الايجابيات الكثيرة التي تحققها هذه المناطق ودورها الكبير في تنمية الاقتصاد ودعمه.

[1] فاروق تشام: **دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 22-23 أفريل 2003، ص: 13.

توجد في مصر حاليا تسعة مناطق حرة عامة و239 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة، فهل استطاعت هذه المناطق تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها؟

من خلال عرضنا لتجربة المناطق الحرة في مصر يمكن الحكم على نجاح هذه المناطق أو فشلها من خلال عرض أهم الايجابيات التي حققتها وأهم سلبياتها:

1- الايجابيات التي حققتها المناطق الحرة المصرية للاقتصاد المصري:

- استطاعت المناطق الحرة المصرية توفير فرص عمل معتبرة وصلت حدّ 232.1 ألف فرصة عمل وهو ما ساهم بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة، وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية؛
- ساهمت المناطق الحرة في تنمية الصادرات المصرية بشكل مقبول إلى حدّ بعيد حيث تساهم في المتوسط بـــ 20% تقريبا من اجمالي الصادرات المصرية وهذا ما ساهم بشكل واضح في تحسين ميزان مدفوعات الدولة المصرية وتنشيط حجم التجارة الخارجية للدولة؛
- استفادت خزينة الدولة المصرية من مبالغ مالية بالعملة الصعبة متأتية من الرسوم المفروضة على المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة وهو ما ساعد الدولة المصرية على استثمار هذه الأموال في تنمية الاقتصاد وانشاء مشاريع وخطط تنموية جديدة؛
- تم انشاء مشروعات عديدة تحت نظام المناطق الحرة بلغت 1160 مشروع وهذا ما ساهم بخلق فرص عمل جديدة وخلق قيمة مضافة للاقتصاد؛
- استطاعت المناطق الحرة المصرية استقطاب رؤوس أموال محلية وأجنبية وصلت حدّ 10.4 مليار دولار؛
- المناطق الحرة المصرية استطاعت استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بشكل متزايد خلال فترة الدراسة ، حتى رغم انخفاض حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لمصر خلال العام المالي 2011/2010 بسبب عدم الاستقرار الأمني في مصر خلال هذه الفترة، وهذا راجع للضمانات المقدمة للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة بعدم جواز تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها أو مصادرتها تحت أي ظرف كان، إلا للمنفعة العامة ووفق شروط، وهذا ما أعطى الأمان للمشروعات بالبقاء وعدم مغادرة البلاد.

2- سلبيات المناطق الحرة المصرية: رغم الايجابيات التي حققتها المناطق الحرة المصرية للاقتصاد المصري إلا أنه هناك سلبيات ونقائص لهذه المناطق نوجزها فيما يلي:

- رغم مساهمة هذه المناطق في تنمية الصادرات المصرية إلا أنها لم تساهم بنسبة كبيرة مقارنة مع نظيراتها في الدول المتقدمة أو حتى مقارنة مع المناطق الحرة الناجحة في الدول العربية

مثل المنطقة الحرة بجبل علي التي تساهم لوحدها بنسبة تفوق 50% من اجمالي الصادرات الاماراتية؛

- كما أنه ورغم مساهمتها في تنمية الصادرات إلا أننا نجد هذه المناطق تستورد معظم المواد الأولية من خارج البلد وهذا ما يؤدي أيضا لزيادة قيمة الواردات وبالتالي التأثير السلبي على ميزان المدفوعات؛
- بالرغم من استفادة خزينة الدولة من مبالغ بالعملة الصعبة متأتية من الرسوم المحصلة من مشروعات المناطق الحرة إلا انها تبقى مبالغ صغيرة مقارنة بدول أخرى كما اننا لاحظنا أن هذه المبالغ في انخفاض وهذا راجع ربما لعدم كفاءة الأجهزة الادارية المسؤولة عن تحصيل الرسوم والضرائب؛
- بالرغم من انشاء مشروعات عديدة داخل المناطق الحرة وصل كما تم ذكره سابقا 1160 مشروع إلا ان عدد المشروعات التي بدأت النشاط لم تتجاوز 890 مشروع فقط؛
- أغلب المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة كانت في قطاع الخدمات وقطاع الصناعات الاستخراجية، وبالتالي فإن اغلب مشروعات المناطق الحرة المصرية لا تحقق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد المصري وهذا ما يعاب على المناطق الحرة المصرية؛
- رغم أن لمصر تسعة مناطق حرة عامة إلا أن لهذه المناطق ليس لها نفس الكفاءة حيث نجد مناطق ذات قدرة على استقطاب رؤوس الأموال مثل المنطقة الحرة العامة ببورسعيد التي تعتبر أهم منطقة حرة في مصر، وفي المقابل نجد مناطق حرة غير قادرة على جذب واستقطاب مشروعات للعمل داخلها؛
- رغم استقطاب المناطق الحرة المصرية لرؤوس أموال محلية وأجنبية إلا أن أغلب رؤوس الأموال المستقطبة كانت محلية بنسبة كبيرة تراوحت بين 70% و81% وهذا أكيد يدل على عدم جاذبية هذه المناطق وعدم قدرتها على لفت انتباه واستقطاب رؤوس الاموال الأجنبية بالشكل المطلوب.

بعد عرض ايجابيات وسلبيات المناطق الحرة المصرية يمكن القول أنه رغم الاعفاءات والحوافز الكثيرة والضمانات الممنوحة للمشروعات المقامة داخل المناطق الحرة المصرية إلا أن هذا لم يغر أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخلها وهذا راجع لطبيعة الدول العربية التي تتسم أنظمتها الادارية بالبيروقراطية والمحسوبية فضلا على عدم السرعة في انهاء المعاملات والاجراءات والتي تعتبر عوامل طاردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تبحث عن بيئة اقتصادية ذات كفاءة وفعالية حتى لو كانت لا تمنح لها اعفاءات وحوافز مغرية، وبالتالي على الدولة المصرية الاهتمام أكثر

بأنظمتها الادارية وتطويرها وتحسينها لتكون قادرة على تلبية احتياجات المستثمرين بسرعة وكفاءة بدل من التمادي والاسراف والمبالغة في منح الاعفاءات والحوافز.

المطلب الثاني/ تقييم تجربة المناطق الحرة في الجزائر

عرفت الجزائر المناطق الحرة لأول مرة سنة 1993 من خلال قانون المالية لهذه السنة الذي أدخل المناطق الحرة لأول مرة في الاقتصاد الجزائري، وفي سنة 1997، جاء المرسوم التنفيذي الذي يرسم المنطقة الحرة بلارة كأول منطقة حرة في الجزائر، هذا المشروع الذي ولد ميت، حيث لم تمر 7 سنوات على انشاء هذه المنطقة حتى صدر مرسوم تنفيذي آخر خلال سنة 2005 يقضي بإلغاء المنطقة الحرة بلارة وتحويلها لمنطقة صناعية عادية، والسبب حسب الحكومة عدم ايجاد مستغل لقيادة المنطقة الحرة.

رغم أن عدم ايجاد مستغل للمنطقة الحرة كان هو مبرر الحكومة لإلغاء المنطقة الحرة إلا أننا سنحاول معرفة الأسباب الحقيقية لعدم نجاح المنطقة الحرة بلارة من خلال عرض الأخطاء التي وقعت فيها الدولة عند انشائها لهذه المنطقة كما يلي:

- تم انشاء المنطقة الحرة بلارة خلال العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر وبالتالي كان من المستبعد جدا أن تستقطب استثمارات أجنبية، فكما نعلم فرأس المال "جبان" والمستثمر يبحث عن استثمار أمواله في مكان آمن؛
- عند اختيار مكان اقامت المنطقة الحرة تم وضع خمسة معايير مهمة، لكن لم يتم أخذ معيار الأمان بعين الاعتبار، الذي يعتبر أهم عامل عند اختيار المنطقة الحرة وعلى العكس من ذلك تم اختيار ولاية جيجل لتحتضن المنطقة الحرة رغم أنها اكثر الولايات التي لا يسودها استقرار أمني خلال تلك الفترة؛
- أيضا عند اختيار مكان المنطقة الحرة وبعد عرض نتائج الدراسة التي قامت بها الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية (ANAT) احتلت ولاية بجاية المركز الأول بفارق كبير قدر بـــ 3385 نقطة عن ولاية جيجل، لكن على عكس التوقعات مرة أخرى تم اختيار ولاية جيجل والمبرر حسب الحكومة أن معيار التهيئة العمرانية يحظى بمعامل أكبر؛
- كان يجب اعطاء مهمة اختيار مكان اقامة المنطقة الحرة لوكالات أو هيئات دولية ذات خبرة في مجال المناطق الحرة، حتى يتم استبعاد امكانية التلاعب بالنتائج أو امكانية أن تكون هناك محاباة أو محسوبية أو تفضيل جهة على جهة أخرى، لأن اختيار ولاية جيجل رغم احتلالها المركز الثاني يطرح مجموعة من التساؤلات.

بعد عرض جملة الأخطاء التي صاحبت انشاء المناطق الحرة نأتي الآن لمناقشة مبرر الحكومة بعدم ايجاد مستغل للمنطقة الحرة.

صحيح أن وكالة ترقية الاستثمار ودعمه (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI) قامت بإعلان مناقصة دولية للبحث عن مستغل للمنطقة الحرة إلا أنها لم تقم بالترويج الكافي أو اللازم للتعريف بالمنطقة الحرة بلارة، وحتى لو لم يتم ايجاد مستغل عن طريق المناقصة كان يمكن للدولة أن تُكَوِّن هيئة أو حتى مجمع كما تم اقتراحه من طرف ولاية جيجل لتسيير المنطقة مكوّن من متعاملين اقتصادين وطنيين وأجانب، أو حتى انشاء شركة برأسمال أجنبي ووطني لتسيير المنطقة كما هو معمول به في أغلب الدول.

وبالتالي يمكن القول أن مبرر عدم ايجاد مستغل تبقى مجرد حجة استخدمتها الدولة لتبرير إلغاء المنطقة الحرة التي لم ترى النور.

وفي ختام تقييمنا لتجربة المناطق الحرة في الجزائر، نفترض أن المنطقة الحرة بلارة وجدت مستغل وبدأ العمل على تهيئتها لاستقبال مشروعات استثمارية، فهل كانت قادرة على استقطاب استثمارات أجنبية؟

للإجابة على هذا التساؤل سنقوم باستعراض المناخ الاستثماري الذي تتميز به ونحاول من خلاله معرفة ما إذا كانت المنطقة الحرة "بلارة" قادرة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر أو لا كما يلي:

- كما تم عرضه سابقا فإن الجزائر تقدم اعفاءات وحوافز كثيرة وضمانات للمشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة، وهذا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى دائما للاستثمار في الدول التي تمنح أكبر قدر من هذه الحوافز؛
- في المقابل، وخلال فترة انشاء المنطقة الحرة "بلارة" كانت الأوضاع الأمنية غير مستقرة وبالتالي من الصعب عليها استقطاب استثمارات خلال هذه الفترة ؛
- تسيير المنطقة الحرة كان موكلا لثلاث هيئات هي اللجنة الوطنية للمناطق الحرة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والمستغل، من هنا نجد أن هناك عدة جهات قد يلجأ لها المستثمر الأجنبي للحصول على ترخيص الاستثمار، وبالتالي صعوبة وتشابك وطول اجراءات الحصول على ترخيص، وهذا عامل طارد للاستثمار؛
- القيود المفروضة على تحويل الأموال؛
- تمسك دولة الجزائر بنسبة 51% في المشروعات الأجنبية المقامة داخل الدولة وفي المقابل نجد أن أغلب المناطق الحرة تسمح بالتملك الكامل للمشروع وبالتالي أكيد سيفضل المستثمر الأجنبي الاستثمار بالمناطق الحرة التي تسمح له بتملك كامل المشروع؛
- عدم الاستقرار في القوانين وإلغائها أو تعويضها بقوانين أخرى الأمر الذي لا يشجع المستثمر على الاستثمار داخل الوطن.

وبالتالي يمكن القول أن على الدولة الاهتمام بهذه الجوانب بدل المغالاة والمبالغة في منح الاعفاءات والتسهيلات التي حتى وإن كان لها دور في جذب الاستثمار إلا أنها لا تعتبر العامل الأهم.

المطلب الثالث/ الاجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية لتطوير العمل بنظام المناطق الحرة والدروس التي ينبغي على الجزائر الاستفادة منها:

سنقوم في هذا المطلب بعرض مختلف الاجراءات التي اتخذتها مصر والجزائر لتطوير المناطق الحرة لتكون قادرة على استقطاب استثمارات وتحقيق الأهداف التي أنشأت لأجلها:

أولا/ الاجراءات المتخذة من طرف السلطات المصرية لتطوير المناطق الحرة:

1- اجراءات توسيع المناطق الحرة:

قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة باتخاذ العديد من الاجراءات بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمشروعات التي تعمل تحت مظلة المناطق الحرة في ظل محدودية المساحات المتاحة للمشروعات في مواجهة الطلبات المتزايدة من المستثمرين لإقامة مشروعات جديدة بنظام المناطق الحرة العامة أو للتوسع في مشروعاتهم القائمة، وقد قامت الهيئة باتخاذ عدد من الاجراءات التي تكفل الاستغلال الاقتصادي لهذه المساحات، وقد أدت هذه الاجراءات إلى نجاح الهيئة في سحب مساحات كانت بحوزة 36 مشروعا تم إلغاؤها واعادت تخصيصها لمشروعات جديدة أو للتوسع في مشروعات قائمة.

وقد اتخذت الهيئة ما يلزم من اجراءات لتوفير مساحات اضافية بالمناطق الحرة العامة المقامة لحين تنفيذ خطتها للتوسع بإقامة مناطق حرة جديدة، وبدأت في تنفيذ عدد من المشروعات لإعادة استغلال مساحات المناطق الحرة بالمرافق والخدمات حتى تكون جاهزة لاستقبال المشروعات الاستثمارية، من أهمها ما يلي[1]:

- تجهيز مساحات المنطقة الادارية البالغة 35 فدان لاستقبال المشروعات الاستثمارية بالإسكندرية؛
- تجهيز وترفيق مساحة 35 فدان بالمرحلة الثانية البالغة 126 فدان بالإسماعيلية؛
- التنسيق مع محافظة بورسعيد لاستكمال أعمال توصيل التيار الكهربائي لموقع الحوض الجاف التابع لمنطقة بورسعيد بعد انتهاء الهيئة من تجهيز مساحته البالغة 97 ألف م^2 لاستقبال المشروعات؛
- انشاء مبنى اداري ومباني الخدمات واعادة تأهيل الأسوار للمنطقة الحرة بقفط؛
- الترويج للمنطقة الحرة العامة بقفط لجذب مشروعات جديدة لها في اطار البرنامج القومي لتنمية الصعيد؛

[1] **وزارة الاستثمار المصرية**، التقرير السنوي 2013/2012.، ص-ص: 53-54.

- بلغت المساحات المخصصة للمرافق والخدمات نحو 3.8 مليون م^2 تمثل نسبة 35% من المساحات الاجمالية للمناطق الحرة العامة بنهاية العام المالي 2013/2012، وقد قامت الهيئة باتخاذ عدة اجراءات لتطوير هذه المساحات في مقدمتها تنفيذ 19 مشروعا لتطوير المرافق والبنية الأساسية بكافة المناطق الحرة العامة بما يتلاءم مع متطلبات المشروعات الاستثمارية المقامة بها من احلال وتجديد شبكات الانارة في بعض المناطق واعادة رصف بعض الطرق وتوصيل الغاز الطبيعي لبعض المشروعات.

2- رفع كفاءة الاستثمار بنظام المناطق الحرة:

قامت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بانتهاج سياسة جادة تهدف إلى رفع كفاءة أداء العمل بنظام المناطق الحرة واتخذت في سبيل تنفيذ هذه السياسة عدة اجراءات أهمها[1]:

- تنقية المناطق الحرة من المشروعات غير الملتزمة بأحكام القانون رقم 8 لسنة 1997 أو بضوابط واجراءات وأهداف العمل بنظام المناطق الحرة بسحب تراخيص مزاولتها للنشاط وإلغاء الموافقات الصادرة لها؛
- حث وتشجيع المشروعات على الالتزام ببدء النشاط والتوجه للتصدير بالتحول لمزاولة أنشطة تحقق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد القومي وتوفر فرص عمل حقيقية؛
- الالتزام الكامل بتطبيق ضوابط ومعايير واشتراطات اقامة المشروعات بنظام المناطق الحرة الخاصة بحيث لا تقل كل من فرص العمل التي يوفرها أي مشروع جديد عن 500 فرصة عمل ورأس ماله عن 10 مليون دولار وتكاليفه الاستثمارية عن 20 مليون دولار ومساحته عن 20 ألف م^2 وأن يكون شكله القانوني شركة مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة؛
- وضع ضوابط للموافقة على اقامة المشروعات بحيث تزاول أنشطة صناعية أو تخزينية أو خدمية بحيث يتم حثها للتوجه الكامل للتصدير، والتي تضمنت:

- حظر اقامة مشروعات تخزين السيارات المستعملة مع ضرورة تقديم عقود وكالة للسيارات الجديدة؛
- تحديد المجالات الصناعية ذات الأولوية عند الموافقة على اقامة مشروعات جديدة بحيث تكون للمشروعات التي تعمل في مجالات توفر فرص عمل حقيقية وتدعم زيادة الصادرات الخارجية؛
- التوسع في الموافقة على اقامة مشروعات تعمل في مجالات خدمية تحقق قيمة مضافة لقطاعات التصدير مثل الخدمات البترولية وخدمات تطوير الموانئ وخدمات النقل البحري

[1] **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة:** التقرير السنوي 2010/2009، ص-ص: 70-71.

والجوي والخدمات اللوجستية، باعتبارها من المجالات التي تحقق قيمة مضافة لقطاعات التصدير داخل البلاد وبالمناطق الحرة؛

- التنسيق مع هيئة التنمية الصناعية بوزارة التجارة والصناعة لحل مشكلة التسجيل بالسجل الصناعي التي تواجه مشروعات المناطق الحرة الخاصة وذلك بالاكتفاء بترخيص المزاولة الصادر للمشروع كدليل للتسجيل؛
- التنسيق مع مصلحة الجمارك وهيئة الرقابة على الصادرات والواردات لدراسة كيفية التخلص الآمن للمخلفات الناتجة عن العمليات الصناعية التي تتم داخل مشروعات المناطق الحرة ويصعب اعادة تصديرها بغرض اعدامها أو التصرف فيها وفقا للقواعد المنظمة لذلك؛
- التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لتحديد الاجراءات الواجب اتباعها لدخول المواد البترولية إلى المشروعات العاملة بنظام المناطق الحرة كقوى محركة للأصول الانتاجية؛
- الانتهاء من تحديث الاصدار الرابع لدليل مشروعات المناطق الحرة متضمنا بيانات الاتصال بهذه المشروعات بغرض تنمية أوجه التعاون والشراكة معها في الداخل والخارج وجاري الاعداد لنشره بالمواقع الالكتروني للهيئة لتعميم الاستفادة منه؛
- وضع استراتيجية تستهدف اقامة تسعة مناطق حرة عامة جديدة خلال السنوات العشر القادمة؛
- الانتهاء من اعداد ورقة عمل بالتعديلات التشريعية المطلوب تنفيذها على أحكام القوانين واللوائح التنفيذية التي تحكم العمل بنظام المناطق الحرة وفي انتظار قيام السلطة التشريعية بإقرارها للعمل بها.

3- الجهود المبذولة لتطوير نظم ادارة المناطق الحرة:

تقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بعدة جهود لتطوير نظم ادارة المناطق الحرة على النحو الذي يمكن الأجهزة الادارية لهذه المناطق من القيام بمهامها في متابعة المشروعات التابعة لإشراف كل منها، لعل أبرزها[1]:

- توحيد وتنميط خرائط مساحات المناطق الحرة العامة بحيث يحدد عليها المساحات الشاغرة والمشغولة والمخصصة وفقا لأكواد ألوان محددة مع توقيع مواقع المساحات التي تشغلها مشروعاتها على هذه الخرائط إلى مشروعات صناعية وخدمية وتخزينية وقد تم اعداد نموذج لتحديثها بصفة دورية ربع سنوية؛
- الزيارات الميدانية بشكل دوري على مواقع الأجهزة الادارية للمناطق الحرة المختلفة بكل من مدينة نصر والاسكندرية وبورسعيد والاسماعيلية للوقوف على سير العمل والالتقاء بالعاملين

[1] **الهيئة العامة للاستثمار و المناطق الحرة:** التقرير السنوي 2010/2009، ص-ص: 71-72.

بهذه المناطق لبحث ما يطرأ على العمل من مشكلات والعمل على حلها، وجاري تنفيذ زيارات أخرى لتشمل باقي المناطق الأخرى؛

- توفير التمويل اللازم لتنفيذ الاحتياجات والطلبات العاجلة لتهيئة مواقع الأجهزة الادارية للمناطق الحرة العامة بما يعمل على توفير المكان اللائق للعاملين بها ومستقبلهم من المستثمرين مع التأكيد على دورية ومسؤولية الصيانة دون انتظار لحدوث أعطال بمرافق وخدمات هذه المواقع؛
- قيام رؤساء المناطق الحرة بعقد لقاءات دورية مع المستثمرين بكل منطقة لبحث المشاكل التي تواجه المشروعات المقامة داخل المنطقة وتعوق استمرارها في مزاولة أنشطتها ووضع الحلول المقترحة لها.

4- التعاون مع المنظمات الدولية للنهوض بإدارة المناطق الحرة: حيث قامت الهيئة بـــ [1]:

- تحليل التقارير الدولية الخاصة بالمناطق الحرة والتعليق عليها والتعاون مع المنظمات الدولية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي **(OECD)**، والمنتدى الدولي للمناطق الحرة**(WFZC)**، ووكالة الأمم المتحدة للاستثمار والتنمية، والملتقى الدولي لوكالات جذب وترويج الاستثمار **(IPA)**؛
- توثيق التعاون مع منظمة دول جنوب وشرق القارة الافريقية **"الكوميسا"** ودول حوض النيل من خلال تنظيم زيارات ميدانية لوفودهم، والتنسيق معهم بهدف توحيد المفاهيم الجمركية بين دول الاتحاد؛
- تدعيم التعاون مع اتحاد المناطق الحرة العربية التابع لجامعة الدول العربية بالتنسيق المستمر لتبادل المعلومات والخبرات؛
- تفعيل بروتوكولات التعاون مع بعض مؤسسات الاستثمار والمناطق الحرة بكل من إندونيسيا، الأردن والمغرب واليمن والعراق بهدف تبادل الخبرات والمعلومات في مجال ادارة المناطق الحرة عبر الاجتماعات المشتركة والمتبادلة مع ممثليهم؛
- توطيد العلاقات بين مشروعات المناطق الحرة وبعض الجهات المحلية والأجنبية، مما قد يسهم في جذب الاستثمار وزيادة فرص الشراكة الاستثمارية مع مشروعات المناطق الحرة.

ثانيا/ الدروس التي ينبغي على الجزائر الاستفادة منها من تجربة المناطق الحرة المصرية:

يبدو أن فشل المنطقة الحرة "بلارة" قد أحبط الحكومة الجزائرية وجعلها لا تفكر مرة أخرى في اعادة تجربة المناطق الحرة رغم ما تقدمه هذه المناطق من حلول لتنمية الاقتصاد والقضاء على جملة

[1] **وزارة الاستثمار المصرية :** التقرير السنوي 2013/2012، ص: 54.

من المشاكل الاقتصادية على رأسها تخفيض نسب البطالة، فضلا على دورها الكبير في تنمية الصادرات ودعم وتنمية التجارة الخارجية للدولة.

لذا يمكن القول أنه على الحكومة الجزائرية اعادة النظر في اقامة مناطق حرة جديدة على التراب الوطني، لأن فشل المنطقة الحرة "بلارة" لا يعني بالضرورة فشل كل المناطق الحرة وخير دليل على هذا تجارب المناطق الحرة الناجحة مثل المناطق الحرة الموجودة في هونغ كونغ أو كوريا الجنوبية أو حتى المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية مثل المنطقة الحرة بجبل علي في الامارات التي تعتبر من أنجح المناطق الحرة في العالم، أو حتى المنطقة الحرة ببورسعيد التي حتى وإن كانت لا تعتبر من أنجح المناطق الحرة في العالم إلا أنها تبقى منطقة تساهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد المصري.

فكما تم التطرق له سابقا فإن فشل المنطقة الحرة "بلارة" كان بلا شك بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني خلال فترة انشائها، حيث لا الوقت ولا المكان كانا مناسبين لإقامة منطقة حرة، فضلا على كونها تجربة جديدة، أما الآن فالبيئة ملائمة والأوضاع مستقرة، كما أن الجزائر تمتلك من الامكانيات ما تمكنها من خلق مناطق حرة بمواصفات عالمية، بشرط ترك مهمة اختيار موقعها للمختصين في المناطق الحرة أو الاستعانة بهم كالمؤسسة العالمية للمناطق الحرة، أو مكاتب الاستثمار الدولية، أو الهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة، والاستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الحرة، مع تغليب المصلحة الاقتصادية على كل الاعتبارات الأخرى، والعمل على توفير مناخ استثماري ملائم والقضاء على العراقيل والمشاكل التي تواجه المستثمرين التي تم ذكرها سابقا، بدل المبالغة في منح الاعفاءات والحوافز التي حتى وان كان لها دور في تشجيع المستثمرين على الاستثمار إلا أنها لا تعتبر العامل الأهم.

كما تم الاشارة إليه فإن تجربة المناطق الحرة في مصر تعتبر تجربة ناجحة حتى وإن لم تحقق هذه المناطق كل الأهداف التي أقيمت لأجلها بالشكل المأمول والمتوقع منها، لذلك فالجزائر يمكنها الاستفادة من التجربة المصرية من خلال ما يلي:

- بسبب توفير مناخ ملائم للاستثمار تستقطب المناطق الحرة المصرية رؤوس أموال محلية واجنبية، تساهم بشكل مقبول في توفير فرص عمل، وتنمية الصادرات المصرية فضلا على توفير العملة الأجنبية، لذا على الجزائر العمل على توفير مناخ مناسب للاستثمار قبل التفكير في انشاء منطقة حرة؛
- تقدم المناطق الحرة المصرية ضمانات مهمة للمستثمرين بعدم تأميم مشروعاتهم لأي سبب من الأسباب ما عدا في حالة تعارضها مع المصلحة العامة وهو ما يشجع المستثمرين على الاستثمار داخلها، لذا على الجزائر أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار؛

- يسير كل منطقة من المناطق الحرة المصرية ادارة مستقلة، لكنها كلها تعمل تحت سلطة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المسؤولة على الاشراف وتسيير المناطق الحرة العامة والخاصة في مصر، وهو ما ساهم بشكل واضح في استفادة المناطق الحرة العامة الجديدة من المناطق الحرة الأخرى بسبب التنسيق فيما بينهما وتبادل الخبرات حتى لا تقع هذه المناطق في الأخطاء التي وقعت فيها المناطق الحرة الأولى، لذا على الجزائر في حال أرادت نجاح مناطقها الحرة فيجب عليها أن تخضعها لهيئة واحدة، تهتم بتسييرها وادارتها؛
- تقوم الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات العربية والدولية المسؤولة على تسيير وادارة المناطق الحرة من أجل الاستفادة من خبرتها من أجل تطوير الأنظمة الادارية لمناطق الحرة، وهو الاجراء الذي يجب على الجزائر العمل به أيضا؛
- تسعى السلطات المصرية لتجهيز المناطق الحرة بالبنية التحتية والعمل على تجهيزها بالمرافق اللازمة لتلبي احتياجات المستثمرين، وهو ما يساهم بشكل كبير في زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية، لذا على الجزائر العمل على تهيئة مناطقها الحرة نظرا لما له من دور في نجاح المناطق الحرة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية؛
- تسمح الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة للشركات والمشروعات التي توجه ما لا يقل عن 50% من منتجاته إلى التصدير بأن تحوّل إلى منطقة حرة خاصة، وهذا ما يؤدي لزيادة انتاجها ورفع أدائها، وفي المقابل الاستفادة من تنمية الصادرات المصرية؛
- تسمح المناطق الحرة المصرية بممارسة مجال واسع من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية وهو ما يعطي حرية أكبر للمستثمرين، الذين تغريهم المناطق التي تعطي لهم حرية اكبر في مزاولة النشاط الذي يردونه.

في المقابل نجد أن المناطق الحرة المصرية وقعت في أخطاء، على الجزائر العمل على تفاديها نذكر منها:

- تسمح المناطق الحرة المصرية بمزاولة أنشطة عديدة ومتنوعة، كما لا تفرض على المستثمرين مجال معين من الأنشطة، الأمر الذي أدى لقيام أغلب المشروعات في مجالات لا تخلق قيمة مضافة كبيرة للاقتصاد، لذا يجب الجزائر التحديد المسبق للأنشطة التي تريد تشجيع الاستثمار فيها، والتي تساهم بشكل كبير في تنمية ودعم الصادرات؛
- تقدم مصر اعفاءات وامتيازات كثيرة للمشروعات المقامة داخل المناطق الحرة، في بعض الأحيان لا تساهم في جذب المستثمرين، انما تضيع على خزينة الدولة أموال معتبرة فقط، لذا يجب على الجزائر عدم المبالغة في منح الاعفاءات والامتيازات؛

- هناك مشروعات في المناطق الحرة المصرية لا تعمل بالشكل المطلوب أو أنها لم تبدأ بعد العمل مع أنها حصل على الترخيص منذ مدة طويلة، وبالتالي فهي تشغل المكان دون أن يكون لها دور أو مساهمة في تحقيق أي هدف، لذا على السلطات المصرية والجزائرية الانتباه لهذا الأمر وايجاد السبل التي تمكنها من تنقية مناطقها الحرة من هذه المشروعات وتحويل أو تخصيص مكانها لمشروعات أخرى قادرة على المساهمة في تنمية وتطوير هذه المناطق؛
- تستفيد خزينة الدولة المصرية من مبالغ صغيرة من العملة الصعبة متأتية من متحصلات الرسوم المفروضة على المشروعات في المناطق الحرة، وهذا بسبب ضعف أنظمة الجباية فيها، لذا على الجزائر العمل على تطوير ادارتها الجبائية لتكون قادرة على تحصيل الرسوم المختلفة حتى لا تضيع على خزينة الدولة.

الخلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يمكن القول أنه نظرا لأهمية المناطق الحرة ودورها الكبير في دعم الاقتصاد الوطني سعت كل من مصر والجزائر كغيرها من الدول إلى انشائها طمعا في تجاوز المشكلات التي تواجهها.

فمن خلال عرضنا لتجربة المناطق الحرة في مصر وجدنا أن فكرة المناطق الحرة في مصر قديمة حيث أقيمت أول منطقة حرة فيها سنة 1902 وبالتالي فمن قدم هذه التجربة نجد أن مصر تعتبر من الدول العربية ذات الخبرة في اقامة المناطق الحرة حيث يوجد بها حاليا ما لا يقل عن 9 مناطق حرة عامة وما يزيد عن 239 مشروع يعمل بنظام المناطق الحرة الخاصة، الأمر الذي ساهم في قدرة هذه المناطق على تحقيق أهداف اقتصادية ودعم الاقتصاد المصري من خلال مساهمتها في تنمية الصادرات المصرية وتوفير فرص العمل وجذب استثمارات أجنبية مباشرة.

وعلى عكس التجربة المصرية نجد أن الاقتصاد الجزائري لم يعرف نظام المناطق الحرة إلا سنة 1993 ولم يتم تجسيد الفكرة إلا سنة 1997 من خلال المنطقة الحرة الأولى والوحيدة الموجودة في ولاية جيجل بالضبط المنطقة الحرة "بلارة" التي لم ترى النور بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتوترة خلال تلك الفترة الأمر الذي ادى لإلغائها وتحويلها لمنطقة صناعية عادية.

وكتقييم لهاتين التجربتين يمكن القول انه حتى لو استطاعت المناطق الحرة المصرية المساهمة في تنمية الاقتصاد المصري من خلال المساهمة في دعم التجارة الخارجية وتوفير فرص عمل فضلا على قدرتها على استقطاب استثمارات محلية وأجنبية، إلا أنها تبقى بعيدة عن المناطق الحرة الناجحة سواء على المستوى العالمي أو العربي، لذا على السلطات المصرية العمل على تطوير وتحسين أداء هذه المناطق لتنافس المناطق الحرة الناجحة، ولما لا لتصبح الأنجح عالميا.

أما فيما يخص تجربة الجزائر فصحيح أن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة وحداثة التجربة كانت سببا في فشل هذه المنطقة إلا أن هناك عوامل أخرى يجب على الدولة تصحيحها والانتباه لها والقضاء عليها قبل الشروع في تجربة جديدة للمناطق الحرة إذا ما أرادت أن لا تفشل كسابقتها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نجد أن المناطق الحرة تلعب دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول المضيفة، حيث أن المناخ الاستثماري الذي توفره المناطق الحرة من تقديم امتيازات واعفاءات مغرية، فضلا على تقديم ضمانات قانونية وسياسية، بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق المختلفة التي توفرها للمشروعات العاملة داخلها، يحفز الشركات متعددة الجنسيات والشركات الكبرى في العالم على الاستثمار داخلها، فهذه الأخيرة تبحث دائما عن الأماكن التي تكون فيها النشاطات الاقتصادية أكثر تحررا من القيود الجمركية والرسوم الضريبية، وكذلك تقوم بالبحث عن مناخ استثماري مناسب يساعدها في عملياتها الاستثمارية المختلفة، فالمستثمر الأجنبي قبل أن يستثمر في أي بلد يقوم بدراسة مكونات بيئة الاستثمار داخل البلد المضيف، من مكونات اقتصادية وسياسية وحتى اجتماعية، لهذا وجب على أي بلد راغب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أن يوفر مناخ استثماري مناسب، وهو ما نجده في نظام ومفهوم المناطق الحرة.

وتبعا لما تقدم ورغبة منها لجذب استثمارات أجنبية ومحلية، قامت كل من مصر والجزائر كغيرها من دول العالم بإنشاء مناطق حرة على أراضيها، فرغم قدرة كل دولة على انشاء مناطق حرة، إلا أنه ليس بمقدور كل دولة خلق منطقة حرة ناجحة وقادرة على تحقيق الأهداف التي اقيمت لأجلها، وهذا ما تجسد، فرغم قدرة مصر والجزائر على انشاء مناطق حرة، إلا أن تجربة الجزائر كانت فاشلة حيث لم تستطع منطقة "بلارة" النجاح في تحقيق الأهداف التي أقيمت من اجلها حيث تم الغاؤها بعد مرور 7 سنوات من انشائها وتم تحويلها لمنطقة صناعية عادية، وعلى عكس تجربة الجزائر، استطاعت المناطق الحرة المصرية النجاح وتحقيق جملة من الأهداف التنموية للاقتصاد المصري، الأمر الذي شجع الدولة على تنمية وتطوير هذه المناطق والعمل على انشاء مناطق اخرى.

أولا/ اختبار الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى** والتي مفادها أن: للإعفاءات الضريبية والجبائية الممنوحة للمناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن خلال ما تم عرضه في هذه الدراسة نجد أن الاعفاءات الممنوحة للمناطق الحرة المصرية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل نجد أنه رغم الامتيازات والاعفاءات الممنوحة للمنطقة الحرة "بلارة" إلا أنها لم تستطع جذب استثمارات أجنبية مباشرة، **وبالتالي** فللإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمناطق الحرة دور محدود في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ومنه نستنتج **صحة الفرضية الأولى.**

- **بالنسبة للفرضية الثانية** والتي مفادها أن: للضمانات الممنوحة للمناطق الحرة دور في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد وجدنا أنه بسبب ما تمنحه المناطق الحرة المصرية من ضمانات قانونية وسياسية فقد حافظت على الاستثمارات الأجنبية المقامة داخلها بل وواصل تدفقها رغم الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي عرفتها مصر سنة 2011، **وبالتالي** فللضمانات الممنوحة للمناطق الحرة دور كبير في جذب والمحافظة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وهو ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية.**

- **بالنسبة للفرضية الثالثة** والتي مفادها: يعتبر المناخ الاستثماري المناسب والاستقرار السياسي من العوامل الأساسية التي تساهم في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر للمناطق الحرة، فمن خلال ما قمنا به في هذه الدراسة وجدنا أنه رغم ما تقدمه الجزائر من اعفاءات وحوافز عديدة إلا أن مشروع "بلارة" قُدّر له الفشل وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني وعوامل أخرى متعلقة بمناخ الاستثمار، **وبالتالي** فإن نجاح المناطق الحرة يرتبط بتوفر مجموعة من العوامل المرتبطة ببعضها البعض كالبنية التحتية والاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني وتبسيط الاجراءات الادارية.

ومنه نستنتج **صحة الفرضية الثالثة.**

- **بالنسبة للفرضية الرابعة** والتي مفادها: قامت المناطق الحرة الجزائرية والمصرية بجذب واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة للاستثمار داخلها، فمن خلال ما قمنا به في هذه الدراسة وجدنا أن المناطق الحرة المصرية استقطبت استثمارات محلية وأجنبية للاستثمار داخلها، وعلى عكس نظيرتها المصرية لم تستطع المنطقة الحرة الجزائرية "بلارة" استقطاب أي استثمارات أجنبية أو حتى محلية، **وبالتالي** فقد تبين ان المناطق الحرة المصرية وحدها استطاعت جذب استثمارات اجنبية مباشرة.

ومنه نستنتج **عدم صحة الفرضية الرابعة.**

ثانيا/ نتائج الدراسة:

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج وفق سياق منهجي ومعرفي مترابط مع الاشكالية محل الدراسة، تلك النتائج نقدمها كما يلي:

1- تأخذ المناطق الحرة أشكالا متعددة ومختلفة تبعا للهدف الذي تريد تحقيقه، كما توجد أنظمة كثيرة تتشابه معها في جملة من الخصائص، إلا أنها لا تعتبر منطقة حرة؛

2- تقدم المناطق الحرة اعفاءات وامتيازات ضريبية وجمركية ومالية تغري المستثمرين على الاستثمار داخلها؛

3- تسعى الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول التي توفر لها أكبر قدر من الاعفاءات والامتيازات، إلا أنها تفضل الاستثمار في بيئة مستقرة سياسيا وأمنيا وقانونيا على ذلك؛

4- يتوقف نجاح المناطق الحرة في تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها على توفرها على مجموعة من مقومات النجاح سواء منها السياسية والأمنية أو التشريعية وتوفر البنية التحتية، كما لا ننسى توفير حوافز وامتيازات جبائية ،جمركية ومالية؛

5- تلعب المناطق الحرة المصرية دورا مهما في تنمية الصادرات المصرية ودعم تجارتها الخارجية حيث تساهم بما يزيد عن 20% من القيمة الاجمالية للصادرات المصرية؛

6- تساهم المناطق الحرة المصرية في خلق فرص عمل معتبرة تتمكن من خلالها بتخفيض نسب البطالة في مصر؛

7- تساهم المناطق الحرة المصرية في المتوسط بجذب ما يزيد عن 40% من اجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى مصر؛

8- رغم قدرة المناطق الحرة المصرية على تحقيق جملة من الأهداف إلا أن مساهمتها تبقى بعيدة عن مساهمة المناطق الحرة الناجحة العالمية منها أو العربية؛

9- استطاعت مصر جذب انتباه المستثمرين الأجانب للاستثمار داخل مناطقها الحرة بفضل الحرية الاقتصادية والاطار التنظيمي والتشريعي المشجع الذي توفره مصر؛

10- بسبب توتر الأوضاع السياسية والأمنية وغياب التخطيط المسبق وحداثة التجربة، لم يُكتب لمشروع "بلارة" النجاح وتمّ إلغاؤها وتحويلها لمنطقة صناعية عادية؛

11- لم تستطع المنطقة الحرة "بلارة" جذب أي استثمارات محلية أو أجنبية؛

12- للإعفاءات والامتيازات الممنوحة في المناطق الحرة دور مهم في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لا تمثل العامل الأهم، الذي يتمثل في مدى ملائمة واستقرار البيئة الاستثمارية؛

13- لا تستطيع الاعفاءات والتحفيزات المالية وحدها خلق منطقة حرة ناجحة وقادرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها؛

14- للمناطق الحرة دور كبير في جذب واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية متى ما كانت تتوفر على مقومات وعوامل النجاح.

ثالثا/ التوصيات والاقتراحات:

من خلال ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج يمكن تقديم مجموعة من التوصيات:

1- على الدولة الجزائرية التفكير مرة أخرى في اقامة منطقة حرة، نظرا للمزايا الكثيرة التي تحققها للاقتصاد الوطني خاصة في ظل الازمة التي تعيشها الجزائر في الآونة الأخيرة بسبب انهيار أسعار البترول؛

2- على الجزائر إذا أرادت القيام بتجربة جديدة في المناطق الحرة، القيام بدراسة جدوى اقتصادية من طرف المختصين والخبراء والهيئات ذات العلاقة بهذا المجال قبل البدء في انشائها، وتحديد الأهداف المرجو تحقيقها، وتحديد مجالات الأنشطة التي ترغب الدولة في تشجيع الاستثمار فيها وفي حالة الاقتناع بضرورة اقامة المنطقة الحرة لابد من وضع خطة شاملة وكاملة للتسويق والترويج للاستثمار بالمنطقة الحرة، كما لا ننسى تهيئة المناخ المناسب للاستثمار؛

3- على الحكومة المصرية العمل على تطوير المناطق الحرة وتجهيزها لتلبي احتياجات المستثمرين، والعمل على تطوير ورفع كفاءة الأنظمة الادارية المسؤولة عنها بدل المبالغة في منح الامتيازات والاعفاءات؛

4- تجنب الآثار الاقتصادية التي قد تنجم عن المغالاة في توقع عوائد اقتصادية من اقامة المناطق الحرة، وهذا بسبب قيام الدول المستقبلة بتقديم حوافز سخية بغرض جلب المستثمرين الأجانب، التي تعتبر تكاليف اضافية يتحملها الاقتصاد المحلي؛

5- ضرورة تطوير الاتحاد العربي للمناطق الحرة والعمل على تحسينه ورفع ادائه ليصبح قادرا على مواجهة المشكلات التي تواجه المناطق الحرة العربية والعمل على ايجاد السبل الكفيلة لحلها،

والعمل على مساعدة المناطق الحرة على النجاح من خلال تبادل الخبرات في مجال تسيير المناطق الحرة؛

6- العمل على الاستفادة من التجارب الناجحة للمناطق الحرة سواء العالمية مثل المناطق الحرة في كوريا وهونغ كونغ أو حتى العربية مثل المنطقة الحرة بجبل علي؛

7- ضرورة خلق مناخ استثماري مناسب تشجيعا لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، للاستثمار داخل المناطق الحرة بما يحقق العديد من المنافع للاقتصاد الوطني؛

8- العمل على التعاون مع المنظمات والهيئات ذات العلاقة بالمناطق الحرة سواء على المستوى العربي أو العالمي، للاستفادة من خبرتها في مجال ادارة وتسيير وتطوير المناطق الحرة.

رابعا/ آفاق الدراسة:

بحكم أهمية الموضوع الذي تناولناه، نرى امكانية مواصلة البحث في جوانب أخرى لها صلة بالموضوع وتحتاج إلى تعمق أكثر، ولهذا يمكن اقتراح مواضيع من شأنها أن تكمل هذه الدراسة من بينها:

- **دور المناطق الحرة في القضاء على البطالة ورفع مستوى التشغيل؛**
- **المناطق الحرة ودورها في التنمية الاقتصادية؛**
- **أثر المناطق الحرة للتصدير على تحسين ميزان المدفوعات؛**
- **المناطق الحرة كآلية لجلب التكنولوجيا الحديثة.**

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا/ الكتب:

1- أوجين بريجهام وميشيل ايرهاردت: **الادارة المالية النظرية والتطبيق العملي**، ترجمة سرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ للنشر، الرياض- المملكة العربية السعودية، 2009.

2- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: **الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1.

3- حسن عمر: **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 2013.

4- حسن كريم حمزة: **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2011.

5- خالد راغب الخطيب: **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، ط1، 2012.

6- دريد كامل آل شبيب: **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، دار اليازوري، عمان- الأردن، ط1، 2009.

7- الزين منصوري: **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1.

8- سكينة بن حمود: **مدخل لعلم الاقتصاد**، دار المحمدية العامة، الجزائر، ط1، 2009.

9- سليمان عمر الهادي: **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة**، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.

10- سيد سالم عرفة: **ادارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009.

11- شريف علي صوص: **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2012.

12- صلاح عباس : **العولمة في ادارة المنظمات العالمية**، دار الفتح للتجليد الفني، الاسكندرية، ط1، 2008.

13- عبد القادر السيد متولي: **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات**، دار الفكر، الأردن، ط1، 2011.

14- عبد الكريم عيساوي: **التمويل الدولي (مدخل حديث)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 2015.

15- عبد المجيد قدي: **دراسات في علم الضرائب**، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2011.

16- عبد المطلب عبد الحميد: **العولمة الاقتصادية: منظماتها، شركاتها، تداعياتها**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط1، 2008.

17- عرفات ابراهيم فياض: **الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية**، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، ط1، 2013.

18- علي عباس: **ادارة الأعمال الدولية(المدخل العام)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن، ط1، 2009.

19- علي عبد الفتاح أبو شرار: **الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، ط2، 2010.

20- غازي عبد الرزاق النقاش: **التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية**، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، ط3، 2006.

21- فليح حسن خلف: **العولمة الاقتصادية**، عالم الكتب الحديث، عمان- الأردن، ط1، 2010.

22- قاسم نايف علوان: **ادارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، ط2، 2012.

23- محمد جاسم: **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

24- محمد عباس محرزي: **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط5، 2012.

25- محمد على ابراهيم العامدي: **ادارة محافظ الاستثمار**، دار اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2013.

26- محمد قاسم خصاونة: **الاستثمار في المناطق الحرة**، دار الفكر، عمان- الأردن، ط 1، 2010.

27- محمود حسين الوادي وآخرون: **دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية**، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2010.

28- مراد محمودي: **النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط 1، 2002.

29- موسى سعيد مطر وآخرون: **التمويل الدولي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط1، 2008.

30- موسى شقيري نوري وأسامة عزمي سلام: **دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية**، دار المسيرة، عمان-الأردن، ط1، 2009.

31- نزيه عبد المقصود مبروك: **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، ط1، 2007.

32- هاني حامد الضمور: **التسويق الدولي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، ط4، 2007.

33- هيفاء عبد الرحمان ياسين التكريتي: **آليات العولمة الاقتصادية وآثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، ط1، 2010.

34- وصفي الكساسبة: **تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات**، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011.

ثانيا/ المجلات والدوريات العلمية:

1- أحمد الكواز: **مناطق التجارة الحرة**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 92، 2010.

2- أحمد زغدار: **الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من اشكال دعم التحالفات الاستراتيجية لمواجهة المنافسة**، مجلة الباحث، العدد3، 2004.

3- بثينة محمد علي المحتسب: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلة دراسات العلوم الادارية، المجلد36، العدد2، 2009.

4- حدّة رايس ومروة كرامة: **تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية**، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

5- حدة رايس: **دور دول مجلس التعاون الخليجي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الانسانية**، جامعة محمد خيضر – بسكرة، العدد28/27، 2012.

6- حسان خضر: **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دورية جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد3، 2004.

7- سمير شرف ومعن ديوب: **دراسة تحليلية للفوائد والتكاليف للمناطق الحرة**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد27، العدد4، 2005.

8- عادل عبد الجواد الكردوسي: **المناطق الحرة في الدول العربية**، مجلة الأمن والحياة، العدد364، 2013.

9- فضيلة عابد: **اقتصاديات المناطق الحرة في سورية دراسة تحليلية تطبيقية– مقارنة الوضع الراهن والمقترحات**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد30، العدد3، 2008.

10- محمد زيدان: **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال– نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول.

11- محمد طالبي: **أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

12- منوّر أوسرير ونذير عليان: **حوافز الاستثمار الخاص المباشر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد2.

13- منور أوسرير: **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث، العدد2، 2003.

ثالثا/ الأطروحات والرسائل العلمية:

1- ايمان بوقرورة: **كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في اطار الاتفاقيات الجبائية الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة 20أوت 1955 سكيكدة، 2010/2009.

2- ايمان ترفاس: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو البلدان الناشئة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

3- ايمان لويشي: **دور التجارة العربية البينية في تفعيل التكامل الاقتصادي العربي**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013.

4- جمال بلخباط: **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر-باتنة، 2015/2014.

5- حكيمة شرفة: **تطور حركة رؤوس الأموال الدولية ودورها في تمويل التنمية في دول العالم الثالث**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

6- حمزة خوازم: **فعالية الحوافز في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الوادي، 2013/2012.

7- حمزة فسيح: **التنظيم القانوني لاستغلال العقار الصناعي في عملية الاستثمار**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة الجزائر، 2005/2004.

8- حمودي بن عباس: **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012/2011.

9- زوينة ريال: **المناطق الحرة والتنمية حالة المناطق الحرة الصناعية للتصدير**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1997/1996.

10- سارة محمد: **الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في قانون الأعمال، جامعة منتوري- قسنطينة، 2010/2009.

11- ساعد بوراوي: **الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر- باتنة، 2008/2007.

12- سمية كمال: **النظام القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر**، رسالة ماجستير في الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2003/2002.

13- عبد الحق طير: **واقع الاستثمار الاجنبي المباشر وتحدياته في الدول العربية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، 2012/2011.

14- عبد السلام زروق: **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011/2010.

15- عبد القادر بابا: **سياسة الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004/2003.

16- عقبة خيضر: **أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

17- عمر يحياوي: **دور المناخ الاستثماري في الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013/2012.

18- فاروق سحنون: **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، 2010/2009.

19- فاطمة تواتي بن علي: **واقع وآفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف، 2007/2006.

20- فاطمة دحماني: **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية اقتصادية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2006.

21- فاطمة رحال: **أثر تحرير حركة رؤوس الأموال على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2012/2011.

22- فطيمة لبعل: **المناطق الحرة العربية ودورها في تنمية التجارة العربية البينية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،الجزائر،2012/2011.

23- فوزية هبايش: **دور التجارة الالكترونية في تفعيل مناطق التجارة الحرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2012/2011.

24- كريم العزيري: **التنظيم القانوني للمناطق الحرة في ظل قانون الاستثمار المقارن**، رسالة ماجستير في العلوم الادارية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

25- كريم جايز: **دور المناطق الحرة في تنشيط التجارة الخارجية في البلدان العربية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012/2011.

26- كريمة فرحي: **أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013/2012.

27- كريمة قويدري: **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011/2010.

28- لبيبة جوامع: **أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

29- مريم فضال: **المناطق الحرة ودورها في التنمية، مذكرة ماستر في الادارة والمالية العامة**، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة- المغرب، 2008/2007.

30- منوّر أوسرير: **المناطق الحرة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية مع دراسة لبعض تجارب البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2005/2004.

31- نادية حسان: **أسباب فشل الأمر رقم 03-02 المتعلق بالمناطق الحرة كآلية لتنفيذ الاستراتيجية الجزائرية في مجال الاستثمار: مقاربة قانونية على ضوء التشريعات المقارنة**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، جامعة الجزائر، 2007.

32- نفيسة ناصري: **أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، 2011/2010.

33- نور الدين قدوري: **الاصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة ببومرداس، 2010/2009.

34- نورية عبد محمد: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي**، أطروحة دكتوراه في علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.

35- وليد بيبي: **آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

36- وهيبة بن داودية: **واقع وآفاق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في دول شمال افريقيا**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، 2005/2004.

37- يحيى سعيدي: **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، 2007/2006.

رابعا/ المؤتمرات والملتقيات:

1- أحمد باشي: **مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي**، الندوة العلمية الدولية **حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية- الأوروبية**، سطيف -الجزائر، 8-9 ماي 2004.

2- أحمد نبيل محمد الجداوي: **المناطق الحرة في مصر: النشأة، التطور**، الأهمية، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 27-31 مارس 2005، ص: 2.

3- أسعد حمود سلطان السعدون**: مقومات انشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 28-31 مارس 2005.

4- بلعزوز بن علي واحمد مداني: **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة**، الملتقى الدولي حول **آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 13-14 نوفمبر 2006.

5- حسين أحمد المرابط: **نشأة المناطق الحرة (مكة أولى المناطق الحرة في العالم)** ،الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة ، الامارات العربية المتحدة ،27-31 مارس 2005.

6- عائشة سالم الحاجي: **المناطق الحرة أداة لرفع الكفاءة**، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة- الامارات العربية المتحدة، 27-31 مارس 2005.

7- فاروق تشام: **الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد**، مؤتمر الاستثمار والتمويل حول **تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار**، شرم الشيخ، 5-8 -2004.

8- فاروق تشام: **دور وأهمية مناخ الاستثمار في رفع القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 22-23 أفريل 2003، ص: 13.

9- فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب**: أشكال ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مع الاشارة لواقعه بالدول العربية وبعض البلدان النامية**، المؤتمر العلمي الخامس حول **نحو مناخ استثماري وأعمال مصرفية الكترونية**، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الادارية والمالية، عمان- الأردن، 4-5 جويلية 2007.

10- مبارك عبده صالح وأحمد محمد عبد الرحمان: **تجربة الشركة السودانية للمناطق الحرة والأسواق الحرة المحدودة** ، الملتقى العربي الأول حول **الأساليب الحديثة في تنظيم وادارة المناطق الحرة**، الشارقة-الامارات العربية المتحدة،27-31 مارس 2005، ص:11.

11- محمود فتح الله: **القيود المفروضة على شهادات المنشأ وأثرها على تطوير المناطق الحرة العربية**، الملتقى الثاني **لإدارة المناطق الحرة حول اثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**، القاهرة، 14-18 ماي 2006، ص:3.

12- مصطفى معوان: **دور الجماعات المحلية في دعم وتشجيع المشاريع الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 22-23 أفريل 2003.

13- منوّر أوسرير: **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية** ، الملتقى الوطني الأول حول **المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة- الجزائر، 22-23 أفريل 2003.

14- نبيل الجداوي : **دور الناطق الحرة في التنمية الاقتصادية العالمية والتجارة الدولية-حالة مصر**، الملتقى الثاني لإدارة المناطق الحرة حول **أثر اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والدولية على أنشطة المناطق الحرة**، القاهرة، 14-18 ماي 2006.

خامسا/ التقارير والاحصاءات:

1- تقارير **الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية** من سنة 2004إلى 2013.

2- التقارير الربع سنوية الأربعة لسنة 2014 **للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة المصرية**.

3- تقارير **وزارة الاستثمار المصرية** للعام المالي 2006/2005، 2009/2008، 2010/2009، 2013/2012.

4- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات**: الاستثمار الأجنبي المباشر والوارد للدول العربية والصادر منها، النشرة الفصلية، السنة الثالثة والثلاثون، العدد الفصلي الثاني2015.

سادسا/ المراسيم والنصوص القانونية:

1- **المرسوم التنفيذي رقم 97-106**: المؤرخ في 5 أفريل 1997، الذي يتضمن انشاء المنطقة الحرة لبلارة (ولاية جيجل)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 20، الصادر في 6 أفريل 1997.

2- **المرسوم التشريعي رقم 93-12**، المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، العدد 64، الصادرة في 10 أكتوبر 1993.

3- **المرسوم التنفيذي رقم 94-320** المؤرخ في 17 أكتوبر1994، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 67، الصادرة في 19 أكتوبر 1994.

4- **المرسوم التنفيذي رقم 05-01**، المؤرخ في 3 جانفي 2005، المتضمن إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 97-106 المؤرخ في 5أفريل 1997، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 04، الصادرة في 9 جانفي 2005.

5- **الأمر رقم 03-02**، المؤرخ في 19 جويلية 2003، المتعلق بالمناطق الحرة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 43، الصادرة في 20 جويلية 2003.

6- **الأمر رقم 01-03**، المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة في 22 أوت 2001.

سابعا/ المواقع الالكترونية:

1- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة: على الموقع:http://www.gafi.gov.eg

2- البوابة الالكترونية لمحافظة بورسعيد، على الموقع: http://www.portsaid.gov.eg

3- وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الموقع:
http://www.tpegypt.gov.eg

المراجع باللغة الأجنبية:

Thèses :

1- Alexander Protsenko : **Vertical and Horizontal Foreign Direct Investment In Transition Countries**, Doctoral Dissertation In Economics , Ludwig Maximilians University, Munich, 2003.
2- Azzedine Mekioui **: La Zone franche de bellara Diagnostics Perspectives Et Echec**, thèse magister en sciences de la terre, université mentouri, 2005.
3- Ning Zhang : **Foreign Direct Investment In China : Determinants And Impacts** , Doctoral Dissertation In Management Studies, University Of Exeter, 2011.
4- Tim .J.Rogmans : **The Determinants Of Foreign Direct Investment In The Middle East North Africa Region**, Doctoral Dissertation, Nyerode Business University, 2011.
5- Vladimir Sukhoruchenko : **Foreign Direct Investment In An Emerging Market : Implications For Policy-Making In Kazakhstan**, Doctoral dissertation in Economic, Law and Social Sciences(HSG), University of S.T.Gallen, 2007.
6- Walid Ayadi : **Les Zones Franches En Afrique Du Nord Dans Le Secteur Du Textile : Impacts Commerciaux Juridique :** thèse magister en droit international, Université du Québec à Montréal, 2009.

Revues:

1- Belkacem Boudra Et Abdelmadjid Gamouh : **La Notion De Zone Franche Industrielle En Droit Algérien,** Revue Sciences Humaines, n°16,dècembre 2001.
2- Belkacem Douah : **Les Zones Franches En Algérie : Conclusion D'une Expérience** : Revue Des économies Nord Africaines, N ° 6.
3- Hani al-dmour and Ban. A.Alawi **: Factors Affecting Investment Climate In Jordanian Free Zones**, Journal of Dirasat, Administrative Sciences, Volume :35,no :2,2008.

Rapports:

1- **UNCTAD:** Word Investment Report 2015, Reforming International Investment Governance.

الملخص:

سعينا من خلال هذه الدراسة لعرض أهمية المناطق الحرة ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تسليط الضوء على المناطق الحرة، وهذا عبر عرض أهم الجوانب المتعلقة بها، حيث قمنا بعرض نشأتها وتطورها ومختلف أشكالها، ومن ثم تطور الأهداف والغايات التي ترجوها الدول من اقامة هذه المناطق، وما يجب أن توفره من مناخ استثماري ملائم لضمان نجاح هذه المناطق وقدرتها على تحقيق الأهداف التي أقيمت لأجلها واستقطاب رؤوس أموال محلية وأجنبية.

ومن أجل هذا فقد قمنا بدراسة تطبيقية على المناطق الحرة المقامة في مصر والجزائر، حيث استعرضنا واقعها في هاتين الدولتين، كما استعرضنا أداء هذه المناطق لإبراز مدى نجاحها في تنمية ودعم الاقتصاد المحلي، ومدى قدرتها على استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، وهذا بغية معرفة ما إذا كانت كل المناطق الحرة قادرة على جذب استثمارات أجنبية مباشرة. وقد توصلنا إلى أن المناطق الحرة قادرة على جذب استثمارات أجنبية للاستثمار داخلها متى ما توفرت على مقومات وعوامل النجاح، وتوفرت على مناخ استثماري ملائم.

الكلمات المفتاحية:

المناطق الحرة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار في المناطق الحرة، الدولة المضيفة.

Abstract:

Through this study we tried to demonstrate the importance of free zones and their role in attracting foreign direct investment, through highlight of free zones, introduced the most important aspects of it. Where we showed the origins, evolution and its various forms, and then the development of goals, objectives and the climate investments whose member countries need to ensure the success of these zones, and its ability to achieve the goals established for it, and attract local and foreign capital.

For this, we have applied study on Free Zones in Egypt and Algeria, where we reviewed the reality in these two countries, as we review the performance of these zones to highlight the extent of its success in developing and supporting the local economy, and the extent of its ability to attract foreign direct investment, This is in order to see whether all the free zones capable of attracting foreign direct investment. And We have found that free zones capable of attracting foreign direct investment to invest inside it whenever available on the elements and success factors, and available on a favorable investment climate.

Keywords:

Free zones, foreign direct investment, investment in the free zones, the host country